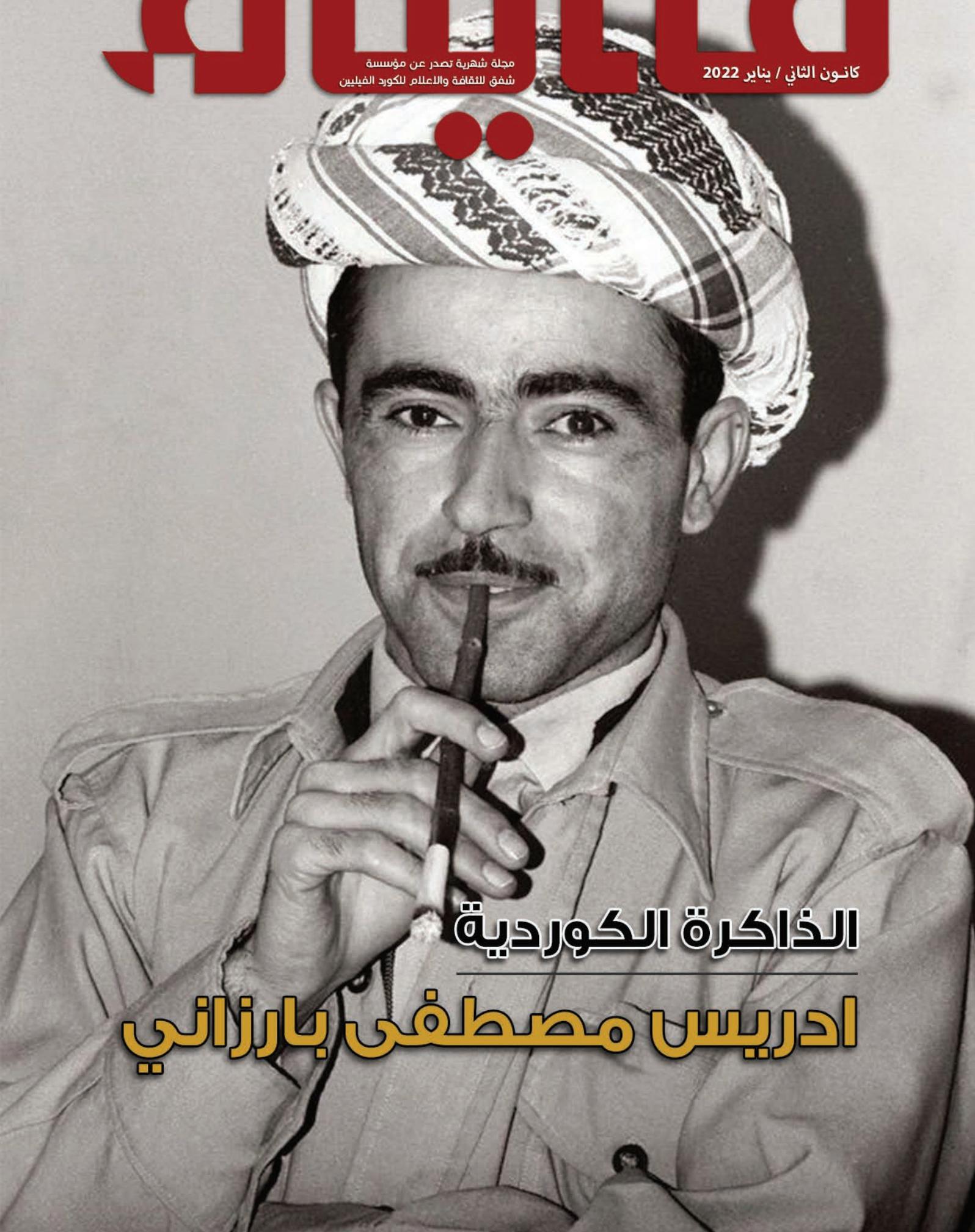


# فيلمي

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة  
شفق للثقافة والاعلام للكويت الفيليين

كانون الثاني / يناير 2022



الذاكرة الكوردية

ادريس مصطفى بارزاني

## «العهد الجديد» في عراق ما بعد ٢١

توجهاته التي تقود عادة إلى انفرط عقد التوافقات أو الاتفاقات. ومعسكر للسنة يرى في الاختلافات بين الاطراف الاخرى أمرا يصب في مصلحته، فبين الحنين إلى الأمل والتخبط في الحاضر، تظل بوصلة المستقبل. ومن وجهة النظر الكوردية، فإن المشكلات السياسية في العراق على الرغم مما يتمخض عنها من احتجاجات أو توترات، لكنها لا تتيح عنها الحلول المطلوبة على المدى القصير، أو حتى البعيد. فمنذ أمد بعيد كانت الاحزاب المهيمنة مستعدة لدفع ضريبة أية مواجهة، والمجتمع أنهكتها التجاذبات السياسية، حتى أنه في حالة وقوع فوضى ليس لديه موقف حاسم، لأنه مبتلى بمشكلاته الاجتماعية والاقتصادية على الرغم من أنه بعد إسكات الأصوات المحتجة حزين من وجهة النظر السياسية، الفائزون في الانتخابات ومن دون أن يغيروا وجهات نظرهم، يريدون تغيير المعطيات بعيداً عن الواقعية، وهذه ليست قراءة براغماتية.

خوف النسيان وخسارة المواقع اجبر الأطراف السياسية العراقية على التدخل في كل شيء، من تشكيل الحكومة والسياسة الداخلية الى العلاقات الدولية وفي المجال الثقافي والاقتصادي و...الخ. منذ أمد بعيد التزمت النخبة في هذه البلاد الصمت إزاء الأزمات من أجل ألا يتعرض وفاؤها ووطنيتها للنقد والشكوك. في الأوضاع الحالية في هذه البلاد فإن رؤية ونظرة الأطراف الثلاثة الكورد والسنة والشيعية بعيدة عن بعضها ومعقدة! وبعد أن اتضحت ملامح الكتل المتحالفة الثلاث الفائزة في الانتخابات بشكل أكبر، من المهم أن نعرف: - في ظل الوضع الحالي، فقد فقدت العهود الماضية بريقها، وبات اللجوء أكثر صوب المبادرات والمواقف الآتية، وعلى كل جهة أن تعود نفسها على الوضع الجديد حيث انه لتشكيل لتراجع المتحالفين عن مواقفهم. فمعسكر في الشيعة يسير نحو سياسة الهجوم، ويحاول فرض

المقال الافتتاحي:

السرطان يحاصر السكان بقعة عراقية.. موت هادئ في طبيعة ملوثة



34

## دار الكتب والوثائق

تداعيات خسارة المخطوطات ومساعي الإحياء

90



الملاذ المغري.. متقاعدو العراق ينعشون عقارات تركيا في وقت حرج

## الإنتاج السينمائي العراقي ..

بدايات موفقة وانتكاس لاحق بتأثير «ثقافة العنف»

26

## المخدرات ..

أمة تتسع ومطالبات ببدايل لجمها

50

## السياسة الاسكانية في العراق

فشل الخطط الخمسية

وغياب البديل

78

# فهيلى



مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

SHAAQ FOUNDATION OF CULTURE ,MEDIA FOR FAIY KURD

صاحب الامتياز  
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين  
دهزگای رۆشنبیری و راگه‌یانندی كوردی فهیلی

## أسرة التحرير

رئيس التحرير

علي حسين فيلي  
info@shafaaq.com

مدير التحرير

علي حسين علي

هيئة التحرير

محمد جمال

ياسر عماد

ماجد محمد صالحان

سندس ميرزا

صادق الازرقى

التصميم الفني

ايمان حبيب علي

217

السنة الثامنة عشر

كانون الثاني/ يناير 2022

رقم الاعتماد في

نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب

والوثائق 796 في 2004

# في هذا العدد

## في ذكرى رحيله الـ ٣٥ الذاكرة الكوردية ادريس مصطفى بارزاني



الاعوام الـ ٣٥ التي مرت على وفاة ادريس مصطفى بارزاني، تشكل اليوم في ذكراه، مناسبة لاستعادة شريط حياته الذي هو في الوقت نفسه، بمثابة شريط ذكريات المسيرة الكوردية. لم يعيش ادريس بارزاني حياة مترفة ولا مرفهة، ولا عرف شكلها، لا في طفولته ولا في مراحل الشباب والنضال إلى أن خطفه الموت المبكر في ٣١ كانون الثاني/يناير العام ١٩٨٧، وهو الذي انهمك منذ وعيه المبكر بالقضية الكوردية، وحمل من أجلها السلاح للدفاع عن شعبه.

### فيلي

كان ادريس بارزاني يعي ثقل الحمل والمسؤولية التي أقيت على عاتقه وعلى عاتق شعبه خاصة في أصعب المراحل التي مرت بها، في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حتى رحيله المفاجئ قبل 35 سنة. هي ثلاثة عقود حفلت بالمعاناة والنضال والتضحيات والعمل الدؤوب

بالنسبة إلى الكورد، وكان ادريس بارزاني في صدارتها، مثلما كان في صدارة العمل السياسي، سواء على الصعيد الداخلي في العراق وكوردستان، أو على الصعيد التحرك الخارجي واستخدام علاقاته وخبرته السياسية في خدمة قضيتته التي يقول كثيرون ممن عايشوه لمجلة «فيلي»، انه كان يميل دوماً

إلى تغليب التفاهات والحوار من أجل تحقيقها طالما هناك فرصة. ولم يأت ذلك صدفة برغم كل التحولات والصدمات المفاجئة التي ألمت بحياته وحياة شعبه وعائلته، منذ أن توجه والده الزعيم التاريخي مصطفى بارزاني إلى مهاباد في شرق كوردستان، عندما كان لا يزال طفلاً في عامه الثاني،

ثم اضطرار العائلة وبينهم ادريس للعودة إلى كربلاء وهو بعمر الثالثة، ولم يلتزم الشمل إلا بعد سقوط النظام الملكي في بغداد العام 1958، وعودة والده مجدداً من الاتحاد السوفياتي. في العام 1961، كان من أوائل من حملوا السلاح، وخاض العديد من المعارك دفاعاً عن الكورد، مثلما كان

من اوائل من خاضوا نهج التفاوض مع بغداد في العام 1970 للتوصل الى اتفاقية 11 آذار الشهيرة والتي وصف بأنها «مهندسها»، عندما كان صدام حسين وقتها الرجل القوي في النظام الحاكم. الآمال سرعان ما تهاوت مع إبرام «اتفاقية الجزائر» بين شاه إيران وبين حكومة بغداد وقتها. عبء سياسي ونضالي إضافي القي على عاتق ادريس بارزاني، وشقيقه مسعود، رفيقه النضالي، وتجسد ذلك على سبيل المثال في ثورة كولان. يروي أحد من عرف ادريس بارزاني عن كذب لمجلة «فيلي»، انه كان يقيم بشكل صحيح مدى ثقل التكاليف الإقليمية والمخططات السياسية الدولية ويرى ان التصدي ومناهضة تلك المخططات الكبيرة كانت خارج إمكانيات الشعب الكوردي وقيادة ثورة كوردستان في تلك الحقبة التاريخية. ومن هذا المنظور، فإن ادريس بارزاني كان «العرب الاول» بهندسته

الخارجية التي فرضت تبعاتها على القوى الكوردية المختلفة، والتي كان من أبرز نتائجها التمهيد لقيام الجبهة الكوردستانية، التي اعلنت في ايار/مايو 1988، اي بعد وفاته بأشهر قليلة. يروي من عاصروه نفسه ان ادريس بارزاني كان مصرا دوما على استعادة الموروث النضالي الماضي لثورات بارزان ومدى الغنى المعنوي والاجتماعي للكفاح الذي كان يسير وفقا لمسارين متلاصقين وهما الفكران العرفاني والتحرر القومي. ومن المعلوم ان تلك الجبهة الكوردستانية، كانت هي لاحقا نواة الحراك الثوري الذي قاد نحو انتفاضة العام 1991 التي مهدت بدورها الطريق أمام العراق للتخلص من الحقة الدموية لصدام حسين التي حفلت بالمجازر لا بحق الكورد وحدهم (ولو ان نصيهم كان ربما الاكثر عنفا) واما ايضا بحق الشيعة وغيرهم من المكونات العراقية وجيران العراق ايضا. كان ادريس بارزاني مهموما بقضية

وقراهم، معتبرا ان ذلك بمثابة امانة يجب الالتزام بها. كان يشعر انه قريب من هؤلاء الناس ومن معاناتهم، ولهذا فإن انخراطه في العمل الحزبي، من خلال تولي مسؤوليات قيادية في الحزب الديمقراطي الكوردستاني. في لمسة خاصة تعكس شخصية ادريس بارزاني، تروي الذاكرة التاريخية الملازمة له أنه كان في أحاديثه يبرز موضوعين مهمين جدا وكان يتكلم بصيغتين مختلفتين جدا، ولم يكن يستعمل تلك الجمل والكلمات والمصطلحات اللغوية التي كان يستعملها في الندوات والمؤتمرات والمراسم الرسمية ابدا مع الناس البسطاء وفي اللقاءات الجماهيرية. وفي السرد التاريخي لمجلة «فيلي»، يروي المقربون منه أن ادريس بارزاني، وهو أب الرئيس الحالي لاقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني، كان في الجلسات الخاصة يحتل مكانه بجانب ابسط الناس ويتكلم باللغة والكلمات التي يستعملها إنسان أمي قروي كوردي،

وانه من أجل إفهام المجالسين بشكل افضل كان يعزز كلامه بحكاية او مثل شعبي معروف لدى الناس ومفهوم لديهم بشكل جلي. من هو إدريس بارزاني؟ ولد ادريس بارزاني في شهر آذار عام 1944 بمنطقة بارزان، وهو نجل الزعيم الكوردي مصطفى بارزاني. وتوفي في ناحية سيلفان التابعة لمحافظة ارومية شمال غربي إيران في عام 1987 بنوبة قلبية. وحين بلغ ادريس



النازحين الكورد الذي شردهم النظام على مراحل مختلفة، ويعمل بدأب من أجل تأمين عودتهم الى مناطقهم

للتفاهمات الكوردية-الكوردية الداخلية التي كانت ردا منطقيا وبديها على تلك المخططات والتحديات الدولية

بارزاني من العمر عامين توجه والده الزعيم الكوردي مصطفى بارزاني ورفاقه الى شرق كوردستان بالتحديد



## ادريس بارزاني كان «العرب الاول» بهندسته للتفاهمات الكوردية-الكوردية الداخلية التي كانت ردا منطقيا وبديها على تلك المخططات والتحديات الدولية الخارجية التي فرضت تبعاتها على القوى الكوردية المختلفة ...

الى الجمهورية الجديدة مهباد. وبعد الاحداث التي رافقت قيام الجمهورية الكوردية، اضطر البارزاني الأب ورفاقه التوجه نحو الاتحاد السوفيتي في مسيرتهم التاريخية الشهيرة. فيما عادت الأسر والعوائل البارزانية الى العراق برفقة الأخ الأكبر لمصطفى بارزاني، الشيخ احمد بارزاني، حينها كان ادريس بارزاني في الثالثة من عمره، ولدى وصولهم أبعدهم السلطات الى المناطق الجنوبية من العراق. وتشير أدبيات الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى ان ادريس بارزاني التحق بالثورة والبيشمركة منذ بداية اندلاع ثورة ايلول بعد عودة والده ملا مصطفى بارزاني من الإتحاد السوفيتي وتراجع عبدالكريم قاسم لتعهداته

التي قطعها، حيث كان ادريس بارزاني أحد أفراد المجموعات الأولى من البيشمركة التي حملت السلاح. بعد 9 سنوات من النضال من أجل القضية وفي المؤتمر الثامن للحزب الذي عقد في ناوبردان التابعة لناحية كلالة، انتخب ادريس بارزاني للمرة الأولى عضواً للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني. ومع بداية التفاوض مع الحكومة العراقية من أجل إحلال السلام في كوردستان والعراق اختير ادريس بارزاني وشقيقه مسعود بارزاني لعضوية الوفد المفاوض الذي ضم كلا من صالح اليوسفي ودارا توفيق وسامي عبدالرحمن ونافذ جلال ومحمود عثمان، ومن هناك انتقل ادريس بارزاني من الكفاح والنضال المسلح

الى النضال السياسي والدبلوماسي من أجل قضية شعبه واستمرت المفاوضات التي كان يشرف عليها والده الزعيم حتى تمكنت من تحقيق الحكم الذاتي لكوردستان العراق بشكل رسمي وتم عقد اتفاقية الحادي عشر من آذار. لكن السلطات في بغداد انقلبت على الاتفاق بعد أربع سنوات، مما ادى بالنتيجة الى وقوع مواجهة جديدة والتي تمكنت خلالها الحكومة العراقية من إبرام ما عرف باتفاقية الجزائر. بعد اتفاقية الجزائر اضطر ادريس بارزاني الى اللجوء مع أسرته ومجاميع من البيشمركة الى إيران. وبدأ مع أخيه مسعود بارزاني بالتحرك والعمل على إعادة التنظيم السياسي والعسكري وتهيئة الأجواء لإعادة بناء التنظيمات الحزبية وقوات البيشمركة والبدء بالنشاطات من جديد. ويحسب لادريس بارزاني ايضا دوره الفاعل بعقد المصالحة مع قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني والحركات الكوردستانية الاخرى التي جرت في أواخر العام 1986 لتصبح بعد ذلك النواة الاولى لتأسيس جبهة كوردستانية موسعة لتظهر الى العلن في شهر حزيران عام 1988 وهي أول جبهة سياسية وعسكرية كوردستانية وعراقية تحقق نجاحاً مهماً وتمهد الطريق لانتفاضة ربيع آذار عام 1991. بعد انتفاضة عام 1991 وتحرير القسم الأكبر من أرض كوردستان العراق (جنوب كوردستان) أعيد جثمان ادريس بارزاني برفقة جثمان والده والأب الروحي للكورد مصطفى بارزاني الخالد في 6 تشرين الأول من عام 1993 الى كوردستان ليوارى جثمانهما الثرى في بارزان وليصبح مثواهما مزاراً ومرقداً يؤمه الآلاف من المواطنين سنويا.

# الكرد جزء من الحل وليسوا جزءا من المشكلة!



**رغم ان بغداد واربيل عاصمة إقليم كردستان تجمعهما دولة واحدة رسمية وهي العراق، ولكنهما مختلفتان تماما، لكل واحدة منهما سياستها الخاصة واستراتيجتها المتفردة ، وفي كثير من الأمور تظهران وكأنهما على طرفي النقيض لا يجمعهما جامع ولا يربطهما رابط مشترك ، لا السياسي ولا الثقافي ولا الوطني ولا حتى الديني ، كل شيء مختلف!**

محمد واني

الواسعة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة والمعروفة ب«المناطق المتنازع عليها» ومدينة كركوك الاستراتيجية في قلب هذه المناطق! ونجح الكرد في ادراج مادة مهمة في الدستور (المادة 140) لحل الازمة العقيمة ولكن السلطات العراقية لم تنفذ بندا واحدا منها لحد الان!

وظلت العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة العراقية متوترة دائما تشوبها الحذر والترقب ، رغم مشاركة الكرد في الحكومة والبرلمان ، ولكن المخاوف من تكرار مأساة الماضي القريب ظلت ماثلة امام اعين الكرد ، ولدى العراقي بالمقابل تحفظات على الكردي سواء كان رئيسا للجمهورية او وزيرا فانه في نظره «دخيل» جاء لينهب ثروات الوسط والجنوب النفطية!

رغم ان حصة إقليم كردستان من ميزانية الدولة العراقية اقل بكثير من نسبة 12% بينما ال 88% الاخرى تذهب الى جيوب المتربعين على السلطة دون ان يصرفوا فلسا واحدا على التنمية والاعمار والخدمات حتى تحولت بغداد الى مدينة اشباح! اسوء مدينة في العالم ، لا تصلح للعيش الآدمي بحسب منظمة الشفافية الدولية!

رغم ان الكرد قد جربوا قادة الشيعة ولم يروا فيهم خيرا قط ! لا للعراق ولا لإقليم كردستان ، فانهم اضطروا ان يغيروا من وجهتهم ويخوضوا تجربة جديدة مع شخص آخر هو«مقتدى الصدر» عليه يطبق الدستور ويعمل وفق طروحاته«الإصلاحية» ويختلف عن بقية قادة الشيعة من «بياعي الشعارات!» ويحل الازمة الكردية المزمنة ، فالكرد مع الحل السلمي وفق الدستور وهم جزء من الحل وليسوا جزءا من المشاكل كما ردها رئيس الإقليم«نجيرفان بارزاني»على اسماع العراقيين في كل مناسبة!

، وفضلوا ان يعانون من ويلات العقوبات الاقتصادية الثقيلة من الدخول في محاور وتحالفات إقليمية توسعية! ورغم دعم الكرد للدولة العراقية الجديدة عام 2003 ومساهماتهم في بناء مؤسساتها الحيوية الاقتصادية والعسكرية ومشاركتهم في حكوماتها المتعاقبة على أمل ان يجدوا حلا لمشاكلهم العالقة مع العراق بالطرق الديمقراطية ووفق مواد الدستور بعد ان فشلوا في معالجتها عبر الحروب الاستنزافية الطويلة التي انهكت الطرفين! ومن اهم واطهر هذه المشاكل تلك التي تتعلق بالمناطق الكردية التي تعرضت لحمولات التهجير والتعريب

هكذا هو الكردي يتمسك بوطنه ولا يفرط فيه ولن يقبل ان يفرض عليه الارادات مهما تعرض للقصف الكيماوي او اغتصب ارضه...

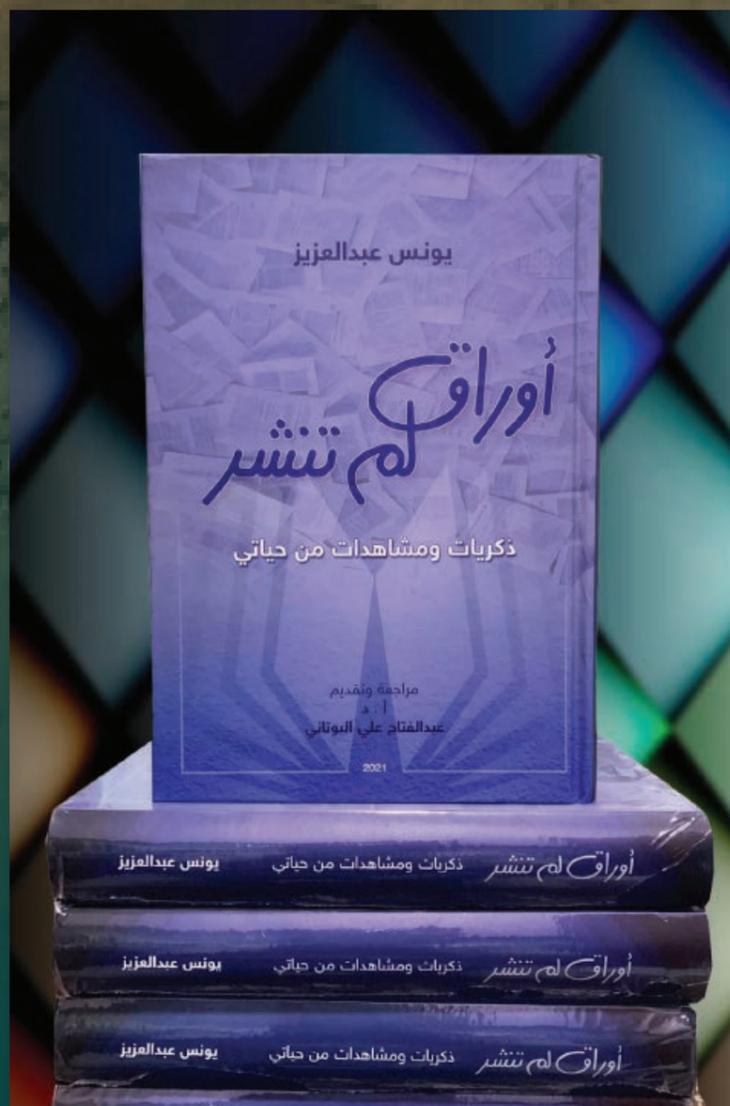
حاول صدام حسين ان يجمعهم في بوتقة دولته القومية بالقوة ويحتجزهم في معسكرات خلف الاسلاك الشائكة كالقطيع ولكنه فشل وذهبت محاولاته ادراج الرياح! ، بينما بقي الكرد على موقفهم لا يحدون عن ثوابتهم قيد اثملة ، وجاء نوري المالكي وحاول ان يرضخهم لدولته الطائفية ومارس ضدهم سياسة التجويع ليجبرهم على الدخول في «محوره المقاوم!» ولكنهم رفضوا التبعية

## «أوراق لم تنشر»

# عندما ارتوى كورد فيليون على يد دهوركيين خلف قضبان «الرهيب»

كثيرة هي محطات الخوف والاضطهاد التي مرت على العراقيين في زمن الحكم الدكتاتوري، إلا أن بعضها بات معلماً بارزاً على الظلم والوحشية التي راح ضحيتها عشرات الآلاف وتركت في من حالفه الحظ وبقي على قيد الحياة آثاراً جسدية ونفسية.

فيلى





«بعض معارف السجناء من جيرانهم في بغداد كانوا يزورونهم مرة في الشهر، وكنا نراهم وهم يتوجهون بالسيارات الى المعتقل لكن لاحظنا ان هذه الزيارات بدأت تقل تدريجياً حتى انقطعت وحينها توقعنا انه تم نقل السجناء الى مكان آخر، لكن تبين بعد ذلك انه تمت تصفيتهم».

سجن «نقرة السلطان» واحداً من تلك المعالم الذي كان مجرد ذكر اسمه يثير الرعب والشعور بالنهاية في النفوس، وفي كتاب «أوراق لم تنشر» يتحدث مؤلفه يونس عبد العزيز، وهو مهندس طرق وجسور ممن شاركوا في تشييد طريق عند السجن الذي يقع في صحراء قاحلة بقضاء نقرة السلطان التابع محافظة المثنى جنوبي العراق.

ووجود وسيلة للتمرن والمحافظة على لياقتهم البدنية».

هناك بعد ان تم تسفير وتهجير ذويهم الى ايران بعد سنة 1980.

ويتابع عبد العزيز «هناك داخل اسوار المعتقل الرهيب اشتكى المحتجزون الفيليون من قلة مياه الشرب والتي تأتي من مدينة السماوة مركز محافظة المثنى وتكون ساخنة بسبب ارتفاع درجات الحرارة في الصحراء حيث يتم نقلها بعجلات حوضية».

ويتحدث عبد العزيز، المولود في عام 1950، في كتابه عن محطات مميزة من حياته، منها حضوره حين كان طفلاً في العام 1957 عند افتتاح آخر ملوك العراق فيصل الثاني، لجسر السويس في الموصل، حيث كان المؤلف تلميذاً في الصف الأول الابتدائي بمدرسة نينوى. يقول عبد العزيز في مذكراته أن سجن نقرة السلطان «الرهيب» حسب وصفه، تم بناؤه في العام 1969 بتوجيه من قبل نظام البعث الحاكم آنذاك، بدلاً من السجن القديم.

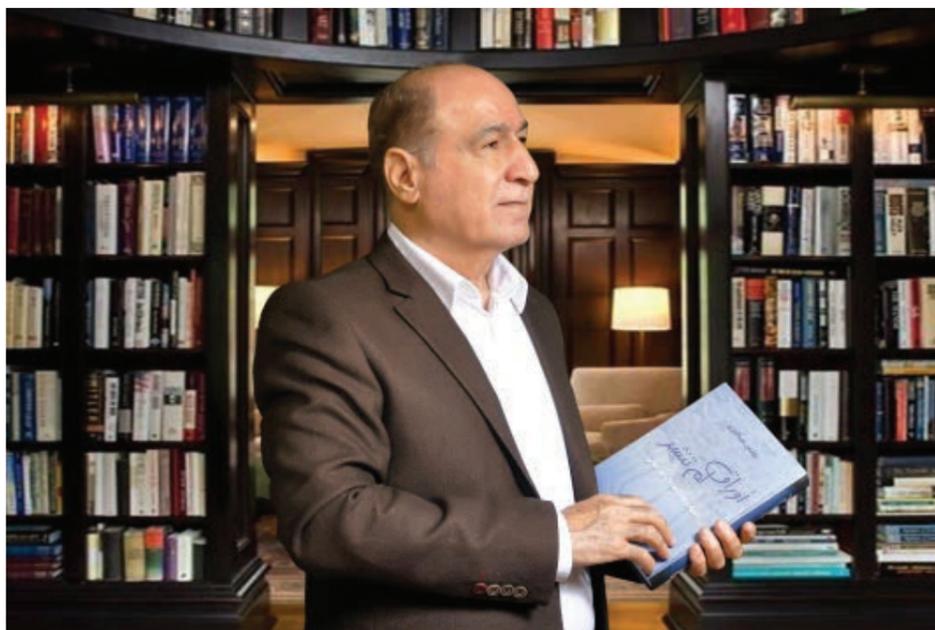
ويختم عبد العزيز حديثه بالقول «بعد عام 1987 تم نقل المؤنفلين والمعتقلين البارزانيين الكورد الى ذلك المعتقل في نقرة السلطان ومعتقل (البصية) والذي يبعد عن نقرة السلطان مسافة 180 كيلومتراً باتجاه الجنوب الشرقي في الصحراء الجنوبية».

ويشير الى ان «المهندسين الكورد عرضوا تجهيز المعتقل كل يوم بكميات كافية من مياه الشرب للمعتقل، كما عرضوا أيضاً تسوية الساحة الداخلية للمعتقل وعمل ساحات كبيرة داخلها للعب كرة القدم والسلة والطائرة ليتسنى للسجناء قضاء وقت الفراغ وممارسة الألعاب الرياضية، وقد لاقى ذلك تقديراً عالياً من السجناء خاصة عندما علموا ان المهندسين هم كورد من دهوك».

وأطلقت تسمية «مدينة السجون» على قضاء السلطان عام 1928 عندما قام الانكليز إبان احتلالهم للعراق، ببناء قلعة السلطان لصد الهجمات التي تقوم بها الحركات الوهابية آنذاك ومقرا لإدارة البادية الجنوبية، وفي عام 1948 تم تحويل القلعة إلى سجن، كما

يوضح مجلة «فيلي» «طلبوا منا انشاء طريق حديث بطول حوالي 150 كيلومتراً من نقرة السلطان والى الحدود السعودية جنوباً، وبدورنا نحن طلبنا حفر ابار ارتوازية لمشروعنا في كل عشرة كيلومترات على طول مسار الطريق، وكانت مياه بئر واحدة فقط صالحة للشرب».

ويضيف ان «محافظة المثنى زار المشروع في سنة 1985 ثم طلب من مهندسي دهوك العاملين هناك اصطحابه لزيارة المعتقل الجديد الرهيب في نقرة السلطان حيث تبين لهم ان هناك اكثر من 500 من الشباب الكورد الفيليين محتجزون



ألف نسمة يعيش الغالبية منهم على تربية المواشي والابل والزراعة التي تعتمد بدورها على الآبار الارتوازية. فيما يقول حبيب مالح رئيس المجلس البلدي في قضاء السلطان «هناك خمسة سجون في القضاء هي سجن السياسيين، والقلعة، ولية، والشياحات، وأخيراً أبو الجد، وكان النظام السابق يستخدم تلك السجون من اجل تصفية كل خصومه او كل من يعترض على سياسة حزب البعث لهذا أصبحت المدينة معروفة لدى العراقيين بسجونها وبعدها عن مركز المحافظات».

وطالب مالح بتحويل تلك السجون الى متاحف لتبقى شاهداً على ممارسات النظام السابق بحق الكورد الفيليين والبارزانيين وغيرهم وايضا تتحول ملكية تلك السجون الى وزارة السياحة والاثار من اجل تأهيل البنايات وفتح ابوابها امام المواطنين.

تم عام 1981 بناء قلعة اتخذت مقراً لحرس الحدود ثم تحولت لاحقاً إلى سجن. وفي زمن أول رئيس للعراق في عهد حزب البعث احمد حسن البكر تم بناء 120

دارا لإسكان البدو الرحل، وتحولت في ثمانينات القرن الماضي الى سجون أيضاً. ويقع قضاء السلطان في بادية السماوة وسط واد كبير، ويبلغ عدد سكان القضاء حسب وزارة التخطيط 9348

## الكوت واشتقاقاتها:

## الكوتي، الكرتي، الكردي

مؤيد عبد الستار



مدينة الكوت إحدى أجمل مدن وسط العراق الواقعة على نهر دجلة الذي يلتف مطوقا المدينة التي كانت تتعرض للفيضان في العهود الغابرة حتى شيد البريطانيون سدة الكوت الشهيرة على نهر دجلة أواسط القرن العشرين، فازدهرت المدينة بعيدا عن الدمار الذي كان يجلبه الفيضان . كانت مدينة الكوت على علاقة وطيدة تاريخيا مع عيلام وطرق مواصلاتها البرية - طريق القوافل - الذي يمر بمدينة بدره وزرباطية ، وهما مدينتان كرديتان أغلبية سكانهما من القبائل الكردية الجنوبية ( الفيلية ) . تعود تسمية الكوت الى الشعب الكوتي

الذي كان يدعى كوتو ويدعى ايضا كارو وكذلك جوتو ويذهب مؤلف كتاب الاكراد ، أحمد تاج الدين ، طبعة القاهرة ، 2001 في صفحة 16 الى أن ( الجوتو هم أصل أكراد الشمال والجنوب على حد سواء ، فعلماء الحضارات أثبتوا أن المدينة التي قامت في منطقة كرماشان وهمدان هي من نوع نفس المدينة التي خلفها الجوتو في الشمال في كردوكيا وميدية وفي آشورية لأن قبيلة الكلهر الحالية تعتقد - وتؤيدها الاثار التي تم العثور عليها في تلك المناطق - انها من نسل ( جودرز ) وهذه الكلمة معناها زعيم الجوتو ، كما ان الجوران - قبيلة كردية جنوبية

- يؤكدون أنهم من ذرية جودرز بن كيو الذي كان له ابن يسمى ( رحام ) .. وهو المعروف عند العرب بنبوخذ نصر الذي تولى العرش فيما بعد وسمي خلفاؤه من سلالة من الملوك بالجوران وقد وجدت له نقوش على أحجار قصر شيرين - مدينة في عيلام مقابل مدينة خانقين - . حكم الكوتيون بلاد سومر عدة قرون وان الجيش الكوتي الذي هزم نارام سين - سيطر على سومر واكد ولجش حتى القرن الخامس عشر ق م . وتذهب المستشرقة الليدي دراور في كتابها الرابطة اللغوية للاسماء الكردية ان كاردا ، كارادا ، كاردايه ، كاردوهي ،

كورتوفي ، كوردايا ، كارو .. الخ هي اسماء مختلفة لامة واحدة هي الامة الكردية القديمة . ينظر الاكراد ، تاج الدين . ثبت باسماء بعض الشعوب الكردية : 1 - اللولو : اقوام كردية تنتشر في عيلام وتمتد حتى السليمانية وهم على جانب كبير من التقدم والمدنية ، ويعدون اجداد اللور الحاليين . 2 - الكوتيون : كانوا يحكمون بلاد سومر واكد واقاموا دولة دامت لعدة قرون ، وهم الفرع الاله الذي ينتسب اليه الكردي . 3 - الكاس أو الكاشيون : وهم من سكان كرماشان ، استولوا على بابل

وشكلوا دولة قوية دامت 6 قرون ثم انسحبوا الى لورستان الحالية ، واندمج تاريخهم بتاريخ اللور . 4 - السوياري : انتشروا في وادي الرافدين وسوريا وبلاد الاناضول ودخلوا في حروب مع الدولة الاشورية في القرن الحادي عشر قبل الميلاد . ظهر بعدهم الكاردوخي ثم الكردي وهم الذين توحدوا مع الميديين حوالي 550 قبل الميلاد . 5- الماد او الميديين أهم القبائل الكردية التي اسست دولة ميديا عام 701 قبل الميلاد وامتد سلطانها من همدان الى بحر الخزر شمالا ، حتى سقوطها على يد كورش الكبير . نفس المصدر . ص22.

ظل اسم الكوت يطلق على مدن اخرى مثل كوت العمارة ويذهب البعض الى ان اسم دولة الكويت هو تصغير للكوت . وتبقى هذه التفسيرات غير وافية لمعرفة أصل التسمية لكنها تلقي ضوءاً على الغموض الذي رافق إسم المدينة . \* ملاحظة : ورد في موسوعة ويكيبيديا الكوت كلمة تستخدم في بلدان شرق الجزيرة العربية والعراق وتعني القلعة أو الحصن ، قيل أن اصلها برتغالي أو هندي وهي في اللغتين تعني القلعة ، أو هي عربية من كلمة قوت ..

## «لعبة السياسة» التي أجادها الحلبوسي بوقت قصير



خيوط النشاط المالي الكبير للحكومة، قبل أن يشغل منصب محافظ الأنبار، ثم يفوز مجدداً بمقعد برلماني في انتخابات 2018، ويتم ترشيحه لرئاسة مجلس النواب متفوقاً على منافسيه المتعددين الذين يتمتعون بخبرة سياسية أوسع منه.

أصغر رئيس برلمان يعد الحلبوسي أصغر من تولى رئاسة البرلمان في تاريخ العراق الحديث، فهو من مواليد العام 1981، ودخل البرلمان في العام 2014، وتولى فيه عضوية لجنة حقوق الإنسان، ثم عضوية اللجنة المالية التي تمسك بالعديد من

إلى «تقدم»، يطرح محمد ريسان الحلبوسي نفسه على أنه الشخصية الأكثر تمثيلاً للسنة في العراق، والمنخرط في أصول اللعبة السياسية في بغداد، وتبادل الدعم السياسي مع قوى أساسية في الحياة السياسية العراقية.

آلية توزيع الأدوار بين قيادات (تقدم وعزم) في الحكومة القادمة، ليتمكن الحلبوسي بالأخير من إقناع الخنجر بتجديد ولاية ثانية له في رئاسة البرلمان. زعامة السنة من قائمة «الأنبار هويتنا» الانتخابية

## حصاد الولاية الثانية..

عودة قوية سجلها محمد الحلبوسي لتولي رئاسة ثانية لمجلس النواب العراقي، وهو انتصار فرضته المهل الدستورية فيما بعد انتخابات العاشر من تشرين الأول 2021، وهو ما فتح الطريق أمام المهلة الدستورية الثانية التي تقتضي انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال 30 يوماً.

### فيلي

المكون الشيعي. فانتخاب الحلبوسي، أطلق صافرة البداية لانطلاق مفاعيل العملية السياسية في وقت يدور تجاذب حاد داخل البيت الشيعي حول تشكيل الحكومة المقبلة، بالتناغم مع تصدي الصديين لتشكيل «أغلبية وطنية» بالتعاون مع مكونات سنية وكوردية، المقابل لمشروع حكومة الوحدة الوطنية التي ينادي بها قادة الإطار التنسيقي.

وتقول القوى السياسية الكوردية والسنية، إنها ترفض تأييد موقف أحد القطبين الشيعيين المتمثلين بالتيار الصدري، والإطار التنسيقي على حساب الآخر، وتطالب بضرورة الاتفاق بينهما للمضي في تشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة.

الساحة الإقليمية الحلبوسي والخنجر، تحركاً أيضاً على الساحة الإقليمية، وأبدى مساع لإطلاع الدول الداعمة للسنة في العراق، على

فوز الحلبوسي «الساحق» بولاية ثانية، جاء بعد حصوله على أصوات 200 نائب في جلسة اختيار رئيس البرلمان بدورته الخامسة، وتغلبه على منافسه الأكبر سناً محمود المشهداني، الذي لم يحصل سوى على 14 صوتاً. تحالف الاضداد

الحلبوسي، ورغم صراعه السياسي مع خميس الخنجر رئيس تحالف العزم، عبر صناديق الاقتراع وقبلها، إلا أنه تقارب معه وشكل تحالفاً سنياً «غير مسبوق»، بعد إعلان نتائج الانتخابات النهائية، رغم فارق أعداد المقاعد لكل تحالف.

كما أن فوز الحلبوسي بالولاية الثانية، يأتي ضمن العرف السياسي السائد في البلاد منذ 2005، القاضي بأن تؤول رئاسة البرلمان الى المكون السني، ليختار البرلمان لاحقاً رئيساً للجمهورية من المكون الكوردي، حتى يكلف الرئيس بدوره الكتلة الأكبر في البرلمان، لتشكيل الحكومة من قبل

“Conflict, suspense, and an unpredictable reveal are delivered in this breakout novel. . . Riveting and relevant.”  
-Michael Doven, CEO, United Picture Group

# THE TRIAL OF GEORGE W. BUSH

a novel

**TERRY JASTROW**  
WINNER OF SEVEN EMMY® AWARDS

## استناداً لأمر غير متوقعة تتعلق بحرب العراق..

### إدانة افتراضية

# لجورج بوش في لاهاي

صدر في الولايات المتحدة الأمريكية، كتاب عبارة عن رواية تفترض اعتقال الرئيس الأسبق جورج بوش، واقتياده إلى محكمة «لاهاي» الدولية في هولندا، لمقاضاته، من خلال أحداث يتم فيها دمج الحقائق التاريخية بالخيال والشخصيات الحقيقية التي عايشته إدارته.

### فيلي

وأفغانستان، إن «ترك قيادة بلد بدون رقابة او رادع من جانب المواطنين، فإن احتمال حدوث كارثة ووقوع عمل إجرامي، ستكون موجودة وستظل قائمة»، موضحاً أن «الدعوة إلى اتخاذ اجراءات من أجل تعزيز السلام الدولي، كانت هي دافعه لكتابة الرواية».

وأضاف الموقع الأمريكي، أن «أحداث رواية (محاكمة جورج دبليو بوش) تجري خلال فترة مضطربة سياسياً بعد سنوات من وقوع حرب العراق، حيث تعيد الرواية ببراعة تخيل عالم يتهم فيه الرئيس 43 للولايات المتحدة، بارتكاب جرائم حرب ويتم إجباره على المشول أمام المحكمة الجنائية الدولية».

ولفت جاسترو (كاتب الرواية) إلى أهميتها بالقول إن «غالبية الناس على معرفة بالاضرار التي سببتها حرب العراق: (ملايين الجرحى أو القتلى، انفاق تريليونات الدولارات، تلطيخ سمعة أمريكا ومكانتها في العالم)، وإذا لم تدرس أخطاء الماضي، فستكون أمريكا عرضة لتكرارها في المستقبل».

وتدور أحداث الرواية، بحسب الموقع الأمريكي، فيما بعد وقوع هجمات 11 ايلول/سبتمبر على واشنطن ونيويورك، حيث انحرف الجيش الامريكي عن مساره نحو العراق بدلا من البحث عن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة.

وأشار الموقع، إلى المؤلف جاسترو، ومهارته الأدبية، بالقول «ينسج التاريخ ببراعة مع حقائق خيالية ويدمج الحقائق والشخصيات السياسية بشكل ابداعي يجعل الاحداث المتخيلة تتمتع بالمصدقية».

وتتحدث الرواية، عن اعتقال بوش في ملعب للجولف في اسكتلندا ونقله إلى لاهاي، حيث يواجه عقوبة بالسجن مدى الحياة اذا تمت ادانته، ويتم في الرواية قيام المدعين

وتكمن أهمية الرواية التي تحمل عنوان «محاكمة جورج بوش» للكاتب الأمريكي تيري جاسترو، التي ترجمتها مجلة «فيلي»، في أنها تطرح سؤالين مقلقين، بحسب ما كتب موقع (بلاك ستار نيوز) الأمريكي، حول ما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة شن حرب غير شرعية ضد دولة أخرى دون عقاب، وانه اذا كان ذلك ممكناً ألا يقود ذلك الى تورط الولايات المتحدة في حروب إضافية في المستقبل؟ . وقال جاسترو، عن روايته التي تتعلق بحربي العراق

وتحمل رسالة تدافع عن طريق السلام على الأرض من خلال محاسبة الزعماء السياسيين، وهي رواية تشكل أساساً لفهم سبب عدم القدرة على تكرار أخطاء الماضي. وخلص الموقع الأمريكي، إلى الإشادة بجاسترو، لكونه «مؤلفاً ناجحاً»، وضع مؤلفات عديدة، وحصد جوائز «إمبي» سبع مرات، عن مسلسلات أنتجها أو أخرجها، فيما ترشح لنيلها 17 مرة.

ومحامي الدفاع باستحضر عدد كبير من الشهود، بمن فيهم مسؤولون سابقون في ادارة بوش، بالإضافة إلى مدونة عراقية، للإدلاء بشهاداتهم ك«شهود عيان» وتضج قاعة المحكمة بالجدل والكشف عن أمور غير متوقعة». وتحفل الرواية بالتشويق، وهي تطرح السؤال التالي: هل يمكن لرئيس أن يضلل أمة في حرب ثم يفلت من العقاب، أم أن العالم سيتصدى للقضاء على الفساد السياسي؟. وختم الموقع، سرده لتفصيلات الرواية، بالإشارة إلى أنها

ذكر موقع «رابطة الاخبار اليهودية» الامريكي ان التركيبة الديموغرافية في منطقة الهلال الخصيب والتي تشمل العراق، تتغير بشكل كبير في السنوات الماضية، وهي معركة يتزايد الحديث عنها، وأصبحت تخدم مصالح ايران الاقليمية.

صادق الازرقى

## الهلال الخصيب لم يعد سنياً..

تقرير يرصد التحولات  
الديموغرافية العميقة  
بالمنطقة ويربطها بمصالح إيران





وأشار الموقع في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»؛ الى ان السؤال الديموغرافي كان في ما مضى، يشكل مفتاح الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، عندما كان زعيم منظمة التحرير الفلسطينية يقول ان ارحام الفلسطينيين هي بمثابة سلاح فلسطيني لتسهيل الاغلبية بين النهر والبحر والتي ستضمن نهاية اسرائيل. وعندما لفت تقرير الموقع المتخصص بالأخبار اليهودية، الى أن ذلك الواقع قد انتهى حيث صار هناك غالبية يهودية بين النهر والبحر أقوى من أي يهودية من روسيا وإثيوبيا، وتزايد معدلات المواليد في الوسط اليهودي، اعتبر التقرير انه خلال العقد الماضي، تجدد الحديث في الشرق الأوسط عن التركيبة السكانية واحصاء المواليد والوفيات والهجرة.

واوضح التقرير؛ ان الحديث هذه المرة «لم يعد يدور حول الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، وانما الصراع السني الشيعي والصراع بين إيران والدول العربية وهو ما أصبح عنصرا أساسيا في الأجندة الإقليمية».

ولفت التقرير إلى أن «الديموغرافيا تؤدي دورا حاسما في هذه المعركة»، مضيفا ان الإيرانيين وحلفائهم لا يخجلون من «هندسة» التركيبة الديموغرافية من أجل خدمة مصالحهم الإقليمية في الهيمنة.

واستعرض التقرير بعض تلك التغييرات، موضحا أن في سوريا كان السنة يمثلون حوالي 60% من السكان قبل الحرب الأهلية، مقارنة بـ 12% من الطائفة العلوية التي ينتمي اليها الرئيس بشار الأسد، لكن تحولا كبيرا حصل بسبب نظام الأسد وروسيا وإيران حيث أنهم طبقوا ما أسماه الموقع «تطهيراً» طال نحو ثلث سكان البلاد، أي حوالي 8

الحديث هذه المرة «لم يعد يدور حول الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، وانما الصراع السني الشيعي والصراع بين إيران والدول العربية وهو ما أصبح عنصرا أساسيا في الأجندة الإقليمية».

المتسارع بالاضافة الى الموارد الطبيعية المتضائلة بسبب ازمة المناخ، التي فرضت على كثيرين العوز والفقير. وختم التقرير بالقول ان «الهلال الخصيب لم يعد سنيا مثلما كان منذ ألف سنة، وهو ما يخدم المصالح إيران بالهيمنة والتي تريد تقوية مكانتها في المنطقة من خلال تأجيج التوتر العرقي ولا تظهر ترددا في تشجيع التحولات الديمغرافية خدمة لأهدافها».

وتابع التقرير؛ أنه بالنسبة الى الاردن فان الفلسطينيين يشكلون حوالي ثلثي السكان، وحاليا أصبح ثلث سكان المملكة، أي حوالي 4 ملايين شخص من أصل 11 مليون نسمة، هم من اللاجئين أما من العراق او من سوريا. وفي حين اشار الى ان كل هذه الوقائع أصبحت لها تداعيات على الاستقرار الداخلي لهذه الدول، تابع أن هناك عوامل أخرى تتمثل في النمو السكاني

الاجلبيية التي كانوا يتمتعون فيها سابقا، وصاروا يمثلون الآن ربع السكان فقط، فيما يشكل السنة والدروز حوالي ثلث السكان. لكن التقرير اشار ايضا الى تحول آخر حدث في لبنان تمثل في أنه خلال الحرب الاهلية السورية، اصبح واحد من كل 3 أشخاص في لبنان (حوالي 2 مليون من أصل 6 ملايين نسمة) أما لاجئ سوري او فلسطيني.

التقرير الى حدوث تحول فيما بعد الاحتلال الأمريكي حيث تزايدت نسبة الشيعة الحاكمين إلى نحو 65%، في حين تراجعت المكونات الاخرى من الكورد والسنة، الى مرتبة ثانوية، وفر كثيرون إلى الأردن، وحتى الى سوريا فيما قبل الحرب الاهلية. أما في لبنان، فقد أصبح الشيعة الطائفة الأكبر في البلد، ويمثلون نحو ثلث السكان، في حين فقد المسيحيون

ملايين شخص، تنتمي غالبيتهم إلى الطائفة السنية في المناطق الريفية، بعدما تعرضوا اما للطرده أو فروا من مناطقهم. وأشار الى ان نحو 10 ملايين سوري موجودون في الوقت الراهن في المناطق التي يسيطر عليها نظام الأسد، في حين تضاعفت نسبة العلويين في تلك المناطق الى نحو 25% او اكثر. اما بالنسبة الى العراق، فقد أشار

## منطق السياسة العراقية ..

### موازنات مؤجلة وإرجاء

## الرقبي بأحوال الناس

فيلي

برغم اننا دخلنا في عام ٢٠٢٢ الا اننا لم نزل نجهل أي شيء عن موازنة العام الجديد؛ وبحسب المتخصصين والمراقبين فان الإخفاقات المتعلقة بتهيئة واقرار الموازنات تعد مثلبة كبيرة وتلقي بظلالها السيئة على مجمل الوضع في البلد، مشيرين الى ان الفشل في تهيئة موازنة ملائمة لهذا العام، يترافق مع زياد أسعار برميل النفط، الامر الذي يقولون انه يجب ان يكون عاملا للمصادقة على الموازنة لاسيما مع إعلان المسؤولين المتكرر عن التغلب على تبعة الديون التي كانت تثقل كاهل الحكومة والبلد.



مقصورا على اشهر الصيف؛ فيما نشهد في عام 2022 ازمة شتوية أيضا ولم يعد لدى الناس امل في تحسن التزود بالطاقة بحسب تعبيرهم.

ويقول المراقبون ان على المسؤولين في الجهاز التنفيذي العراقي «المتمثل برئاسة الوزراء» ان يحسموا امر موازنة عام 2022 حتى قبل الاستحقاقات الدستورية المطلوبة لتنفيذ نتائج التزامات الانتخابات الأخيرة في تشرين 2021 مشددين على ذلك حتى لا تتكرر تجارب الموازنات السابقة المؤلمة، وغمط حقوق ملايين العراقيين؛ بحسب تأكيد كثيرين، والا فان الوضع سيئسوء اكثر وسيكون مرشحا لمزيد من الإهمال والخراب بالشكل الذي يؤدي الى تعطيل اعمال البلد واحباط تطلع السكان الى العيش الكريم والرفاه

المطلوب، بحسب قولهم، مزيدين القول ان الوقت الحالي اقترن بزيادة أسعار برميل لنفط، ويجب ان يسعى الجميع وبخاصة المسؤولين في الحكومة والمجلس النيابي التشريعي الى اخذ مصالح الناس في الحسبان، كي لا نظل ندور في دورة التيه والأزمات المؤلمة، على وفق ما يحذرون منه.

ونبهوا الى ان القفز على متطلبات بناء البلد وتحسين أحوال الناس؛ يأتي بسبب لا مبالاة السياسيين، وحتى غياب البرامج لدى معظم القوى حتى الفائزة في الانتخابات الأخيرة والصاعدة للمجلس النيابي بقوة؛ ولافتين الى انه لطالما عطل الخلاف بشأن موازنة اقليم كردستان وعلاقته المالية بالمركز ورواتب موظفيه وتصدير نفطه، إقرار مشروع الموازنة، الامر الذي يأمل المراقبون ان يحسم، اذ ان لسكان الإقليم وجماهيره حقوقهم الواجبة للتنفيذ، والا فلا معنى للموازنات بإهمال احتياجات الناس بحسب قولهم.

بما يتناسب مع البرنامج الحكومي لها، والاحتمال الثالث اعداد موازنة جديدة بشكل مختلف تماما من نتاج سياستها بالكامل، اما الاحتمال الرابع فهو، الا تكون هنالك موازنة اذا تأخر تشكيل الحكومة وتجاوزنا النصف الاول من عام ، بحسب قوله.

وهكذا تتكرر محنة سكان العراق بصفتهم المعنيين المباشرين بالموازنة وبناتج تحقيقها، وتتكسر المشكلة مع الموازنات بفعل غياب الخبرة السياسية والاقتصادية والتخصصية، ناهيك عن غياب الشعور بالمسؤولية عن مجمل مفاصل «الدولة» العراقية اسوة بالمتعارف عليه لدى الدول الأخرى، على حد قول المتخصصين والمراقبين، مشيرين الى توقعات متشائمة بشأن طائفة واسعة من الإصلاحات يتوقف إقرار الموازنات عليها ضاربين مثلا في ازمة الكهرباء المستفحلة ويقولون بهذا الصدد ان انحسار توفر الطاقة الكهربائية ومعاناة السكان كان

وقانون الواردات المالية للدولة من أجل «تقليل المناكفات التي تعطل الموازنة كل عام» بحيث يجري أخذ المواد القانونية في تلك القوانين وادراجها في الموازنة بشكل سنوي لتقليل الجدل المتكرر بشأنها، بحسب تعبيره.

واتفق خبراء اقتصاديون مع رأي المستشار صالح، وقالوا ان تأخير إقرار قانون الموازنة، وجعله خاضعا للحسابات السياسية يفاقم مشكلات العراق المتراكمة، على حد وصفهم.

وماذا عن موازنة 2022!!

يتحدث عضو سابق في اللجنة المالية النيابية، عن تواجد اربعة احتمالات متاحة لإقرار موازنة 2022، بحسب قوله، الاول تلجأ فيه الحكومة «الجديدة» الى تبني مسودة موازنة الحكومة السابقة ويصادق عليها وترسل مباشرة الى مجلس النواب للقراءة، قراءة اولى وثانية ومن ثم التصويت عليها، والخيار الثاني اجراء بعض التعديلات على موازنة العام السابق

استقرار الحياة الاقتصادية، ويؤثر على دقة توقعات السوق، وقرارات الاستثمار لاسيما في القطاع الخاص»، وهو ما تبينت نتائجه الكارثية فيما بعد بحسب المراقبين.

ويمثل الانفاق الحكومي نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن آثاره تمتد إلى «85% من النشاط الاقتصادي»، بحسب مستشار رئيس الحكومة الذي حذر من ان «جميع النشاط الاقتصادي، تقريبا، يعتمد على الانفاق الحكومي في العراق؛ ويعطل تأخر إقرار الموازنة تنفيذ مشاريع التنمية في الموازنة الاستثمارية وهو أمر «خطير» بحسب صالح، الذي قال في حينه إن هذه المشاريع الجديدة مهمة جدا لتقليل البطالة في البلاد وإحداث دورة عمل وتنشيط الاقتصاد.

واقترح صالح، الذي شغل منصب نائب رئيس البنك المركزي العراقي سابقا، تشريع قوانين مالية دائمة مثل قانون العلاقة المالية بين المركز وإقليم كردستان

وفي ظل الإخفاق المستمر لإقرار الموازنات يتساءل المراقبون: هل تتوفر في العراق عملية سليمة لإدارة شؤون الناس المعيشية؟ ويستفهمون عن كيفية ادارة الامور المالية للبلاد من قبل وزارة المالية والحكومة في ظل عدم تواجد قانون موازنة للعام الحالي!

وللتذكير فان موازنة عام 2021 تأخرت بدورها وكان خبراء قد أشاروا في آذار من ذلك العام (يفترض إقرار الموازنة في أيلول 2020 بحسب السير المنطقي لإدارة الاقتصاد) الى ان التأخير في إقرار مشروع قانون موازنة العراق العامة لعام 2021 اثار قلقا لدى خبراء في الاقتصاد، عادين أن المناكفات بين القوى السياسية خلفت آثار اقتصادية سيئة على البلد الذي كان يعاني ظروفًا صعبة في ظل جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، في ذلك الوقت. وقال خبير الاقتصاد والمستشار الحكومي العراقي، مظهر محمد صالح، في حينه، إن «تأخر تشريع الموازنة يترك فراغا كبيرا في

## الإنتاج السينمائي العراقي

### بدايات موفقة وانتكاس لاحق بتأثير

### «ثقافة العنف»

نشطت السينما العراقية منذ اربعينات وخمسينات وستينات القرن الماضي ولكنها تعرضت للتراجع وما لبث أن أصبح دورها «المجهض» فيما بعد أساسا لغياب مركزاتها ودورها على صعيد المجتمع.

فيلي



افلام عراقية نجحت ولكن لم يتواصل الانتاج بعد ذلك (عليه وعصام، ابن الشرق، من المسؤول، الحارس، الجاي، سعيد افندي، فتنة وحسن، قطار الساعة 7، بصرة ساعة 11، ....الخ)، فيما يجري كثير من الكلام عن أسباب الإخفاق الذي تبع ذلك، وتعدد الأسباب الى الحد الذي يوجه بعض مصنفي السينما من العراقيين أصابع الاتهام الى دور مصر في تلك المراحل في تحجيم تطور الفن التمثيلي في العراق لاسيما في مجال انتاج الافلام، خوفا من المنافسة امام الفلم المصري الذي نشط في تلك المدة ايضا ورسخ بعد ذلك تقاليد كبيرة. وبلغت متخصصون الى ان اتهم الآخريين بالتقصير لدينا غير منطقي، مشيرين الى ان السينما المصرية مرت بدورها بانتكاسات لم يستغلها الفنانون العراقيون، وحتى في الزمن الحالي الذي يشهد بصورة واضحة عملية تحول «نزوح» لكثير من الممثلين المصريين وبعضهم ممثلون كبار الى المشاركة في انتاج درامي خليجي، فان العراق تضاعف لديه الفقر في الإنتاج على حد وصفهم، الى الحد الذي يشعر الناس بالعجب حين يرون انتاجا فنيا عراقيا جديدا، وبالنتيجة بحسب المراقبين فان علينا ان نحث عن الأسباب التي تتواجد فينا وتمنعنا من تطوير النشاطات الفنية وفي مقدمها انتاج الأفلام بأنواعها الروائية والوثائقية «التي خضعت للسياسة فيما بعد ما أدى الى تدهورها»، بحسب تعبيرهم، ويقولون انه برغم نشاط مؤسسات سياسية ومنظمات مجتمع مدني منذ نيسان 2003، فان الحركة الفنية في مجالات انتاج الافلام باتت شبه معدومة. ويحيل بعض الفنانين والباحثين اخفاق الإنتاج في مجال الأفلام الى كثرة الفضائيات التي تبث لقاءات وبرامج مع النجوم بسهولة، والأرقام الخيالية التي يطلبها

النجوم الحاليون، وانحسار هذا النوع في العالم عموماً، بحسب قولهم، فيما ينوهون الى ان انحسار الفيلم المنتج في العراق «متأت من عدم وجود إنتاج سينمائي حقيقي، والموجود ليس سوى تجارب فيلمية شخصية، تحاول أن تحقق ذاتها، علماً أن لا وجود لسوق سينمائية للفيلم العراقي»؛ وبالحدوث الى تجارب سابقة يحدد الباحثون نوعين من الأفلام الغنائية الناجحة في السينما العراقية، نوعٌ يكون فيه البطل أو البطلة مطرباً، ونوعٌ تقحم فيه الأغاني على الفيلم؛ و النوع الأهم هو الأول، بحسب رأيهم و يشيرون الى ان «السينما العربية عامة، والمصرية خاصة، استفادت من اختيار مطربين ومطربات في بطولة الأفلام، فتحققت نجاحات كبيرة، من عبد الوهاب إلى أم كلثوم وفريد الأطرش ومحمد فوزي وعبد الحليم وشادية ووردة وصباح، وغيرهم». ويقول المراقبون ان العراق حاول انتاج أفلام غنائية، لكن، بسبب قلّة الإنتاج السينمائي العراقي «لم يكن نصيب أي مطرب أو مطربة سوى فيلم واحد، أو فيلمين في أفضل الأحوال»، مشيرين الى ان فيلم «ارحموني» عام 1958 من بطولة المطرب والملحن المعروف رضا علي مع المطربة هيفاء حسين، الذي تضمن مجموعة من الأغاني والألحان الجميلة وشاركت فيه الراقصات، عتاب وياسمين وآمال، وفرقة الباليه الألماني، نجح وحقق اقبالا جماهيريا كبيرا وبعد أعوام من عرضه قام تلفزيون العراق بعرضه ليلقى النجاح الجماهيري ذاته مما حدى بإدارة التلفزيون الى عرضه اكثر من مرة نزولا عند رغبات المشاهدين؛ وهو ثاني أفلام المطربة هيفاء حسين بعد فيلمها الأول «وردة» عام 1957، فيما كان الفلم الوحيد لرضا علي، في حين اشترك فيما بعد بفيلمين لبنانيين و ينوهون

**الشباب السينمائي، إن يكن مخرجا أو مصوراً أو عاملاً في المجالات الفنية كلها، نشأ على سينما قتل وعنف، فواقع السينما العراقية، اليوم، مليء بالدم نتيجة واقع البلد، وهي بعيدة كل البعد عن الدراما والكوميديا والمسائل الاجتماعية»**



نشأ على سينما قتل وعنف، فواقع السينما العراقية، اليوم، مليء بالدم نتيجة واقع البلد، وهي بعيدة كل البعد عن الدراما والكوميديا والمسائل الاجتماعية؛ ويقول مدير السينما بوزارة الثقافة العراقية، إن هناك مهرجانات كثيرة في العراق، من البصرة إلى دهوك، تُنظّمها مؤسسات المجتمع المدني، التي تنظّم، في الوقت نفسه، مهرجانات عربية، تشارك فيها دول من أنحاء العالم، وهي اكتسبت خبرة واسعة في هذا المجال، وباتت مؤثرة، بحسب رأيه «بالتوازي مع إقامة المهرجانات، هناك صناع أفلام عراقيون حقيقيون، نالوا جوائز دولية كثيرة»، كـ«الدب الذهبي» في مهرجان برلين، التي نالها المخرج العراقي سلام سلمان، عن فيلم له تناول فترة حكم داعش؛ وملاك عبد علي، الحاصل على جائزة في مهرجان دبي، ولؤي فاضل الذي فاز بجائزة في مهرجان برلين أيضاً، وغيرهم.

قائمة على استخدام السينما، وعموم العمل الثقافي، في الدعاية الرسمية و«غسل الدماغ» بما يناسب العقيدة الحزبية الحاكمة»، بحسب تعبيرهم؛ ومرجعين احد أسباب النكوص اللاحق الى عدم اهتمام وزارة الثقافة، أو لمن يمثلها، وعلى امتداد عقود طويلة، بدور السينما والإنتاج السينمائي، ما جعل أغلب الأفلام الجيدة من إنتاج القطاع الخاص، لكنهم يرون أن هذا القطاع نفسه «محدود أيضاً، إذ لا يوجد كثيرون في العراق يدعمون الإنتاج السينمائي». ويقترح المتخصصون ان يكون لوزارة الثقافة العراقية، قسم إنتاج خاص بالسينما العراقية، و «أن يتعد عن الدوائر وعمن يحكمها، وأن تتكفل الوزارة بفتح دورات وتنظيم بعثات، لتغيير أنماط التفكير، وللاستخدام الأمط هذه، بشكل جيد، في صناعة الأفلام، لأن الشباب السينمائي، إن يكن مخرجا أو مصورا أو عاملاً في المجالات الفنية كلها،

الى نجاح فيلم «بصرة الساعة 11» و«ليالي العذاب» للمطربة أحلام وهبي، ومشيرين إلى أن أفلاماً كهذه «حققت نجاحاً جماهيرياً كبيراً»، ومُذكرين بأنه «جرى إشراك عدد من المطربين في وصلات غنائية، في عدد من الأفلام، كما حصل مع داخل حسن وحضري أبو عزيز وجعفر حسن ومائدة زهت وعباس جميل وياس خضر، وغيرهم»، ومن الأفلام العراقية المعاصرة «إلى بغداد» مع المطرب الشاب ستار سعد. وخلص الباحثون الى ان الإنتاج السينمائي العراقي في مجال «الفيلم الغنائي» كان فقيراً نسبياً، قياساً إلى مثيله المصري وحتى اللبناني، إلا أن له حضوراً وتأثيراً في أربعينيات القرن الماضي وخمسينياته، مع انتعاش روح المبادرة الفردية، وثقافة الإنتاج الخاص، على حد وصفهم، ومنبهين الى انه «منذ منتصف الستينيات، تراجع الإنتاج بل انحدر، قبل أن يجري تأميم السينما، وإخضاعها لذائقة حكومية





«بغداد مدنية»..

## مخاوف من دخول العراق في نفق التشدد الديني

سلط موقع «المونيتور» الامريكي، الضوء على تزايد القلق بين العراقيين بسبب محاولات الاحزاب الدينية فرض قيود ومنع الحفلات الموسيقية في العاصمة بغداد، وهو خطاب قد يكون بداية لفرض «الوصاية الدينية» على المجتمع العراقي المتنوع.

فيلي

وذكر الموقع الامريكي في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»، ان بداية الامر كانت مع إصدار جامعة باقر العلوم الدينية بياناً في 29 كانون الاول/ ديسمبر الماضي، نددت فيه بالحفلات الموسيقية في بغداد، وشددت على اهمية العمل بقوانين «تعزز الفضيلة وتمنع الرذيلة»، وذلك بعد ايام على تنظيم حفلات غنائية انتقدتها رجال دين واحزاب اسلامية. ولفت الموقع الى ان العراقيين «سرخوا من رجال الدين والاحزاب الإسلامية»، متهمين اياهم «بامتلاك وتوفير الحماية

للنوادي الليلية التي تنتشر فيها المخدرات والاتجار بالبشر» ومحاولة منع الحفلات العائلية «وتجاهل وجود نوادي المقامرة والمخدرات». التشدد السلفي ونقل التقرير تغريدة على «تويتر» لمقدم البرامج في قناة «العراقية» الفضائية، سعدون محسن ضمّد، يقول فيها انه «فيما تخرج السعودية، رويدا، من ازمة التشدد السلفي، يدخلها العراق بخطوات ثابتة ومتلاحقة.. هنينا للاسلام السياسي في العراق ما حققه من

انجازات». وذكر التقرير بأن رجل الدين الشيعي جواد الخالصي، هاجم خلال خطبة الجمعة في 24 كانون الاول/ ديسمبر العام 2021، الحفلات الغنائية في بغداد داعياً الى توحيد الجهود لإغلاق هذه الاماكن، قائلاً ان الشريعة الاسلامية تقتضي اللجوء الى الرّفص وادانة واغلاق جميع الاماكن «التي تمارس فيها الفحشاء والرذيلة والفساد». كما لفت التقرير الى ان الحملة ضد الحفلات الموسيقية انطلقت عندما احيا

الفنان المصري محمد رمضان حفلاً غنائياً في بغداد في 10 كانون الاول/ ديسمبر الماضي، قام خلاله بفك ازرار قميصه امام العائلات العراقية، وهو تصرف اعتبر بمثابة «مخالفة للاعراف والتقاليد العراقية» من جانب العديد من اللاعبين السياسيين ورجال الدين. وكان رجل الدين الشيعي جعفر الابراهيمي الذي يوصف بأنه «خطيب معتدل»، انتقد محمد رمضان قائلاً انه مثل «القرود الفاضحة»، وهو توصيف اعتبره العديد من العراقيين

بانه لا ينسجم مع اسلوبهم وحرّياتهم الشخصية. كما ان رئيس الحكومة الاسبق نوري المالكي ادلى بتصريحات مشابهة، واصفا محمد رمضان بأنه «فاحش وفاسق وساقط»، مؤكداً انه ضد اسلوبه الفني الذي قدمه، وليس ضد الفن بشكل عام. هيمنة التطرف الا ان العراقيين، وخاصة اهالي بغداد، عبروا بحسب الموقع الامريكي، عن خوفهم من هيمنة التطرف على حياتهم،

وشنوا هجوماً مضاداً على رجال الدين وقادة السياسة والجماعات المسلحة، من خلال الدفاع عن الحفلات الغنائية باعتبار انها جزء من حرياتهم الشخصية التي يضمنها لهم الدستور. وانتشر وسم (#بغداد-مدنية) على «تويتر» في محاولة من جانب الناشطين والفاعلين على وسائل التواصل الاجتماعي، للتأكيد على تنوع الهوية المدنية لبغداد، وفي تعبير عن التحدي للجماعات التي تسعى الى «السيطرة على الحياة العامة». وأشار التقرير الى ان عشرات الاشخاص



الناس على الإيمان به، والثاني استغلاله (الدين) سياسياً».

ولم يقتصر الخطاب الحاد ضد اقامة الحفلات على رجال الدين الشيعة وحدهم، فقد انتقد امام جامع الحارث بن يزيد في محافظة الانبار عبد العزيز فواز الهيتي، المغني المصري محمد رمضان، واما بلهجة اقل قساوة من نظرائه الشيعة.

لكن الناشط والمدافع عن الحريات في العراق حميد جحيش، قال ان «الاحزاب الاسلامية، ممثلة بالاحزاب والجماعات المسلحة، جربت اكثر من مرة فرض قناعاتها الدينية والايديولوجية على المجتمع في محاولة منها لتشكيل مجالس وهيئات للتدخل في الحريات الاجتماعية».

واوضح الناشط العراقي ان «تنامي المد العلماني وازدياد النشاطات الداعمة للحريات والثقافة والفن التي بشكل غير مباشر قوضت عمل الجماعات الاسلامية، دفعتها الى النزول للشوارع وامام المرافق لمنع إقامة الحفلات. ويبدو ان ذلك هو مقدمة لتشكيل لجان لتعزيز الفضيلة ومنع الرذيلة».

وخلص التقرير الى القول ان العراق مستقبلاً «قد يشهد ظهور هيئات او مؤسسات دينية تحاول فرض وصايتها الدينية، خاصة في ظل تراجع الاحزاب والجماعات المسلحة في المشهد السياسي، وهو ما يعني ان هذه الاحزاب تسعى الى اثبات نفسها بأي وسيلة اخرى، وقد تلجأ الى خيار تشكيل لجان هدفها تعزيز الفضيلة والحد من الرذيلة».

تظاهروا في 16 كانون الاول/ ديسمبر الماضي، امام منتزه «سندباد لاند» في بغداد الترفيهي، للمطالبة بإغلاقه برغم انه لا يستخدم كمكان للحفلات الموسيقية سوى في مناسبات نادرة. ونقل التقرير عن عنصر امني مسؤول عن تأمين محيط المنطقة، قوله ان «المتظاهرين ينتمون إلى حزب الفضيلة الإسلامي المتطرف، وحاولوا اضرار النار بأجزاء من المدينة بحجة اقامة حفلات فيها».

كما نقل التقرير عن مستثمر ينظم حفلات في بغداد، رفض الكشف عن هويته خوفاً من تعرضه الى الانتقام، قوله ان «الهجوم الذي شهدناه كان غير مبرر. الحفلات الموسيقية لا تشكل اساءة لاي احد، الا انه يبدو ان هناك محاولات لفرض التطرف الديني على العراقيين». ولفت التقرير الى مقطع فيديو تم تداوله يظهر رجل دين يقود التظاهرة ويصف الحفلات الموسيقية بانها «اعتداء على شرف العراقيين» وان «الامام الحسين، كان حريصاً على نشر الفضيلة ومنع الرذيلة».

وتابع انه بسبب الاحداث، فإن إدارة «سندباد لاند» قررت الغاء الحفلات والعقود مع الشركات التي تنظمها، كما جرى الغاء حفلات اخرى في بغداد ومحافظة ذي قار، خوفاً من وقوع اعتداءات مشابهة.

الإكراه والدين السياسي ونقل التقرير عن رجل الدين الشيعي الشيخ مضر الحلو، قوله «هناك شيئا مضران جدا بالدين. الاول هو اجبار

# السرطان يحاصر السكان ببقعة عراقية..

## موت هادئ في طبيعة ملوثة

لا ماء صالح للشرب ولا مرافق خدمية، والأمراض تحيط بهم من كل صوب، معاناة مع تلوث الطبيعة يعيشها سكان قرية «البوسوف» الواقعة على نهر الفرات، إلى الشرق من مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار.

فيلي



أرقام صادمة للسرطان مصدر طبي في دائرة صحة ذي قار، أبلغ مجلة «فيلي»، أن «المحافظة مليئة بمصابي مرض السرطان وأرقام إصابات كبيرة، لافتاً إلى أنه لم يثبت لدى الدائرة شيء علمي أن مرض السرطان جاء بسبب تلوث المياه والهواء».

وذكر المصدر أن «أرقام الإصابات في المحافظة ارتفعت من 557 مصاباً في عام 2006 إلى 1602 مصاباً في عام 2019، فيما لم تصدر إحصائية بإعداد المصابين بالمرض خلال العامين الماضيين (2020 و2021) والتي من المتوقع ان تصل الإصابة فيهما إلى قرابة الـ3000 شخص». وبين المصدر، ان «اعداد المصابين بمرض السرطان من سنة 2006 ولغاية 2019 بلغت 11 ألفاً و957 شخصاً مصاباً، ومن المرجح أن تتجاوز حاجز الـ15 إصابة، فيما لو أضيف لها احصائية عامي 2021 و2020 بعد إكمالها من قبل 2020 وزارة الصحة الاتحادية»، لافتاً إلى أن «هذه الأعداد هي إصابات الأشخاص المسجلة رسمياً، بينما هناك المئات من غير المسجلين الذين يتلقون العلاج على نفقتهم الخاصة».

التلوث والأمراض

من جانبها، نوهت مديرية بيئة ذي قار، إلى تشخيص دقيق لمناطق التلوث في مدينة الناصرية، فيما أكدت أن محطات المجاري السبب الرئيس لتلوث مياه الأنهر.

وذكر مدير البيئة كريم هاني، لمجلة «فيلي»، أن «هناك متابعات عديدة بخصوص موضوع تلوث المياه على نهر الفرات وخاصة مناطق جنوبي الناصرية، كون محطات المجاري ترمي مخلفاتها بها مباشرة دون أي عملية تصفية لها، وهذا التلوث يذهب حتى لمناطق الاوار مما يشكل خطر

قرية البوسوف التي يتجاوز عدد سكانها 2000 نسمة، من المفترض أن تكون نموذجاً لبقية القرى في المحافظة من حيث الجمال والطبيعة كونها تقع على جانب الطريق السياحي شرقي مدينة الناصرية مركز المحافظة المليء بأشجار الطبيعة، كما يقول أحد وجهائها.

يعقوب (أبو أكرم) أحد وجهات القرية، أشار خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «قدر القرية جعلها أكثر سوءاً من بقية شقيقاتها من القرى الأخرى، إذ أن قريتهم لا تحتوي على مركز صحي أو مدرسة ذات مواصفات جيدة، فيما تتغلغل بداخلها محطة تصريف مجاري منطقة الإسكان».

وبين أن «القرية حصلت مؤخراً على قرار بتعبيد أحد طرقها بسبب قيام المواطنين فيها بإغلاق محطة تصريف المجاري، حيث هددت غالبية مساكن مناطق جنوبي الناصرية بطفح منازلهم، مما تم التعجيل بتعبيد أحد الطرق المهمة في القرية».

وأوضح أن «الماء الذي تعتمد القرية هو من نهر الفرات، لكن في الحقيقة هو ملوث بشكل كلي، من محطة تصريف المجاري ترمي مخلفاتها بداخل النهر الذي نعتمده لأموال الحياة اليومية كافة».

وأشار إلى أن «المنازل المحيطة بمحطة المجاري في القرية، تعرضت جميعها لإصابات خطيرة بأمراض لا شفاء منها وأبرزها مرض السرطان الذي تسبب بوفاة 7 أشخاص العام الماضي، فيما يوجد العشرات منهم مصابين حالياً يخضعون للعلاج»، داعياً الجهات الحكومية المختصة إلى «التحرك وإنقاذ عوائلهم من خطر الأمراض الذي يداهمهم».

خطيرة، هي إنشاء محطات معالجة، وهذه المحطات للأسف غير موجودة، والجانب الرسمي لم يعر هذا الموضوع أي أهمية، رغم أن لها أهمية كبيرة في الحفاظ على المياه من التلوث».

وأشار إلى أن «مناطق جنوبي الناصرية تتعرض للتلوث بشكل كبير، كونها تقع في ذنائب النهر وبالتالي جميع تلوّثات النهر تكون من حصتهم»، مؤكداً أن «استخدام مياه النهر من قبل القرى المطلّة على النهر مباشرة وغيرهم من المواطنين سيولد لهم أمراضاً خطيرة ليس من السهل الشفاء منها على

القريب».

وفي شهر أيلول من العام الماضي 2021، أعلنت مديرية مجاري ذي قار، عن قرب اكتمال مشروع هو الأول من نوعه في المحافظة ينهي الخروقات الحاصلة على نهر الفرات من قبل المواطنين. وذكر مدير الدائرة، جيدر الأسدي، لمجلة «فيلي»، أن «إدارته شارفت على الانتهاء من مشروع مجاري وسط مدينة الناصرية مركز المحافظة بطول 2 كم و600 متر يمتد من محطة الكلية المخصصة لمياه الأمطار إلى المحطة السابعة المرتبطة بمياه المصب العام،

حيث بلغت نسبة الإنجاز أكثر من 95%».

وأضاف، أن «كلفة المشروع بلغت مليار و400 مليون دينار عراقي بضمنها تبليط مقتربات الجسر الكونكريتي التي يسير من خلالها المشروع».

ولفت الأسدي، إلى أن «محطة الكلية كانت متجاوز عليها من قبل المواطنين»، مشيراً إلى أن «إدارته سعت جاهدة خلال الفترة الماضية لإنهاء أزمة نهر الفرات داخل مدينة الناصرية والمتمثلة برمي المخلفات الثقيلة داخله».

# هل يطوي العام الجديد ملف هجرة العراقيين الداخلية

فيلي

أرق موضوع الهجرة الداخلية في العراق الرأى العام لما له من تبعات على الأوضاع المعيشية للنازحين، فضلا عن الحاجة الى اعادة المهجرين الى بيوتهم الاصلية التي عملت الظروف الامنية والسياسية غير المستقرة ونشاط تنظيم داعش على دفعهم لترك منازلهم؛ فهل يكون العام الجديد ٢٠٢٢ خاتمة لمأساة النزوح والهجرة الداخلية في العراق؟

في نهاية عام 2020، ذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انه بقي 1,224,108 عراقياً في عداد النازحين داخلياً، في انخفاض بنسبة 13% مقارنة بالعام السابق، في حين ظل عدد العائدين مستقراً عند 4.8 مليون شخص منذ عام 2014؛ وكانت غالبية من تهجروا في عام 2020 من الأشخاص الذين كانوا نازحين قسراً في السابق مع 111,523 حالة نزوح ثانٍ و25,236 حالة نزوح جديد، وأشارت المفوضية في تقرير لها الى انه جرى توفير المأوى لـ 74% من النازحين داخلياً في مأوى خاصة في مساكن مستأجرة أو مع عائلات مضيضة، فيما سكنت نسبة 9% في مأوى دون المستوى ومكثت النسبة المتبقية في مخيمات النازحين داخلياً الـ 30 المنتشرة في شتى أنحاء العراق.

و كشفت المفوضية عن ان الامر لم يقتصر على ذلك فقد اشار التقرير الى انه كان هناك ما مجموعه 270,392 لاجئاً و12,670 طالب لجوء مسجلين في العراق؛ 242,163 سوريين و40,899 من جنسيات أخرى (من الأتراك والإيرانيين والفلسطينيين والسودانيين بشكل رئيس). ولفتت المنظمة الى ان النساء شكلن نسبة 48% من إجمالي عدد اللاجئين في العراق، في حين كانت نسبة الأشخاص من ذوي الإعاقة 2.3% والمسنين 1.3%؛ وعاشت نسبة تتجاوز الـ 90% من اللاجئين السوريين في إقليم كردستان



”

«جميع النازحين يريدون العودة إلى مناطقهم المحررة، لا أحد يرغب في البقاء ليوم واحد في مخيمات النزوح، لكن العودة إلى مناطق مدمرة لا تتوفر فيها متطلبات العيش هو أمر يضيف لنا معاناة كثيرة»



قد ذكرت بدورها ان إغلاق مخيمات النزوح كان يفترض أن يسبقه توفير الآليات المناسبة لإعادة النازحين إلى مناطقهم، مبينة أن «النازحين عانوا ظروفًا صعبة طيلة السنوات الماضية في مخيمات النزوح، وكان من المفترض أن تتولى الحكومة توفير البيئة المناسبة ليتمكنوا من العودة إلى مناطقهم»، ومردفة ان «هناك ضرورة لوضع حلول عاجلة من قبل الحكومة تضمن توفير المتطلبات الأساسية لتلك العائلات للعودة إلى مناطقها الأصلية، عبر إعادة إعمار البنى التحتية والمنازل»، ومزيدة «لا يزال الكثير من النازحين غير قادرين على العودة لمناطقهم الأصلية نتيجة تدمير منازلهم خلال الحرب، فضلا عن عدم توفر البنى التحتية الأساسية للخدمات وعدم استقرار الوضع الأمني»، على حد وصفها.

«غير آمنة على حياة النازحين»، بحسب وصف بيان له اضاف أن قرار إغلاق ملف النزوح قد يترك مئات الآلاف من النازحين بلا مأوى بعد تدمير منازلهم أثناء المواجهات مع تنظيم داعش الإرهابي، لا سيما في ظل عدم وجود خطة واضحة لإعادة إعمار مناطقهم الأصلية التي تفتقر إلى مقومات الحياة، على حد قول البيان؛ فيما كانت لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي،

بالموصل، التي تفتقر إلى البنى التحتية؛ وزادت بأن «بعض العائلات طلبت ترك مخيمات النزوح لأن لديهم أقارب ممكن أن يستضيفونهم، لكن غالبية العائلات الأخرى لا تمتلك مأوى، وإجبارهم على ترك مخيمات النزوح يقود إلى المجهول». وفي شهر تشرين الثاني 2021، قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان ومقره جنيف، إن خطة العراق لإغلاق المخيمات وإعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية

العودة إلى مناطقهم المحررة، لا أحد يرغب في البقاء ليوم واحد في مخيمات النزوح، لكن العودة إلى مناطق مدمرة لا تتوفر فيها متطلبات العيش هو أمر يضيف لنا معاناة كثيرة»، مردفة «بالرغم من سوء الأوضاع في مخيمات النزوح، لكن هناك دعما للعائلات في مجال الأغذية والمساعدات الطبية، وهي لا تتوفر عند إعادة النازحين إلى مناطقهم، وخصوصا في الأحياء المدمرة

العراق، و40% منهم عاشوا في 10 مخيمات للاجئين، ووصل عدد الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية في البلاد إلى 47,253 بحلول نهاية عام 2020. ويشير المراقبون الى ان محاولات جرت وتجرى لإعادة المهاجرين داخليا العراقيين الى منازلهم، وقد لخصت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية الوضع في نهاية عام 2021، وبالتحديد في 15 كانون الاول من عام 2021 بالقول أنها ستغلق آخر مخيمات النازحين من الحرب على داعش في الموصل خلال الشهر نفسه، وإن «الوزارة أغلقت جميع مخيمات النازحين في المحافظات كافة، باستثناء مخيمات إقليم كردستان»، مشيرة إلى أن الشهر الحالي «كانون الاول 2021» سيشهد إغلاق مخيم الجدة وهو آخر مخيم للنزوح في الموصل؛ وأكدت الوزيرة أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع الجهات المسؤولة في إقليم كردستان لإغلاق مخيمات دهوك وأربيل والسليمانية. وكانت عملية الهجرة والنزوح الداخلي الواسعة قد انبثقت بخاصة بعد ان اجتاحت تنظيم داعش مساحات شاسعة من العراق في 2014، وفتحت السلطات العراقية عقب دحره نهاية عام 2017، مخيمات مؤقتة لإيواء عائلات كانت تسكن مدنا ومناطق خاضعة لسيطرة التنظيم. وتسبب النزاع مع تنظيم «داعش» بنزوح 6 ملايين شخص داخل العراق، وفق بيان لمنظمة الهجرة الدولية مطلع تشرين الثاني 2021، موضحةً أن مئات آلاف الأسر عادت إلى بيوتها بعد أربع سنوات، «ومع ذلك، لا يزال ما يقدر بنحو 1,2 مليون شخص في

حالة نزوح». ومنذ سنوات، يعلن العراق نيته إغلاق المخيمات، ولم يعد نحو نصف سكان تلك المخيمات إلى المناطق التي يتحدرون منها، وفق منظمة الهجرة الدولية، برغم أن السلطات تقول إن حملة الإغلاق هذه تضمن عودة النازحين إلى بيوتهم. ودعت وزيرة الهجرة والمهجرين العراقية إلى «فتح باب الحوار بين الإقليم والحكومة الاتحادية لإنهاء ملف النزوح، لا سيما أنه تمت إعادة تهيئة مدن أغلب النازحين في مخيمات أربيل والسليمانية»، بحسب قولها، وتابعت أن «أهالي سنجار، لم تتم تهيئة مدينتهم حتى الآن، وبانتظار تطبيق اتفاقية سنجار لإعادةتهم إلى مدنهم». من جانبه، أكد وكيل الوزارة، أن «النزوح في العراق لن يستمر إلى الأبد، بل يمثل حالة استثنائية، ولم يبق في العراق سوى مخيم واحد خارج إقليم كردستان و26 مخيماً في الإقليم»، مبيناً أن «هناك تنسيقاً مع كردستان لإغلاق المخيمات». وأضاف أن «أغلب النازحين من سنجار وصلاح الدين ومناطق الموصل يبحثون عن عمل أو بيت، وهم راغبون في العودة». وينوه المراقبون الى ان اجراءات اعادة المهجرين الى مناطقهم بصورة لائقة تستوجب تهيئة الاجواء الملائمة ومنها بخاصة ما يتعلق باعادة الاعمار وتوفير الخدمات والامن. كما يتخوف كثير من المهجرين من ان تكون ظروف عودتهم الى مناطقهم غير مكتملة؛ وفي هذا تقول نازحة (47) عاما من الموصل ان «جميع النازحين يريدون

## الملاذ المغري.. متقاعدو العراق ينعشون عقارات تركيا في وقت حرج

البحث عن الاستقرار  
والبيئة الآمنة وسط أزمات  
واضطرابات متفاقمة، دفع  
عراقيين كُثر إلى التوجه نحو  
تركيا للإقامة وشراء العقارات  
أملا بحياة هادئة وتسهيلات  
لا تتوفر في بلدهم الأم.

فيلي



إن الإحصاءات التركية الأخيرة تشير إلى أن العراقيين باتوا أكثر الدول العربية شراءً للمنازل في تركيا، حيث اشترى العام الماضي 2021 أكثر من 8 آلاف منزل.

وبحسب القانون التركي، يحصل على الجنسية التركية كل من يشتري عقاراً بقيمة 250 ألف دولار، أو يضع وديعة بقيمة 500 ألف دولار لمدة ثلاث سنوات.

اقتصاديون اعتبروا أن تدني أسعار العقارات في تركيا قياساً بأسعار العقارات في العراق، قد تكون احد الاسباب الرئيسية وراء إقبال العراقيين

لشراء المنازل والعيش في تركيا، فضلاً عن الاستثمار فيها، ناهيك عن الاسباب الاخرى سواء كانت السياسية او الامنية والخدمات والتسهيلات الادارية.

السوق العقارية مرتفعة ويقول الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي في حديث لمجلة «فيلي»؛ ان ارتفاع السوق العقارية في العراق جعل من بيع العقارات السكنية للعراقيين والشراء في بلدان اخرى ذات جدوى اقتصادية خصوصاً في ظل توفر فرص معيشة وسكن بكلفة معقولة في تركيا، إضافة الى ان البعض

يعتبرها استثماراً مضموناً بدون مخاطر استثمارية».

ويضيف أن «هناك إقبال متزايد من المتقاعدين على الاستفادة من مكافأة نهاية الخدمة في شراء عقارات والسكن فيها والمعيشة بالاعتماد على الراتب التقاعدي في ظروف معاشية تصنف نسبياً انها افضل واقل كلفة» لافتاً الى ان اي شخص بإمكانه من خلاله تشغيل رؤوس الأموال المتوسطة التي لديه أن يحصل على عمل بأرباح جيدة».

المتقاعدون الأكثر شراء ويقول استاذ علم الاقتصاد في الجامعة العراقية عبد الرحمن المشهداني في



## «البيروقراطية والروتين الاداري المتبع بالعراق ادى الى عزوف رجال الأعمال الى فتح اعمال ومشاريع في العراق والبحث عن فرص بديلة في دول الجوار ومنها تركيا التي تشهد الاخيرة دعم حقيقي للقطاع الخاص الذي يعمل لديهم من قروض و فيزا وإقامة».

البيروقراطية ويقول رئيس غرفة تجارة بغداد فراس الحمداني في حديث لمجلة «فيلي» ان «البيروقراطية والروتين الاداري المتبع بالعراق ادى الى عزوف رجال الأعمال الى فتح اعمال ومشاريع في العراق والبحث عن فرص بديلة في دول الجوار ومنها تركيا التي تشهد الاخيرة دعم حقيقي للقطاع الخاص الذي يعمل لديهم من قروض و فيزا وإقامة».

ويوضح الحمداني أن «التاجر ورجل الأعمال قد يجازف في إنشاء مشروعه بالعراق أكثر مما موجود في تركيا حيث ان الاخيرة تدعم المنتج المحلي والتصدير، في حين ان جميع الامور الانتاجية والدعم معطل في العراق». وكان مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية مظهر محمد صالح قد شدد في حديثه لمجلة «فيلي» على وجوب أن تكون سياسات الإسكان في العراق بتكاليف زهيدة»، مبيناً عن وجود عجز 2.5 مليون وحدة سكنية في العراق.

واضاف ان «سياسات الإسكان في بلد نامي مثل العراق يجب ان يكون التمويل بتكاليف زهيدة أي تمويل ميسر وبه عنصر المنحة التي لا تعني عدم استردادها وإنما يكون التمويل طويل الأجل بفائدة قليلة يسمى بعنصر المنحة».

ويعاني العراق من أزمة خانقة في السكن بسبب تزايد عدد سكان العراق ومحدودية المجمعات السكنية إضافة إلى عدم قدرة المواطن على بناء وحدة سكنية خاصة به بسبب غلاء الأراضي والمواد الإنشائية.

يكفي للعيش في تركيا في امان بعيداً عن الصراعات والمشاكل الامنية». ويضيف ان «المواطن العراقي استقر في البداية في عمان وسوريا وبعدها اتجه نحو اسطنبول بتركيا لان الاخيرة استطاعت من استقطاب هذه الاعداد الكبيرة محاولة منها لجذب رؤوس الأموال الكبيرة للاستفادة من تطوير اقتصادها وتقليل البطالة لديها من خلال تشغيل الأعداد الكبيرة منهم في المشاريع التي يفتتحها الأجانب في تركيا».

وتابع أن الطبيعة الموجودة في تركيا وانخفاض الأسعار فيها وقربها من العراق والقوانين الميسرة التي تسمح بالحصول على الإقامة و الفيزا في تركيا كلها عوامل ساعدت في هجرة العراقيين والسكن في تركيا، إضافة الى ارتفاع اسعار العقارات في العراق بشكل غير طبيعي كانت سبباً في ذلك»، مستدركا في الوقت نفسه ان «الانسان يجب ان يقرأ المستقبل ايضا وانه من المحتمل أن تتغير القوانين بعد ذلك وبالشكل الذي قد يصعب على المواطن بيع العقار الذي اشتراه في تركيا».

حديث لمجلة «فيلي» ان «العراقيين ومنذ سنوات يحتلون المراتب الاولى بشراء المنازل في تركيا بعد أن كانت في الأردن ودول أخرى هي الاولى»، مبيناً ان «عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق وراء ذلك».

ويشير إلى أن «أكثر المواطنين الذين يقومون بشراء هذه المنازل هم من المتقاعدين باعتبار الرواتب التي يتقاضونها بعد التقاعد هي مجزية وبالتالي فإن تركيا توفر له كل الخدمات الصحية والترفيهية التي نفتقدها في حالة العراق»، لافتاً الى ان «التفكير سابقاً كان العيش في اربيل الا ان ارتفاع الاسعار فيها دفعت الكثير نحو العيش في تركيا نتيجة أسعارها المناسبة ولا تتصف بالتعقيد وخاصة إذا كانت هناك رغبة بالاستثمار».

قوانين ميسرة ويقول الخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان في حديث لمجلة «فيلي»؛ ان «المواطن يختار في حياته للعيش في مناطق تشهد الأمن والاستقرار وبعيد عن المشاكل والتقلبات التي تحدث»، مبيناً ان «راتب المتقاعد في العراق



أيام صامتة لا صوت يعلو فيها إلا الرياح التي تبري خيام النازحين، وبياض ثلج في ظاهره بهجة وفي طياته غصة تحبس أنفاس أولئك القابعين خلف ستار خيمة لا تقيهم برودة الطقس الشديدة، والثلوج تحاصرهم من كل حدب وصوب.

فيلي

## لوحة بيضاء تُبكي اعين النازحين البرد يخطف فلذات الأكباد من مجاحر الأمهات

مبعدون مبعثرون عن منازلهم، مناطقهم خربة مدمرة مبعثرة على أيدي الإرهاب، احتوتهم المخيمات في إقليم كردستان، فأصبحت مأوى لهم، حتى نستهم الجهات المعنية والإغائية، خيام الأمس تختلف كثيراً عن اليوم، فلم تعد قادرة على حمايتهم وأطفالهم وتجرح مرارة طقس بارد يتسلل إليهم من فجوات لم تكد تغلقها سنوات العيش على أمل العودة التي توقفها عثرات كثيرة.

ويعيش أكثر من مليون نازح في مخيمات وتجمعات تتوزع في أربيل، الأنبار، السليمانية، كركوك، ديالى ونيوى في ظروف سيئة ولا يملكون الملابس الكافية ووسائل التدفئة والوقود اللازم ولا تقدم لهم السلطات ما يحتاجونه لتجاوز الشتاء ولا تفي الحملات الإغائية التي ينظمها متطوعون ومنظمات حقوق الإنسان بتلك المتطلبات الأساسية، كاملةً. الحكاية أن عاصفة ثلجية تستمر منذ

أيام في العراق، وإقليم كردستان على وجه الخصوص، الذي يعتبر مأوى النازحين سواء في المخيمات أو في مدنه، هذه العاصفة هدمت أحلام النازحين وفضحت ما حاول أهل الخيام ستره من منغصات. وحتى لحظة إعداد التقرير، تأكد وفاة ثلاثة أطفال بينهم طفلة في مخيم آشتي للنازحين في محافظة السليمانية، إضافة لوفاة سيّدة مسنة تعيش مع عائلتها في

”

«هناك شهداء خصصت لهم مبالغ الفروقات، ولم يتمكنوا من استحصال المبالغ، إلا لمن لديه (واسطة)، أو من يتم الاتفاق معه على أخذ نصف المبلغ ليتم صرف النصف الآخر له، ويتم الاتفاق مع ذوي الشهيد على ذلك مقدماً»

يجب أن تنظر الحكومة نظرة جديدة وتنتشل آلاف الأسر من هذه المعاناة، التي أصبحت شبحاً يداهمناً». وأضاف أن «ظاهر الثلوج هو أبيض لكن أيامنا أصبحت سوداء بسبب البرد القارس حيث وصل الثلج إلى داخل الخيم».

العاصفة هدأت نهاراً، لكنها قد تتجدد في قادم الأيام مهددة ومنذرة آلاف العائلات بشتاء قاسٍ لن يكون رحيماً خاصة على أطفال ولدوا من رحم المعاناة، ويعيشون محناً متوالية، منها من صنعها القائمون على السياسة، وأخرى فرضتها طبيعة لا تخجل دموع أم أو أنين طفل.

من جانبه، طالب المرصد العراقي لحقوق الإنسان، السلطات، بالتدخل فوراً وتقديم المساعدة للنازحين وتقديم الاحتياجات اللازمة لحفظ أرواحهم، خاصة النساء والأطفال، في ظل موجة البرد هذه وعدم نسيانهم والتركيز على مشكلات أخرى، فيما حث المجتمع الدولي على تقديم العون أيضاً.

واتهم المرصد في تقرير له، وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، بـ«إدارة ملف النازحين بفوضوية والتعامل معه دون

منزل متهالك في محافظة ديالى، إثر البرد الشديد وعدم توفر أغطية ووقود.

أحد النازحين، فضل عدم ذكر اسمه، أبلغ مجلة «فيلي»، عن حجم المعاناة التي خلفها إهمال الساسة المتنازعين على المغانم، وهو يقطن منذ سنوات في مخيم آشتي جنوب السليمانية.

يقول «ناشد رئاسة الوزراء ومحافظة صلاح الدين ومجلس النواب الجديد، أن ينقذونا من برودة الأجواء وأن يوفروا لنا الدواء والتدفئة، والوفاء بوعودهم لنا بحياة كريمة كما كان شعارهم خلال أيام الانتخابات، فالبرد والثلج حوّل حياتنا إلى مأساة تضاف إلى مأساة النزوح المستمرة منذ سبع سنوات».

ورغم تأكيدات إدارة مخيم آشتي، أن وزارة الهجرة وفرت كافة مستلزمات الشتاء للنازحين في المخيم من النفط والأغذية، إلا أن أحد النازحين الذي فضل عدم ذكر اسمه، تحدثت للوكالة، بالقول:

«نطالب الجهات المسؤولة بتوفير النفط الأبيض كوننا لا نملك ثمن شرائه حيث يصل سعر اللتر إلى ألف دينار بسبب انخفاض درجات الحرارة وقلّة ساعات تجهيز الكهرباء، ما انعكس سلباً على الأوضاع الصحية لأطفالنا ونسائنا، لهذا



دراية، إذ أنها حاولت إنهاء الملف بأي طريقة حتى وإن كانت على حساب النازحين.

بدورها، دعت عضو مجلس النواب العراقي فيان دخيل، الحكومة الاتحادية إلى ضرورة الإسراع في إغاثة نحو 700 أسرة إيزيدية نازحة تحاصرها الثلوج في مخيم بجبل سنجار.

وكانت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق قد حذرت، من الآثار الصحية السيئة المترتبة بسبب موجة الصقيع والبرد التي تجتاح أغلب المناطق الشمالية من العراق والتي ألقت بظلالها على الفئات المستضعفة والمتضررة منها وخاصة النازحين منهم.





**مشكلة المخدرات تتسع بصورة لافتة في العراق، ما يجعل منها هما يوميا يورق السكان لمخاطرها الجمة، فكثيرا ما ترتكب الجرائم المتلاحقة التي يكشف عنها يوميا بسبب المخدرات وما يسمى بحبوب الكبسلة، بل ان عائلات كاملة تتعرض الى حوادث القتل من قبل احد افرادها الواقع تحت سطوة المادة المخدرة.**

فيلي

## المخدرات .. آفة تتسع ومطالبات ببدائل لجمها

وبحسب المراقبين والمتخصصين فان الحكومة تكتفي بالإجراءات الأمنية من دون معالجة الظاهرة التي باتت تشغل المجتمع العراقي، وبهذا الشأن تبرز جملة من النصائح تقدم للجهات المعنية لاجتثاث الظاهرة او الحد من تفشيها في اقل تقدير. وبحسب المتابعين فان الحشيشة والقات والترياق والأرتين وابو الصليب والبثدين ودواء السعال وغيرها اصبحت بديلا للمشروبات الكحولية ولاسيما في

المحافظات التي يمنع فيها بيع تلك المشروبات، ما دفع شرائح كثيرة ولاسيما الشباب العاطل عن العمل الى تناول المخدرات ظنا منهم انها تسهم بنسيان الواقع المرير، بحسب ما يقول المراقبون؛ وبسبب الخطورة الكبيرة للموضوع فإنه بات يشكل هما مطروحا للمناقشة بصورة يومية بغرض علاجه. وتكشف المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخلية العراقية أنه «في سنة ونصف

السنة، تمكنت المديرية العامة من إلقاء القبض على أكثر من 11 ألفا، من مروجي وتجار المخدرات منهم 5 آلاف متعاط، وهذا مؤشر خطير». وفي وقت سابق من عام ٢٠٢١ وبحسب مصدر أمني كبير شهد ميناء أم قصر تسريب معلومات استخباراتية خطيرة حصلت عليها قيادة العمليات الخاصة بشأن عمليات التهريب للمخدرات إلى داخل البلاد، بحسب ضابط برتبة عميد في قيادة العمليات الخاصة، يقول انه

«بعد تعقبنا لشهرين لمهربين إيرانيين كانوا يتعاونون مع عناصر أمنية ينتمون إلى فصائل مسلحة عراقية، استطعنا ضبط كميات كبيرة من الحبوب المخدرة»، ولم يخش القول ان مصدرها ايران، وقد دخلت العراق عن طريق سفن كبيرة لنقل البضائع، ووافتا إلى انها عبرت نقاط التفتيش العراقية، مبينا انه «يدخل العراق سنوياً أكثر من 30 مليون حبة من المخدرات، وآخرها تلك الشحنت العملاقة التي كانت مخزونة في حقائب مدرسية تم حشوها بحبوب مخدرة من نوع (الكبتاغون) في منفذ الشلامجة وميناء أم قصر، وبحسب التقديرات يصل سعرها إلى 500 مليون دينار عراقي».

والاقتسى من ذلك أن المسؤول الأمني يكشف ان الأجهزة الأمنية على دراية بعمليات تهريب وبيع المخدرات القادمة من ايران وإدخالها أراضي العراق، ولم ينس القول ان فصائل مسلحة تحمي عمليات التهريب، وتبتز الشرطة وتهدد موظفي هيئة المنافذ الحدودية، بل وصل الأمر إلى قيامها بتعطيل أجهزة السيطرة النوعية التي تفحص البضائع، على حد قوله.

كما تشير تقارير حكومية إلى أن منفذ الشلامجة وميناء أم قصر الحدوديين في محافظة البصرة يعدان أبرز منافذ تهريب المخدرات في البلاد.

كما أفادت قيادة شرطة البصرة، في عملية أخرى بالقبض في كمين أمني محكم، بحسب قولها، على أحد أخطر تجار المخدرات في المحافظة، وذكرت أنه «بعد ورود معلومات عن وجود أحد تجار المواد المخدرة، الذي يقوم بنقلها من إحدى المحافظات إلى البصرة، تم تشكيل فريق عمل من شعبة مخدرات

## «يعد الجنوب العراقي المكون من محافظات أبرزها البصرة وميسان وذي قار والمثنى وواسط ميداناً استثمارياً لمادة الكريستال، المنتشرة في أغلب المقاهي والأسواق الشعبية»..

بتهريب الخمر والأسلحة إلى الأراضي الإيرانية.

بعض أسباب سطوة المخدرات يقول اب لخمسة أولاد في لقاء صحفي تسويغاً للجوئه الى تناول المواد المخدرة «افضل تعاطى الخمر مع اقربائي لكن بكميات قليلة في بعض الليالي الحالكة وكنت احصل عليه وبقية شباب الهور بصعوبة بالغة نتيجة منع بيع المشروبات في المحافظات الجنوبية الأمر الذي دفع بشباب المنطقة للاتجاه الى المخدرات

التي تدخل البلد عبر الحدود الأيرانية وبأسعار مناسبة وقد سمعت بزراعة بعض الانواع في حدائق الدور السكنية وفي المزارع بشكل خفي للمتاجرة بها». شخص آخر من متعاطي المخدرات من بغداد يقول ان «تلك المواد تكون عادة ارخص من المشروبات الكحولية ومن الممكن تعاطيها والحصول عليها بيسر في المقاهي الخاصة بالأراكيل او في جلسات خاصة». ويوضح قاض في المحكمة الاتحادية

العراقية العليا بالقول «يُعد الجنوب العراقي المكوّن من محافظات أبرزها البصرة وميسان وذي قار والمثنى وواسط ميداناً استثمارياً لمادة الكريستال، المنتشرة في أغلب المقاهي والأسواق الشعبية»، مشيراً إلى أنها تروج من قبل تجار محترفين يتعاونون مع مجاميع مسلحة، و يكشف محقق في جهاز مكافحة الإرهاب عن ان، «توريد المخدرات يأتي دائماً عبر منفذ الشلامجة الحدودي بين البصرة العراقية والأهواز

الإيرانية، بالإضافة إلى منفذ مهران الحدودي بين محافظتي واسط العراقية وكرمنشاه الإيرانية، وبذلك يُعد من المنافذ الرئيسة التي منها تدخل مادة الكريستال»، ووافتا إلى أن «تلك المجاميع المسلحة تستثمر وجودها الأمني والاستخباري عبر تلك المنافذ، لتسهيل عمليات التهريب».

يشار إلى أن مجلس النواب الاتحادي شرع قانوناً لمكافحة المخدرات بدلاً من قانون سابق يعود إلى عام 1965، ونصت المادة (27) من القانون الجديد على عقوبة «الإعدام أو السجن المؤبد لكل من استورد أو صدر مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية، بقصد المتاجرة بها في غير الأحوال التي نص عليها القانون، ومن أنتج أو صنع مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد المتاجرة بها في غير الأحوال التي أجازها القانون، ومن زرع نباتاً تُنتج منه مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية، أو استورد أو صدر نباتاً من هذه النباتات في أي طور من أطوار نموها، بقصد المتاجرة بها في غير الأحوال التي أجازها القانون»، إلا أن أحكام الإعدام القليلة الصادرة بحق مدانين بتجارة المخدرات لم تنفذ لغاية الآن، بحسب المتابعين.

ويقول منتقدون في العراق إن «الحرب» ضد الممنوعات تركز على المواجهات الأمنية والاستخبارية فقط، من دون تطوير آليات معالجة اجتماعية واقتصادية ونفسية، أي العوامل المحفزة والمشجعة لوقف تنامي ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي، ويطالب بعضهم بإعادة إحياء النوادي الاجتماعية والعامّة التي تقدم فيها المشروبات الكحولية.

# منة المنان.. مدرسة طينية تلخص معاناة اطفال جنوبي العراق

ويرصد تقرير حقوقي خاص ورد لمجلة «فيلي»، أن «عدد المدارس في محافظة ذي قار يبلغ 2047 مدرسة وتشمل رياض الاطفال والابتدائية والمتوسطة والاعدادية والثانوية، أما عدد البنات المدرسية في المحافظة فيبلغ نحو 1170 بنات بحسب اخر احصائية أجريت عام 2021».

ويقول التقرير، أن «في المحافظة حالياً 22 مدرسة طينية منتشرة في عموم مناطقها، بينما توجد مدرسة «118 كرفانية في المحافظة»

واضاف التقرير، أن «غالبية المدارس الكرفانية والطينية في المحافظة تفتقر لأبسط مقومات التعليم المناسب للأطفال، فضلاً عن شحة ببعض الكوادر التدريسية، بسبب المحسوبيات التي يتم من خلالها نقل المعلمين إلى اماكن قريبة من سكنهم».

كما رصد التقرير، «قيام بعض المعلمين باخراج الطلبة للدراسة في العراء، بسبب سوء وضع الصفوف داخل تلك المدارس».

ويقول قائممقام قضاء الدواية شمال شرقي محافظة ذي قار نعيم السعيد، إن «القضاء بحاجة لعدد كبير من المدارس، وقد حصلنا مؤخراً على قرار يقضي ببناء 20 مدرسة ضمن انشاء مدارس الاتفاقية، فضلاً عن تسليم موقع العمل لمدرستين اثنتين على موازنة تنمية الاقاليم، وحالياً نعمل



رغم الموازنات الضخمة والاموال الكبيرة التي رصدت الى محافظة ذي قار جنوبي العراق منذ مايقارب ١٩ عاماً، إلا أن مسؤوليها لم يتمكنوا من القضاء على المدارس الطينية و«الكرفانية».

## فيلي

الدواية شمال شرقي مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار، لمراسل مجلة «فيلي»، إن «أطفالهم ما زالوا يعانون من سوء بنات مدرستهم المسماة (منة المنان)، حيث انهم ما يزالون يدرسون في مدرسة (كرفانية) متهاككة، رغم برودة الطقس».

ويضيف السكان، أن «بعض الاحيان تتم الدراسة في العراء، حيث لا توجد صفوف او مدرسة صالحة للتدريس في منطقتهم»، داعين الجهات الحكومية إلى «الانتباه لمنطقتهم التي تعاني من أبسط مقومات معيشة الحياة، اسوة ببقية مناطق قضاء الدواية».

وبالرغم من «الأمن والأمان» الذي تمتعت به المحافظة في تلك السنوات بخلاف المدن والمحافظة الاخرى المنتشرة في عموم البلاد، فأن وقف على دفعة حكمها لم يتمكن من الوقوف على مشكلة ادارة هذا الملف لاسباب قد تكون سياسية او «فساد اداري».

و«المدارس الكرفانية» عبارة عن هياكل مصنعة من الحديد المغلون، وضعت كحل مؤقت بدل المدارس التي هدمت عمداً بحجة أنها آيلة للسقوط، وتفتقر تلك المدارس (الكرفانية) لادنى مقومات السلامة والصحة البشرية.

ويقول سكان منطقة العوادية بقضاء



”  
السعيدي:  
«هناك مدارس غيرها  
انشأت بدون تخطيط،  
والطالبة يدرسون في  
الصفوف الكرفانية  
المخصصة لهم وما نشر  
عبر مواقع التواصل  
الاجتماعي بانهم  
يدرسون في العراء لا  
يمثل الحقيقة» ..

وجناح إضافي في مدرسة أمة الهدى في حي الحكيم الثاني، بالإضافة إلى إنشاء قاعة متعددة الأغراض في اعدادية الدواية وانشاء روضة اطفال». وشدد، على ان «هناك متابعة جديّة ومستمرة مع الجهات المعنية لاعادة العمل في مشاريع الابنية المدرسية المملوكة في كافة الاحياء والقرى والارياف بالقضاء».

تربية ذي قار توضح مدير عام تربية ذي قار محمد لفته، يرى أن مدرسة «منة المنان» في قضاء الدواية هي احدى المدارس المحالة على الانشاء وفيها 52 طالباً وهي قيد الانشاء بسعة 9 صفوف مدرسية. وقال لفته لمجلة «فيلي»، إن «التربية انهدت ملف المدارس الطينية حيث كانت توجد 106 مدرسة طينية في المحافظة وحولت جميعها الى مدارس كرفانية ومن ضمنها هذه المدرسة (منة

وبين السعيدي، أن «اهم المشاريع التي انشأت في الدواية هو انشاء 4 مدارس ضمن مشاريع تنمية الاقاليم، منها مدرسة نموذجية في الصوب الكبير خلف مدرسة المؤمنات، وثانوية الإيمان عند آل سيد طاهر، وثانوية بحر العلوم ومدرسة في حي الشهيد ياسر خفي، فضلاً عن وجود مشاريع على تنمية الاقاليم منها مشروع انشاء مدرسة نموذجية في قرية رحيمة ال عمر،

«منة من المنان» من الكرفان الى الطين ويرى السعيدي، أن «مدرسة منة المنان هي مدرسة كرفانية تقع في قرية العوادية واعداد طلابها قليلون جداً، وهناك مدارس غيرها انشأت بدون تخطيط، والطالبة يدرسون في الصفوف الكرفانية المخصصة لهم وما نشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي بانهم يدرسون في العراء لا يمثل الحقيقة». مشاريع اكتملت وأخرى في طور الاكمال

على تسليم وجبة ثانية من المدارس». ويضيف السعيدي لمجلة «فيلي»، أن «عدد المدارس الطينية في الدواية يبلغ 22 مدرسة، تم تحويلها إلى مدارس كرفانية، وبعدها بدأ العمل بإنشاء تلك المدارس، ولكن توقف العمل فيها منذ سنوات، وطالبنا بفسخ العقد مع الشركات المنفذة واحالتها لآخرى لاجل اعادة العمل فيها وانجازها، لكن دون جدوى».



معالجة هذه الهياكل بإنشاء كرفانات، لغاية حل المشكلة في انشاء تلك المدارس». وبشأن الصور التي ظهرت في التواصل الاجتماعي بقيام بعض التلاميذ بالدراسة في العراء بمدرسة منة المنان بقضاء الدواية، أوضح قائلاً أن «هناك صفوفاً كرفانية للتلاميذ في المدرسة، وإن الكادر التعليمي صادف واخرج الطلبة عندما كان الجو مشمساً، لأنه من المستحيل ان تقوم المدرسة باخراج التلاميذ وتدرّسهم في هذا الجو القارس».

المنان)، وتم احالتها جميعاً للانشاء وبعضها بدأ العمل به وعدد اخر هناك تلكو بالعمل فيها بسبب سوء الشركات التي تسلمت بناء تلك المدارس نفسها وليس التربية، حيث توقف مشروع انشاء المدارس رقم واحد عام 2014 وبقيت المدارس، مملوكة بنسب الانجاز، علماً ان ذي قار كانت حصتها تبلغ من هذا المشروع مدرسة موزعة بين 9 203 و 12 و 18 صف مدرسي ويضيف، ان «ما تم إنجازه من مدارس المشروع رقم بلغ 40 مدرسة فقط، اما المتبقي فهو عبارة هياكل فقط، وتم

## مليارات الكهرباء تنتثر في الهواء وفساد الوزراء يطال جيوب الفقراء

تشير وقائع الأزمة إلى أن كل من تولى حقيبة الكهرباء لم يستطع أن يضع حلولاً لها، على الرغم من الموازنات الكبيرة التي خصصت وتجاوزت مئات المليارات من الدولارات، لكن النتيجة واحدة، «المولدات الأهلية» حل أساسي لدى المواطن لتعويض النقص الكبير في الطاقة، رغم أن هذا الحل استنزف جيوب الموظفين والكسبة على حد سواء.

فيلي

ويبدو أن ما تبرره وزارة الكهرباء لانعدام شبه التام للطاقة الكهربائية «قلة الغاز المجهز من إيران» غير مقبولة لدى أغلب المختصين والمواطنين نظراً لما خصص للوزارة طيلة السنوات الماضية من أموال، والتي تلاشت مع تبدل الوزراء.

نقص الغاز

وعما تقدم، قال المتحدث باسم وزارة الكهرباء، أحمد موسى، لمجلة «فيلي»، إن «انخفاض الغاز الإيراني إلى خمسة ملايين متر مكعب، في اليوم بعدما كانت تبلغ خمسين مليوناً، وراء السبب في قلة الطاقة». وأضاف موسى، أن «التخفيض سيجعل

من الصعب توفير الكهرباء في العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى»، مشيراً إلى أن «عددًا من الوحدات التوليدية في بعض المحطات توقفت أيضاً لغرض الصيانة».

وكان العراق، قد جدد طلبه من إيران،

توريد كميات الغاز المتعاقد عليها بين الطرفين، والتي تراجعت بصورة كبيرة خلال المدة الأخيرة، ما أفقد منظومة الكهرباء العراقية نحو 3 آلاف و400 ميغاواط.

وشهدت إمدادات الغاز الإيراني، خلال

المدة الأخيرة، تراجعًا إلى 5 مليون متر مكعب، رغم وجود اتفاقات مسبقة بين إيران والعراق على تزويد بغداد بـ70 مليون متر مكعب يوميًا من الغاز صيفًا، و50 مليون متر مكعب في الشتاء، من أجل تأمين احتياجات

محطات الكهرباء من الوقود. وتعطلت الإمدادات بصورة متكررة خلال الأشهر الـ12 الماضية، نتيجة عدم قدرة العراق على الدفع، وخفضت طهران صادراتها من الغاز إلى بغداد بسبب الديون المتزايدة، التي تقدرها

طهران بأكثر من 5 مليارات دولار، وكذلك أزمة الطاقة في البلاد. فساد وترقيع من جانبه، نوه الخبير في مجال الطاقة، حمزة الجواهري، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى «عدم وجود سبب



في نقص الطاقة طيلة السنوات الماضية غير آفة الفساد الموجودة في الوزارة، والتي لم تتمكن من إصلاح المنظومة طيلة هذه الفترة».

الجواهري، أشار أيضاً إلى أن «الوزارة قامت بصرف أكثر من 60 مليار دولار من غير التشغيلية»، وأن كل مليار دولار من هذا المبلغ يفترض أن يمنح 1000 ميغاواط، وبالتالي فإنه يجب أن يكون هناك 60 ألف ميغاواط، في حين أن ما موجود في أحسن الأحوال هو 20 ألف ميغاواط فقط، وهو ما يؤثر على وجود فساد كبير في مشاريع الوزارة».

ورأى الخبير في مجال الطاقة، أن «الوزارة لا تقوم بمنح المشاريع لشركات كبيرة لإحياء المنظومة وإمّا ينحوها لشركات صغيرة لكي يكونوا قادرين على مساومتها وأخذ حصتهم من المشروع، وبالتالي فإن جميع المشاريع التي تقوم بها هذه الشركات هي ترفيحية فقط».

تبرير للفشل بدوره، قال الخبير الاقتصادي أحمد الهادي، لمجلة «فيلى»، إن «ما تبرره وزارة الكهرباء من قلة الغاز المجهز من إيران غير مقبول اطلاقاً»، مبيّناً أن «المليارات التي تم صرفها على قطاع الكهرباء سنويًا يعادل ميزانية بعض دول الجوار».

وأضاف الهادي، أن «الوزارة لم يكن لديها استراتيجية في إدارة مشاريعها حيث ليس من المعقول أن تأتي محطات تعمل على الغاز وليس لديها الوقود الكافي لتشغيلها»، مستدركاً في

الوقت نفسه أن «الفساد كان أهم أسباب فشل الوزارة في توفير الطاقة الكهربائية طيلة السنين الماضية». وأوضح أن «عدم التنسيق في سياسة التعاقد على الوحدات التوليدية مع وزارة النفط حسب نوع الوقود المتوفر أدى إلى شح الوقود التشغيلي والذي غالباً يكون مستورد وهو ما فاقم الديون على وزارة الكهرباء».

ورأى الهادي، أن «الوزارة فشلت في كل القطاعات سواء كان على مستوى الانتاج او التوزيع او النقل»، لافتاً إلى أن «ما تقوم به الوزارة حالياً من عمليات ربط مع دول الجوار لا يقل سوءاً عن ما تقوم به حالياً من استيراد الغاز من إيران».

فصل الصيف، إذ يصل العجز لأكثر من 10 آلاف ميغاواط، من خلال العمل على سرعة إنجاز مشروعات الربط الكهربائي مع الدول العربية، والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة». ويأتي مشروع الربط الكهربائي مع دول الخليج، على رأس أولويات الحكومة العراقية، ويأمل أن يكون مشروع الربط الكهربائي مع دول الخليج جاهزاً للعمل في صيف 2022، في الوقت الذي أشارت الوزارة إلى أن المرحلة الأولى تتضمن نقل 500 ميغاواط، إذ يتضمن إنشاء خط بطول 300 كيلومتر، بواقع 220 كيلومتراً داخل الكويت، و80 كيلومتراً داخل العراق.

وزراء الكهرباء والمواطنون الشريحة الأكثر تضرراً من أزمة الكهرباء، حيث رأى محمد

الحسني خلال حديثه لمجلة «فيلى»، أن «المواطن أصبح يعتمد اعتماداً كلياً على المولدات الأهلية بسبب إنعدام المنظومة الوطنية»، مبيّناً أن «المولدات الأهلية بدورها رفعت من اسعار الامبير والتي وصلت الى 20 الف دينار للامبير الواحد». وأضاف الحسني، أن «هذه الحالة تتكرر في كل عام في موسم الصيف إلا أن هذه المرة بدأت تختفي الكهرباء الوطنية أيضاً في موسم الشتاء»، متسائلاً عما سيعانيه المواطن في موسم الصيف المقبل.

وأكد أن «جميع وزراء الكهرباء الذين جاءوا خلال السنين الماضية وتقلدوا منصب الوزارة مروا مرور الكرام ولم يقدموا أو يطورا أي شي للمنظومة الكهربائية بشكل عام سوى السرقة

والملاحقات القانونية للبعض منهم من هرب الى خارج العراق». يرى التاجر أمير محمد، أن «المتضرر الوحيد طيلة السنين الماضية من نقص الطاقة هو المواطن وحده نظراً لدفعه اموال كبيرة للمولدات الأهلية التي باتت هي الأخرى تتحكم في تحديد الاسعار والتي هي بمنأى عن مراقبتها او محاسبتها وهي احد اسباب الفساد ايضاً التي يعاني منه البلد».

وخلال حديثه لمجلة «فيلى»، أوضح محمد أن «جميع دول العالم وحتى دول الجوار لا تعاني من نقص الطاقة التي هي بمثابة الحياة لجميع القطاعات الاقتصادية في البلد»، متهماً جهات خارجية وأخرى داخلية مستفيدة ب«منع تطوير هذا القطاع المهم».

وبدأت مشكلة ضعف إمدادات الطاقة الكهربائية في العراق منذ عام 1991 بعد غزو العراق للكويت، وتعاضمت مشكلة الكهرباء خلال السنوات اللاحقة بسبب قدم وسوء عمل محطات توليد الطاقة الكهربائية، وشبكات توزيع الطاقة في البلد، لتستمر هذه الأزمة بشكل أكبر بعد عام 2003.

وعلى الرغم من توجه العراق حالياً نحو الاعتماد على الطاقة البديلة، كالطاقة المتولدة من أشعة الشمس، لكن هذه الطاقة لا تغطي إلا نسبة قليلة من الإنتاج المحلي وتستعمل في أكثر الأحيان فقط لإنارة الشوارع، لتبقى مشكلة الكهرباء في العراق مشكلة أزرية، ويبدو أن المسؤولين على هذا الملف يدركون ذلك تماماً.

# حوادث المرور .. أرواح تزهق بالآلاف وقانون غير منصف للضحايا

## فيلي

تتفاقم حوادث السيارات في العراق وتتضاعف اعداد القتلى والمصابين مع مرور السنين، وفيما تتحدث الجهات المعنية بالمرور عن أسباب متعددة لتكاثر الحوادث، يطرح المتخصصون والمراقبون والأهالي أسباباً أخرى.

في تشرين الثاني من عام 2021، كشفت دائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة العراقية ببغداد، عن تسجيل 99 وفاة في شهر واحد فقط أي بمعدل أكثر من 3 وفيات في اليوم نتيجة حوادث السير، التي احتلت الصدارة في أسباب سقوط الضحايا بالعراق، متقدمة بذلك على ضحايا العمليات الإرهابية والعنف، وكذلك حوادث الحرائق التي تسجل معدلات مرتفعة بالبلاد، بحسب الاحصائيات.

وتحدثت مفوضية حقوق الإنسان في العراق عن الاف الارواح والاصابات سنويا في حوادث تحدث بصورة شبه يومية، اذ بلغ عددها 4666 حادثا في

إحصائية عام 2020 قتل نتیجتها الف و 522 انسان وأصيب 10 الاف و670 آخرين، مرجعة اسباب ارتفاع حوادث السير وضحاياها في البلاد الى قدم الطرق وعدم صيانتها وخروج كثير منها عن الخدمة وعدم تواجد متطلبات الامان فيها، وكثرة «التخسفات» والمطبات واستيراد سيارات من مناشئ غير رصينة وعدم اجراء الفحص الدوري لاسيما ما يتعلق بمتطلبات السلامة فيها، على حد قولها، ودعت المفوضية أمانة بغداد ووزارة الإسكان والإعمار والبلديات العامة وجميع المحافظات إلى تأييد الطرق الخارجية والداخلية.

كما يشخص الحقوقيون والمعنون اسبابا اخرى للحوادث في مقدمتها السرعة الفائقة وقيادة العجلات من دون رخص و سياقة الاحداث وصغار العمر، فضلا عن استعمال الطرق بعجلات بحمولات تفوق قدرتها ما يؤدي الى زيادة هذه الحوادث، مطالبين الحكومة الاتحادية

والحكومات المحلية بإطلاق حملة شاملة لصيانة الطرق وانشاء طرق جديدة عن طريق الاستثمار تسهم في حل الاختناقات وتوفير جميع متطلبات السلامة؛ ودعوا مديرية المرور العامة الى وضع علامات دلالة وكاميرات في جميع الطرق واجراء الفحص الدوري على العجلات للتأكد من متطلبات السلامة ومنع مرور الشاحنات ذات الاحمال الزائدة والتنسيق مع وزارة الصحة لإيجاد اسعافات جواله لتقديم الخدمات الاولية في حال حصول اي حادث .

وأقرت مديرية المرور العامة من جهتها بأن الغالبية العظمى من طرق العراق اليوم، بحاجة إلى إعادة تأهيل، وبالأخص تلك التي تقع في شمال بغداد، ومنها طريق العظيم، وطريق سامراء صلاح الدين، والطرق التي تربط بغداد بالمحافظات الجنوبية، منوهة الى ان هذا الامر يقع على عاتق هيئة

الطرق والجسور، فيما يشير المراقبون الى ان المسؤولية مشتركة وعملية تحديث الطرق وانشاء طرق جديدة تقع على عاتق جميع مؤسسات الدولة؛ ومذكرين أنّ حوادث المرور باتت ذات خطورة كبيرة وتضاهي عمليات القتل الأخرى، إذ إنها آفة تشكل هاجساً وقلقاً لدى جميع أفراد المجتمع، على حد وصفهم. طرق قديمة لا جديد فيها

يشير المعنويون الى ان العراق ما يزال يعتمد على البنى التحتية الخاصة بالجسور والطرق التي شيدت بين سنوات 1950 ولغاية 2000، من دون أن تقوم الحكومات التي أعقبت احداث عام 2003 بإنشاء مشاريع لتوسعة تلك الطرق أو إدامتها بشكل يمنح المسافرين قدراً كافياً من الأمان، على حد قولهم، كما لفتوا الى الاهمال في انشاء «سايدات» اخرى للشوارع الاحادية بين المحافظات برغم نشاط الحركة فيها، وبرغم توافر الأموال.



ويقول المتابعون ان السلطات الأمنية في العراق لا تعلن عادة عن عدد ضحايا الطرق، وتعد احصاءات مفوضية حقوق الإنسان في البلاد الأولى من نوعها، بحسب قولهم، لكن مسؤولاً في وزارة الداخلية العراقية يقول إن المفوضية اعتمدت على أرقام مديرية المرور العامة، وهي أقل دقة من أرقام وزارة الصحة، بحسب ما صرح به، مستدركا، «ان العدد قد يكون أكثر من المعلن بسبب تسجيل حوادث كثيرة على طرق خارجية، تعاملت معها الفرق الصحية، كالإسعاف أو المواطنين الذين تبرعوا بنقل الضحايا للمستشفيات من دون المرور بالشرطة»، لافتاً إلى أن عدد ضحايا حوادث الطرق بات أعلى من ضحايا العمليات الإرهابية وأعمال العنف في البلاد، ففي عام 2019 لم يتجاوز ضحايا الإرهاب والعنف عتبة الـ 400 ضحية بينما في الطرق عدة أضعاف هذا العدد، بحسب قوله.

ومن المعلوم بحسب المراقبين ان القانون العراقي متهاون في مجال تطبيق العقوبات على الحوادث المرورية، لاسيما تلك التي تذهب بسببها أرواح الناس، كما تأتي القضايا الاجتماعية والعشائرية لتعوق الإجراءات القانونية بحق الجناة وتمنع انصاف الضحايا؛ وعلى سبيل المثال جاء في نص الفقرة (أولا) من المادة (35) من قانون المرور رقم (8) لسنة 2019 ما يلي (أولا : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (6) ستة أشهر ولا تزيد على (2) سنتين أو بغرامة لا تزيد على (1000000) مليون دينار أو بكلتا العقوبتين كل من احدث بالغير أذى جسيم أو عاهة مستديمة بسبب قيادته مركبته من دون مراعاة للقوانين والأنظمة والبيانات وتعليمات المرور أو بسبب عدم توفر شروط المتانة والأمان في المركبة ) ويشير القانونيون الى انه من مطالعة النص المذكور يتبين بأنه لا يتضمن بشكل صريح معالجة حالة ما إذا نتج عن الحادث المروري إلحاق ضرر بالمركبات فقط وان هذا يعد نقصاً تشريعياً؛ كما ينوه قانونيون آخرون الى ان العقوبات والغرامات قليلة ولا تلجم بعض السواق عن القيادة المتهورة، ولن تدفعهم الى التطبيق السليم لقوانين المرور المطلوبة وقيادة السيارة بصورة سليمة، مذكرين بقوانين دول أخرى تفرض عقوبات قاسية على مرتكبي حوادث المرور بخاصة التي تتسبب بموت الناس، وعلى سبيل المثال فان من يتسبب بموت شخص بحادث مروري في تركيا يغرم بـ 300 الف ليرة تركية أي ما يعادل أكثر من 33 الف دولار على اعتبار سعر الليرة 900 لكل 100 دولار، اما اذا تعرض لاصابة جسدية فيكون التعويض بنحو 9 الاف دولار.

## البرد والجوع يأتي على مخيم «بزييز» ويفاقم معاناة

### النازحين المتردية أصلاً

فيلي

عددهم قرابة 1900 عائلة، فيما يبلغ عدد عوائل العويسات نحو 800 عائلة، و45 عائلة من ناحية يثرب». وأضاف رشيد، في حديثه لمجلة «فيلي»، أن «عدد النازحين من مدن الانبار في المخيم يبلغ حوالي 400 عائلة، وهناك

بغداد وبابل. مدير الادارة المركزية في قطاعات العامرية ضمن مخيم «بزييز»، رحيم رشيد، يقول إن «المخيم يتألف من 18 قطاعاً وغالبية العوائل التي تسكنه أهالي جرف الصخر من النازحين، ويبلغ

رغم إعلان وزارة الهجرة والمهجرين العراقية عن إغلاق آخر مخيم للنازحين في الأنبار وهو مخيم عامرية الفلوجة شرقي المحافظة، إلا أن مخيم «بزييز» ما زال قائماً يضم آلاف النازحين منذ نزوحهم بعد اجتياح داعش لمدينة عراقية في 2014.

ويقطن مخيم «بزييز» نازحو ناحية جرف الصخر التابعة لمحافظة بابل، وأهالي قرية العويسات التابعة لقضاء العامرية في محافظة الانبار، وعشرات العوائل من ناحية يثرب في محافظة صلاح الدين، وبت الجوع والبرد يشكل أولى معاناتهم، في ظل غياب الدعم الحكومي والمنظمات الإغاثية.

وتقول منظمات حقوقية أن فصائل شيعية مسلحة باتت تسيطر على ناحية جرف الصخر بعد تحريرها من قبضة داعش، وتمنع الأهالي من العودة إليها، بحجة وجود مخاوف من تسلل عناصر التنظيم إليها، وشن هجمات على

اسباب عدة تمنع هؤلاء من العودة الى مناطق سكنهم، فمنهم من لديه مشاكل عشائرية او أمنية لم تحل، والعديد منهم اضطروا للبقاء بالمخيم بسبب عدم تمكنهم من تأهيل منازلهم المدمرة نتيجة الحرب ضد داعش وعدم صرف تعويضاتهم».

واشار الى ان «النازحين هنا يعانون من قسوة البرد وانعدام الدعم الحكومي لهم، ولولا فاعلي الخير لهلك الكثير منهم جوعاً، فحتى المنظمات الاغاثية لم تعد تعينهم، ووصل النازحين في هذا المخيم لحالة يرثى لها، حتى أن بشرتهم أصبحت متهاكة من شدة برد الشتاء وحر الصيف داخل الخيام».

وبين أن «غالبية العوائل هنا تعتمد على احد افراد عائلتها بالعمل كعامل بأجر يومي ليوفر لهم الطعام والشراب، والعائلة التي لا تملك ميعلاً فهي تتعاش على ما يقدمه لهم جارهم في المخيم، أما وزارة الهجرة فمنذ ستة اشهر لم تعد تقدم لهم شي».

وطالب رشيد، الحكومتين المحلية والاتحادية بضرورة «توزيع وقود النفط للنازحين على الاقل، ليهون عليهم معاناتهم».

وتقول الناشطة المدنية في الانبار، كوثر المحمدي، أن «مخيم بزييز مغلق منذ سنتين رسمياً بأمر من وزارة الهجرة، والمتواجدون هناك يعيشون بمخيمات عشوائية متفرقة بدون إدارة مركزية». وأضافت في حديثها لمجلة «فيلي»، أن «النازحين هناك لم يتلقوا اي معونات منذ أكثر من ثمانية أشهر، وكذلك الحال بالنسبة للنازحين الذين يقطنوا في مجمع واطئ الكلفة بالعامرية والذي يأوي ما بين 1500 - 2000 عائلة، وبقائهم مستند على اعانة أهالي العامرية لهم، كما أنهم يعيشوا في أماكن لا تصلح للسكن البشري».

وتابعت «الأطفال حفاة يلبسون ملابس صيفية رغم أننا في فصل الشتاء حتى أن ملامح الطفولة اختفت من وجوههم جراء سوء التغذية، وبالنسبة للنساء

فأنهن يعانين من اضطرابات نفسية بسبب الاعتقالات والتغيب لذويهن»، مؤكدة أن «لا وجود لمراكز صحية تهتم بهم سوى طبيب واحد يتفقددهم أسبوعياً، أما مستوى التعليم فسيء جداً».

من جهته يقول مستشار محافظ الانبار لشؤون النازحين، مازن الريشاوي، إن «مخيم بزييز ملفه يدار من قبل الحكومة الاتحادية حصراً، أما بالنسبة للنازحين من ابناء الانبار، فكلهم عادوا لمناطقهم ولم يتبق سوى مخيمات عشوائية».

وبين الريشاوي في حديث له مع مجلة «فيلي»، أن «كل ما يحتاجه النازحون في المخيم تعمل الحكومة المحلية في الانبار على توفيره، ووزارة الهجرة والمنظمات تعمل على دعمهم بين الفينة والاخرى، لكن بالنتيجة هم نازحون وليسوا في فندق خمس نجوم»، مؤكداً أن «كل الدوائر في الانبار تسعى لتوفير الخدمات لهم».



## انتهت تعويضات الكويت آخر الدفعات يجرى استيفائها.. وماذا بعد؟

بإعلان البنك المركزي العراقي، يوم الثلاثاء ٢١ كانون الاول ٢٠٢١ عن الانتهاء من دفع التعويضات المالية الكاملة البالغة ٥٢,٤ مليار دولار للكويت، على حد قوله، تكون قد انطوت صفحة مكلفة لموارد البلد نتجت عن غزو النظام المباد لدولة الكويت.

صادق الازرقعي

ويوضح البنك، أنه جرى سداد الدفعة الأخيرة المتبقية من تعويضات الكويت المقدرة بمبلغ 44 مليون دولار؛ وهذا يعني أن العراق دفع كامل مبالغ التعويضات التي أقرتها لجنة التعويضات الأممية بموجب القرار رقم 678 لسنة 1991، بحسب بيان المصرف.

يشار الى انه في عام 1991، واثراً غزو صدام لدولة الكويت في آب 1990 تشكلت لجنة أممية للتعويضات، ألزمت العراق بدفع 52.4 مليار دولار تعويضات للأفراد والشركات والمنظمات الحكومية وغيرها، ممن تكبد خسائر ناجمة مباشرة عن الغزو واحتلال الكويت.

ويقول، مظهر محمد صالح، المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء إن «العراق أغلق ملف تعويضات حرب الكويت بعد أن دفع آخر مستحققاته»، مبيناً إن العراق دفع في المجموع 52.4 مليار دولار كتعويضات، مستدركا «كان المبلغ كافياً لبناء شبكة كهرباء كانت تستخدم العراق لسنوات عديدة»، معرباً عن أمله في أن «يتم توجيه شريحة الميزانية التي كانت مخصصة سابقاً للتعويضات الآن إلى مشاريع التنمية»؛ وسرعان ما انتقد متخصصون ومراقبون تلك التصريحات لافتين الى ما اسموه ضياع 300 مليار دولار من اموال الدولة منذ عام 2003 ويقول بعضهم ان تلك الاموال كافية لإنجاز معظم المشاريع المطلوبة في البلد ومنها الكهرباء على حد قولهم، ومشيرين الى المبالغ الضخمة التي جرى صرفها على قطاع توليد الطاقة منذ عام 2003 ولغاية تموز 2021، التي يقدرها خبراء، بأكثر من 80 مليار دولار، ويقولون انه يمكن الاشارة الى تصريح لوزير الكهرباء في صيف عام 2019، يقول فيه إن إصلاح وتحديث شبكة الكهرباء في البلاد يحتاج لاستثمارات بـ 30 مليار دولار.

وبالعودة الى قضية التعويضات من جراء احداث الكويت يلفت المراقبون الى ان أموال التعويضات كانت تأتي من ضريبة بنسبة 5% تُفرض على مبيعات النفط والمنتجات البترولية في العراق. يجري توزيع التعويض من قبل وكالة تابعة للأمم المتحدة على المطالبين الذين تكبدوا خسائر أو أضرار نتيجة الغزو.

وفي 25 كانون الاول، 2021 قال سفير الكويت لدى العراق إن مفوضية الأمم المتحدة للتعويضات ستتخذ قراراً بإغلاق ملف التعويضات المالية للكويت بشكل دائم بعد تسوية العراق للحسابات، ويقول لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان الكويت تدعم العراق منذ عام 2003 في



«إغلاق ملف تعويضات  
الكويت يعيد الثقة بالعراق  
واستثماراته، إضافة إلى  
تحسين صورته وسمعته  
بين دول عدة وشركات  
لخدمة أبناء البلد، فضلاً عن  
ثقة المواطنين الأجانب في  
العراق»



المجالات كافة وتخفيف معاناة النازحين من خلال بناء الملاجئ والعيادات المتنقلة، بحسب قوله، ومذكراً أن الكويت قدمت سابقاً منحة قيمتها 100 مليون دولار لقطاع الصحة العراقي، إضافة إلى تعهدات بقيمة ملياري دولار ابان المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق الذي استضافته الكويت عام 2018، على حد قوله.

ويوضح بيان للسفارة الكويتية ببغداد أن العراق يعمل على تسديد المبلغ المتبقي من التعويضات والمقدر بنحو 629 مليون دولار مطلع عام 2022، لافتة الى تسديد مبلغ 490 مليون دولار من مبالغ التعويضات في تشرين الثاني 2021.

وفي شهر تشرين الثاني 2021 يؤيد مظهر محمد صالح، المستشار الاقتصادي لرئيس حكومة تصريف الأعمال العراقية ذلك بالقول، إن العراق ينهي ملف تعويضات الكويت مطلع 2022، مشيراً الى إن البلد سدد مبلغ 490 مليون دولار من مبالغ التعويضات المقررة من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وأنه يعمل على تسديد المبلغ المتبقي والمقدر بنحو 629 مليون دولار، مطلع عام 2022، ولفت صالح في حينه الى انه تبقى 629 مليوناً فقط من أصل مجمل التعويضات البالغة 52.4 مليار دولار؛ ومزيداً القول

تحسين صورته وسمعته بين دول عدة وشركات لخدمة أبناء البلد، فضلاً عن ثقة المواطنين الأجانب في العراق»، لافتاً إلى أن «الخروج من البند السابع تتبعه بعض الإجراءات، ولكن هي خطوة للأمام، وتبقى على جهود البنك المركزي في هذه العملية»، ويوضح انطوان أن «قيمة مبلغ التعويضات تستمر بعد إغلاق الملف ووضعه في صندوق سيادي؛ لتكون أسوة ببقية دول الخليج ويكون هذا الصندوق ذا نتائج مجزية»، على حد قوله.

خطة تنمية عشرية للاستفادة من أموال النفط، تبدأ بالبنية التحتية وتنتهي بالمشاريع المدرة للدخل، مع توقعات بأن يكون عام 2022 هو بداية لتحسن كبير في الاقتصاد خاصة مع إغلاق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتعود البلاد إلى الحياة الاقتصادية الاعتيادية وتندمج في المجتمع الدولي. ويرى الخبير الاقتصادي باسم انطوان أن «إغلاق ملف تعويضات الكويت يعيد الثقة بالعراق واستثماراته، إضافة إلى

أن «العراق أمامه آفاق كبيرة للاندماج في الاقتصاد العالمي»، موضحاً أن «العزلة التي يعيش فيها العراق كبيرة للغاية ولا تزال طائرات العالم لا تصل مطار بغداد إلا من بعض البلدان الإقليمية، وهذا جزء من الحصار الذي لا يزال يعتبر العراق منطقة حرب بكل ما يشكل ذلك من تكاليف للتأمين والشحن ويؤخر من نقل التكنولوجيا والتعاطي مع التقدم الاقتصادي»، بحسب تعبيره؛ ويؤكد خبراء اقتصاديون أن العراق في حاجة إلى

صندوق أممي جرى إنشاؤه تحت اسم صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، من خلال نسبة من مبيعات النفط، اذ يعتمد العراق بنحو 92 بالمئة من إيراداته السنوية على تصدير النفط. ويعبر اقتصاديون عراقيون عن املهم في أن تذهب هذه الأموال التي كانت تستقطع من الموازنة العراقية إلى التنمية وبخاصة المشروعات الاستثمارية التي تقوم بتشغيل القوى العاملة والمنتجة، وبلغت المستشار مظهر محمد صالح إلى

«ما نتوقعه في العام المقبل، هو إزالة آخر أثر من آثار الفصل السابع (قرار التعويضات) التي فرضها مجلس الأمن على العراق قبل أكثر من 30 عاماً، بسبب حرب الكويت، وغلق هذا الملف إلى الأبد»، على حد وصفه. جدير بالذكر ان العراق كان قد توقف عن تسديد المدفوعات بين عامي 2015 و2017 في أثناء الحرب على تنظيم «داعش»، لكنه استأنفه عام 2018. ويدفع العراق مبلغ التعويضات إلى

# الأزمة المريرة تطل برأسها في الأنبار

## الأسوأ منذ ١٠ سنوات..

على الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على إعلان تحرير مدن محافظة الأنبار غربي العراق، من قبضة تنظيم داعش، إلا أنها لا تزال تعاني من آثار ما خلفته الحرب من دمار واسع طال بناها التحتية، ولعل أبرزها تدمير شبكة الطاقة الكهربائية، التي تسببت بغياب تام للطاقة بعدد من مدن أعالي الفرات.

فيلي

”

قائم مقام قضاء الرمادي

ابراهيم العوسج:

«الرمادي تمر بأسوأ

فترة زمنية بتجهيز

الطاقة الكهربائية منذ

عشر سنوات، حيث

ان التجهيز سيء جداً

ولا يتلاءم مع حاجة

المدينة وسكانها

اطلاقاً».



وبأحدث متفرقة مع مجلة «فيلي»، شكا سكان مدن أعالي الفرات وهي التسمية الخاصة بالمدن الواقعة أقصى غرب الانبار وأبرزها ( القائم، الرطبة، هيت، عنة، راوة، آلوس، جبة، الرمانة، حصيبة والحقلانية وحديثة وبلدات أخرى ) من سوء وقلة ساعات تجهيز الكهرباء، مطالبين الحكومة المحلية والمركزية بالعمل على تأهيل الشبكة المدمرة، بدلاً من تنفيذ مشاريع بناء المولات وال«نافورات».

ويقول قائممقام قضاء الرمادي مركز المحافظة، ابراهيم العوسج، إن «الرمادي تمر بأسوأ فترة زمنية بتجهيز الطاقة الكهربائية منذ عشر سنوات، حيث ان التجهيز سيء جداً ولا يتلاءم مع حاجة المدينة وسكانها اطلاقاً».

ويشير العوسج، في حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «ساعات تجهيز المدينة بالكهرباء ضئيلة جداً، اضافة إلى رداءتها، نتيجة قدم المحولات والاسلاك الموجودة، فضلاً على عدم تأهيل العديد من المحطات المتوقفة منذ تحرير المدينة».

ومن الرمادي إلى راوة، حيث يقول قائممقام القضاء، حسين الراوي، أن «المدينة تعاني من سوء كبير بتجهيز الطاقة الكهربائية، خاصة الأشهر الثلاثة الأخيرة، حيث أن ساعات التجهيز باتت لا تزيد عن ساعة واحدة في اليوم»، معللاً سبب ذلك، إلى «اعتماد المدينة بتجهيز الكهرباء على محطة سد حديثة الواقع على نهر الفرات، ونتيجة انخفاض مناسيب مياه النهر، تم اغلاق توربين عدد 2، ولم يتبق قيد العمل سوى توربين واحد، ما تسبب بانخفاض وسوء

توليد الطاقة للمناطق الغربية من الانبار».

ويؤكد الراوي في حديثه لمجلة «فيلي»، أن «اعتمادنا كلياً يقع على المولدات الاهلية، لكن بعد قرار المحافظة المفاجئ، بتقليل حصة الكاز المقدمة للمولدات من 35 الى 10 لترات، للساعة الواحدة، اصبحت لا تكفي لتشغيل المولدات لمدة عشرة ايام حتى».

واشار، الى اننا «طالبنا الحكومة المحلية ووزارة النفط، بزيادة حصة المدن الغربية من مادة الكاز، لكن نحصل على الرد لغاية اللحظة».

ويقول قائممقام قضاء الرطبة، عماد الدليمي، أن «الرطبة تعاني من انقطاع تام للتيار الكهربائي، وذلك

منذ تحريرها من داعش ولغاية اليوم، كون خط الكهرباء الواقع بين القائم والرطبة البالغ طوله، قرابة 300 كم، مدمر كلياً، ويحتوي على ما يقرب 700 برج، تعرض منها حوالي 550 برج للتدمير، وذلك نتيجة الحرب ضد تنظيم داعش».

وبين الدليمي، ان «تجهيز المدينة بالكهرباء، يعتمد على محطة ديزلات مؤقتة، تقوم برفع الكهرباء وايصالها للأحياء السكنية بواقع يصل احياناً إلى 50%»، مشيراً، إلى أن «السكان يعتمدوا غالباً، على المولدات الاهلية التي اثقلت كاهلهم، حيث أن سعر الامبير الواحد يتراوح بين 10-12 الف دينار شهرياً، مستقر صيفاً وشتاءً». وحول إمكانية تأهيل خطوط الطاقة

الكهربائية في الرطبة، قال الدليمي، أن «من المؤمل أن يتم في الايام القادمة، المباشرة بالعمل على الاتفاق الكهربائي مع الاردن، إذ سيتم الربط من ( محطة الريشة في الاردن ) وصولاً إلى ( طربيل ثم الرطبة وحتى قضاء القائم )»، مؤكداً، بأنه «تم اكمال الاستعدادات والمخططات اللازمة، فضلاً على مواقع الـ GBS وتهيئة موقع الشركة واستطلاع المواقع، ومن المتوقع وصول التيار الكهربائي من الاردن نهاية العام الجاري».

من جهته يرى مدير توزيع كهرباء الفرات الاعلى، خالد فخري، أن «سبب انخفاض ساعات تجهيز المناطق الغربية بالكهرباء الوطنية، هو تدمير خطوط (حديثة - غرب

بغداد) و (حديثة - بيجي) اثر الحرب ضد داعش، وقيام الاخير بتدمير الابراج الناقلة للطاقة، والتي لم يتم اعادتها بعد، مما جعل تلك المناطق معزولة عن مدن البلاد».

وبين فخري في تصريح لمجلة «فيلي»، أن «مناطق الفرات الاعلى تعتمد كلياً على محطات الانتاج المتوفرة هناك، وهي محطة سد حديثة الكهرومائية، ومحطة ديزلات مخلص كافي، موضحاً، ان «انخفاض الطاقة المنتجة من المحطة الكهرومائية، يعود لقلة التصريف المائي وهذا الامر لا يعود الى زارة الكهرباء، كون من المعروف اننا نمر بسنوات جفاف وقد انخفضت مناسيب الانهر بشكل كبير، واما بخصوص محطة ديزلات مخلص

كافي، فإن المحطة بحاجة للتأهيل، وقد ابرمت وزارة الكهرباء عقد مع احدي الشركات، لتأهيل المحطة، لكن انجازها بحاجة للوقت فضلاً على مبالغ كبيرة».

وأختتم فخري، بالقول «ان هنالك حلولاً لكنها تتطلب الوقت، ومنها ادخال محطة عكاز للعمل قبل موسم الصيف القادم، فضلاً على تأهيل محطة ديزلات مخلص كافي، التي سيتم تأييلها على شكل مراحل، ومن المرجح اقرار المباشرة بتأهيل خطوط ( حديثة - غرب بغداد ) ، وبهذه الحلول من المؤكد بأن ستنتم زيادة ساعات التجهيز للمنطقة الغربية».

## كلام معسول ووعود

# واخفاء الدوافع الحقيقية

يشغل كثير من العراقيين أنفسهم في الجدل بشأن ما يسمى طريق الحرير، ويصل النقاش فيما بينهم في كثير من الاحيان الى الشنائم والتخوين والاتهام بالعمالة على وفق ما يطرح في وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

فيلي

وبحسب المؤرخين فان طريق الحرير هي مجموعة من الطرق المتزاوية كانت تسلكها القوافل والسفن وهمز عبر جنوب آسيا مع أنطاكية في تركيا فضلا عن مواقع أخرى، كان تأثيرها قديما يمتد حتى كوريا واليابان، منوهين الى انه كان للطريق تأثير على ازدهار كثير من الحضارات القديمة مثل الصينية المصرية والهندية والرومانية؛ وكان

طريق الحرير يمتد من المراكز التجارية في شمال الصين عبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم وحتى البحر الأسود وبحر مرمرة والبلقان ووصولاً للبنديقية، أما الفرع الجنوبي فيمزم من تركستان وخراسان وعبر بلاد ما بين النهرين والعراق والأناضول وسوريا عبر تدمر وأنطاكية إلى البحر الأبيض المتوسط أو عبر دمشق وبلاد الشام إلى مصر وشمال

أفريقيا. وهو نوعين بري وبحري، وفي توقعات متفائلة يقول بعض المتابعين انه يمكن أن تمثل التجارة على طول طريق الحرير قريبا ما يقرب من 40% من إجمالي التجارة العالمية، وجزء كبير منها عن طريق البحر؛ وبرأي مراقبين يظهر أن الجانب البري لطريق الحرير سيظل مشروعا مناسباً من حيث حجم النقل في المستقبل، نتيجة لمبادرة طريق

الحرير الصينية والاستثمارات كما يجري الحديث عن "طريق الحرير الجديد". وقد جرت بالفعل اعمال متعلقة بذلك ففي عام 1990 جرى توصيل أنظمة السكك الحديد في الصين وكازاخستان في ممر ألتاو (ألاشان كو)، وفي عام 2008 ، جرى استعمال الخط لربط مدينتي أورومتشي في الصين مقاطعة شينجيانغ بـ ألماتي ونور سلطان في كازاخستان، وفي

ذلك العام وصل أول قطار عبر أوراسيا اللوجستية إلى هامبورغ بالمانيا من شيانغ؛ ومن المعلوم وبحسب المراقبين فان الدول تعمل بصمت وتنفذ اعمالا كثيرة لتفعيل النشاط التجاري والاقتصادي فيما بينها من دون التعكز على اسماء محددة بحسب قولهم، اما فيما يتعلق بدول الشرق الاوسط فانها تكتفي بالكلام والصراع اللفظي، وتبحث

عن مصالح محدودة من دون اعمال حقيقية، على حد قولهم. وعلى سبيل المثال في حزيران 2021 كشف عن استعداد العراق وإيران للشروع في مد خطط سكك حديدية بينهما، عن طريق معبر السلامجة العراقي البري، بعد مباحثات مطولة بين الجانبين، متوجا أولى الخطوات بعيدة المدى لإرساء "طريق حرير" جديد،



”

**إيران تضغط باتجاه الإسراع في مشروعات الربط السككي مع العراق، بعد إتمام الربط مع باكستان وتسيير قطارات شحن من إسلام آباد مروراً بزاهدان في إيران وصولاً إلى إسطنبول في تركيا...**

حد قولهم، ويقر المسؤول الإيراني بذلك ويقول أنه "مع تنفيذ المشروع ستصبح صادراتنا إلى العراق أقل كلفة وأكثر أماناً"؛ لكن المتحدث باسم وزارة النقل العراقية يبدى استغرابه من تصريحات الجانب الإيراني، بالقول، إن "السلطات الإيرانية تعلن عن بدء المشروع، وهذا ما لا يعلم العراق أيًا من أسبابه، كما أننا لا نعرف لماذا تتجه إيران إلى هذا الحديث، برغم عدم وجود اتفاقية، لكن إيران تنتظر هذا المشروع منذ 20 عاماً".

وتعتمد إيران بشكل كبير على دول الجوار في تسويق بضائعها، في محاولة للتقليل من تداعيات العقوبات التي أعادت الولايات المتحدة فرضها في أعقاب انسحاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي الموقع مع طهران.



تحفل بربط المدن والمحافظات العراقية الاخرى ومنها العاصمة بغداد بالمشروع؛ ويقولون ان ذلك يبين خطورته وعدم جدواه للعراق بحسب قولهم، ويبرزون الدليل على ذلك بالقول، أن طول الخط يبلغ 32 كيلومتراً فقط، ويتضمن إنشاء جسر بين إيران والعراق، محذرين من ان ذلك يخدم إيران وليس العراق، بتسهيل تمرير بضائعها الى العراق، على

توقيع اتفاق بشأن الربط السككي، فان وزير الطرق وإعمار المدن الإيراني عاد ليؤكد، في تصريحات للتلفزيون الإيراني أهمية مشروع مد سكك الحديد بين الشلمجة الإيرانية والبصرة العراقية، سواء من ناحية ترانزيت السلع أو نقل المسافرين، خاصة في أيام أربعينية الإمام الحسين، بحسب قوله، ويرأي المراقبين والمتخصصين فان إيران في هذه الحالة لن

لاستقبال الربط مع أي دولة". ويرأي بعض المراقبين فان إيران تضغط باتجاه الإسراع في مشروعات الربط السككي مع العراق، بعد إتمام الربط مع باكستان وتسيير قطارات شحن من إسلام آباد مروراً بزاهدان في إيران وصولاً إلى إسطنبول في تركيا، بحسب قولهم. وبرغم نفي وزير النقل العراقي،

في بغداد، نهاية كانون الأول 2021، فان وزير النقل العراقي نفى الأمر، موضحاً أن ما جرى هو "توقيع محضر اجتماع مع الجانب الإيراني بشأن الربط السككي، وهو ليس اتفاقية"، مردفاً "نحن أعطينا عهداً للعراقيين بأن أي ربط سككي لن يكون بالإمكان إتمامه إلا بعد إكمال ميناء الفاو، وأيضاً إكمال السكك وبنيتها التحتية لتكون جاهزة

بحسب ما صرحوا به، وعن ذلك يقول مدير عام السكك العراقية إن "ربط الخط بين العراق وإيران، هو جزء من منظومة طريق الحرير، حيث من المتوقع أن تمر 16 بالمئة من تجارة العالم بحلول عام 2035 عن طريق العراق"، على حد وصفه، ولكن المراقبين تساءلوا إذا كان الأمر كذلك فلماذا تربط البصرة فقط بسكة حديد من دون العاصمة بغداد وكذلك مدن عراقية اخرى او في الاقل مد تشعبات خط السكك مع إيران ليشمل المحافظات العراقية الاخرى وبخاصة الحدودية مع إيران كميسان وديالى وواسط وغيرها مع ضرورة ربط العاصمة بغداد بها، اذا كان الامر يجري بنية خالصة بحسب تعبيرهم؛ مع العلم ان العراق لا يمتلك حالياً أي خطوط سكك حديدية مع دول الجوار، ويعتمد في عمليات التبادل التجاري على المنافذ البرية والبحرية والجوية.

ويقع منفذ الشلمجة البري بين البلدين، شرقي البصرة أقصى جنوبي العراق، وتدخل عبره مئات شاحنات البضائع الإيرانية يوميا، فضلا عن القادمين لزيارة مرافق دينية في العراق.

وسرعان ما اثير صخب واسع أبعد إعلان مسؤول إيراني كبير توقيع الاتفاق مع العراق لبدء تنفيذ أعمال الربط السككي بين البلدين، اذ يقول البعض ان طهران تسعى من ذلك إلى جني فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية ضمن خطط لتوسيع النفوذ، وليس من اجل تفعيل طريق الحرير ذاته، بحسب قولهم.

وبرغم تأكيد مساعد وزير الطرق وإعمار المدن الإيراني توقيع الاتفاق

## السياسة الاسكانية في العراق

# فشل الخطط «الخمسية» وغياب البديل

يأتي اقرار وزارة التخطيط الاتحادية باخفاق خطط السياسات الاسكانية في العراق طيلة المدة الماضية، وعودها بتقديم خطة جديدة؛ ليعكس الواقع المرير للإسكان ومدى تأثير ذلك على حياة الناس مع مرور السنوات تباعاً، من دون ان يتحسن واقعهم، بحسب المراقبين.

فيلي



واقرت وزارة التخطيط في نهاية عام 2021 على لسان المتحدث باسمها بفشل الخطط الخمسية، منذ الخطة الاولى في عام 2010 مروراً بخطة 2013 - 2017 وانتهاءً بخطة 2018 - 2023 الخمسية؛ ففيما يتعلق بالخطة الخمسية الاولى للسياسة الاسكانية ارجعت الاخفاق الى ان "ظروف البلاد خلال السنوات الماضية كانت غير مستقرة في قطاعات التنمية والقطاعات الاخرى والوزارة وضعت خططاً منذ عام 2010 ركزت على التنمية في القطاعات كافة الا أن الظروف والازمات تسببت في تعطيل تنفيذ الخطط". وعن فشل الخطة اللاحقة يقول المتحدث، أنه "كان لدى الوزارة خطة تنمية خمسية للأعوام 2013-2017 تضمنت عدداً من المشاريع الاستراتيجية المهمة لكن دخول عصابات داعش الإرهابية عرقل تنفيذها"، اما ما تبع ذلك فان "جائحة كورونا عرقلت خطة الوزارة 2018 - 2022 وما صاحبها من تأثيرات الازمة الاقتصادية الناجمة عنها وانخفاض اسعار النفط"، بحسب المتحدث باسم التخطيط الذي تحدث عن «عمل» يجري اعداده تحت ما يسمى الوثيقة الوطنية للسياسات السكنية بعيدة المدى.

**«التجربة مع الشركات الغربية والأمريكية في عملها في استثمار الحقول النفطية يعتبر أداء راقٍ وتكنولوجيا أفضل، وهو يختلف عن أداء الشركات الصينية والشركات لدول شرق آسيا باستثناء اليابان التي لها خصوصية عن باقي هذه الدول»**



القانون موجود في مجلس النواب لكنه لم يشرع حتى الآن»، بحسب تصريح مدير عام دائرة التنمية الإقليمية والمحلية في وزارة التخطيط، أوضح فيه، أن «العشوائيات 30% منها تقع ضمن التصميم الأساسية للمدن وهذه ممكن معالجتها من خلال إعادة تصميمها وتخطيط الشوارع واستقطاع أجزاء منها وأخذ بدل إيجار أو بدل قطعة الأرض مقابل توفير الخدمات، ولكن البقية المخصصة للاستعمال التجاري والصناعي تحتاج الى معالجات أخرى بانتظار تشريع قانوني للمضي بتنظيم العشوائيات»، بحسب قوله، وكما يتبين على حد قول المراقبين ان الحديث يجري عن حلول غير فاعلة لمشكلة السكن يؤدي تطبيقها الى تضاعف المشكلة، وتزايد المعاناة بشأن توفير الخدمات للسكان بدلا من اللجوء الى حلول عملية تلتفت الى جميع الجوانب المتعلقة بالسياسة الاسكانية ومنها الامور الخدمية والاجتماعية والصحية والحضرية وغيرها؛ وليس معالجة مشكلات قائمة بخلق مشكلات اخرى، على حد قول المختصين والمتابعين.

ان «توقيت إعادة بيع الشقق يشترط أن تكون متاحة من جديد». ويشير المراقبون الى ان ذلك الاقبال المتزايد على السكن في العمارات وشققها والتحول في المزاج الشعبي كان حريا بالحكومة ان تدممه لأنه احد عوامل التطور، بحسب قولهم، اذ يوفر الخدمات لاسيما الماء والكهرباء والوقود والحماية الامنية بصورة ميسرة، كما ان اجواء التعايش الاجتماعي الذي يقولون انها ترسخت بين سكان العمارات يخلق مجتمعا متحضرا متعاوننا وهو ما تفتقر اليه كثير من احياء السكن الراقية التي انتشرت فيها الجريمة والسرقة وغيرها من المساوئ، على حد وصفهم. والملاحظ انه في الوقت الذي يفلح المسؤولون المعنيون بالإسكان والتخطيط في تشخيص الازمة وتبيان حقيقتها وخطورتها؛ فانهم لا يسعون الى معالجتها، او انهم يطرحون حلاولا ترقيعها بحسب المراقبين، ما يؤدي الى استفحال المشكلة؛ وعلى سبيل المثال - كما يقولون - كان يجري الحديث عن أن «هناك لجنة مشكلة برئاسة وزير التخطيط، تمّ بجهودها إعداد مشروع قانون لمعالجة العشوائيات وهذا

الى عدم تقبل معظم سكان العراق لطريقة البناء العمودي «الشقق» ما ادى الى التوجه نحو البناء الافقي الذي فيه ضياع لمساحات كبيرة من الاراضي وصعوبة ايصال الخدمات من كهرباء وماء ومجاري، ولكن بعد نجاح تجربة شقق بسماية العمودية اخذ الناس يتوجهون الى ذلك البناء بصورة كبيرة حتى ان اعدادا هائلة تقدمت للحجز على شقق بسماية بعد استئناف التقديم بعد توقف، اثر قرار مجلس الوزراء تخفيض مبلغ المقدمة للتسجيل على الوحدات السكنية في مدينة بسماية للمساحات كافة من 25% الى 10%، ثم توقف التقديم بحسب تعليمات هيئة الاستثمار التي قالت رئيستها، إن «سبب توقف بيع شقق بسماية يعود الى نفاذ الشقق في المجمع بسبب كمية الطلبات التي قدمت لشرائها»، مبينة

بحسب ما نشر في حينه، وقال المالكي في كلمة له في حفل اختيار المنازل لبنائها للفقراء بحسب ما صرح، أن النماذج الـ 34 التي اطلع عليها ليست لبغداد فقط وانما لكل المحافظات التي وزعت فيها الاراضي، بحسب قوله، ومنذ ذلك الافتتاح اهملت تلك النماذج ولم تفعل ولم يجر تنفيذها ثم تعرضت الى الهمال والتخريب ولم يعد الناس يلتفتون اليها بحسب قول المتابعين. وحتى بعض التجارب الايجابية المتعلقة بحلحلة موضوع السياسة الاسكانية لم يجر تعميمها وادامتها، وعلى سبيل المثال لم يلتفت المسؤولون الى ايجابية تغيير المزاج الشعبي باتجاه البناء العمودي، ولم يستغلوا الفرصة المتوفرة بين ايديهم لإحداث نقلة نوعية في السياسة الاسكانية، فلقد كانت المؤشرات طيلة الحقب السابقة تشير

الإسكان، ويشيرون الى بيانات الوزارات المعنية التي تشير الى ان النقص يصل إلى نحو أربعة ملايين وحدة سكنية في عموم المحافظات لسد العجز السكني وحل الأزمة في بلد يتجاوز التعداد السكاني فيه 40 مليون نسمة، بحسب إحصائيات وزارة التخطيط العراقية. يعتقد الخبراء أن اعاققة توفير التمويل المالي والإجراءات البيروقراطية إلى جانب عدم تواجد مستثمرين أجنبي قد تكون عوامل في تأخير الإنجاز، ويضيف آخرون تغلغل الفساد الاداري والمالي في مفاصل الدولة كسبب رئيس آخر لإعاققة مشاريع الاسكان. ينوه المراقبون الى انه في عام 2014 قام رئيس مجلس الوزراء آنذاك «نوري المالكي» بافتتاح «حفل اختيار» ما سمي بالنموذج الأمثل للمنازل الواطئة الكلفة في منطقة الأمين الثانية شرقي بغداد،

ويقر المراقبون بانه كانت هناك خطط خمسية جرى الحديث عنها تضمنت اهدافا من بينها تحقيق التنمية القطاعية والمكانية والاجتماعية وتطوير القطاع الخاص، فضلا عن الاهتمام بالسكان والقوى العاملة والبيئة، منوهين الى ان السقوف الزمنية للخطط انتهت ولم تحقق اهدافها المرسومة ولم يتم نقل العراق خطوات الى الأمام، بل انه تراجع خطوات وخطوات الى الوراء، بحسب وصفهم. ويلفت المتخصصون والمراقبون الى ان الحكومات المتعاقبة في العراق تكتفي بوصف المشكلات الاسكانية في البلد من دون ان تضع المعالجات وتنفذها؛ وعلى سبيل المثال يبرزون تأكيد المسؤولين العراقيين المتواصل على أن البلاد في حاجة ماسة للملايين من الوحدات السكنية للحد من أزمة

## الواقع المؤلم للعراق

### التوريد المكثف للغذاء والسلع ينمي التخليق

سباق تركي إيراني على التصدير الى السوق العراقية بسبب انخفاض قيمتي عملة البلدين «الليرة والتومان» فمن جهة يعلن حاكم مدينة دشت آزادكان الإيرانية عن زيادة في صادرات السلع الإيرانية الى العراق عبر معبر جذابه الحدودي بنسبة %266 في الأشهر التسعة الماضية بدءاً من 21 آذار 2021 وحتى نهاية السنة، بحسب قوله،

فيلي

الخضروات والفواكه والمواد الغذائية والمنتجات المائية ومواد البناء والسلع المنزلية والميكانيكية إلى العراق من جمارك جذابة، التي شهدت نمواً بنسبة 448 بالمائة في الوزن مقارنة مع المدة المماثلة من عام 2020 التي كان حجم البضائع المصدرة من حدود جذابة فيها بنحو 57 ألفاً و681 طناً، بقيمة 22 مليوناً و468 ألف دولار، وجميع تلك الاحتياجات من السهل والضروري إنتاجها محلياً، على وفق المتخصصين. أما تركيا، فكشفت عن تصدير العراق لقائمة دول الجوار الأكثر استيراداً منها في الربع الأول من سنة 2021 والرقم تصاعد من ثم، وأوضحت وزارة التجارة التركية، ومجلس المصدرين الأتراك، أن «حجم صادرات تركيا الإجمالي في الربع الأول وصل إلى 50 مليار دولار»، مشيرة إلى أن «حجم الصادرات إلى بلدان الجوار سجل 4 مليارات و327 مليوناً و858 ألف دولار في المدة بين كانون الثاني وآذار 2021»، وفتحت إلى أن «العراق، تصدر قائمة بلدان الجوار الأكثر استيراداً بواقع ملياراً و875 مليوناً و111 ألف دولار، وحلت بلغاريا في المرتبة الثانية بواقع 766 مليوناً و300 ألف دولار، ثم اليونان

ومن جهة أخرى يقول رئيس مجلس إدارة قمة إسطنبول الاقتصادية كورشاد توزمان ووزير الدولة التركي للشؤون التجارية سابقاً أن تهواي سعر الليرة أفاد الاقتصاد التركي وقطاع الأعمال، إذ يسهم بقوة في إحداث طفرة في الصادرات والسياحة، برغم الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وبالنتيجة زيادة إيرادات البلاد من النقد الأجنبي، بحسب تعبيره؛ وطبعا السوق العراقية في صدارة استقبال المنتجات التركية لرخصتها في تلك الحالة. يشكل إقرار المسؤولين في البلدين الجارين بتلك الحقيقة المرة للعراق والمفرحة لهما بحسب المتخصصين والمراقبين تكريساً لواقع العراق المؤلم، مشيرين إلى أن العراق ينفرد مع بضعة بلدان في تلك الخاصية التي تنهك الاقتصاد، أي الاعتماد على الاستيراد فقط وهو أمر تنهت لخطورته الدول منذ وقت مبكر وعملت على معالجته بتنشيط الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي. والمفارقة تكمن في الأساس في طبيعة الحاجات المصدرة إلى العراق فبحسب المصدر الإيراني فإن المدة المقصودة شهدت تصدير 316 ألف و161 طناً من

بـ 589 مليوناً و26 ألف دولار، وإيران بـ 481 مليون دولار، وسوريا بـ 324 مليوناً و536 ألف دولار، وجورجيا بـ 291 مليوناً و884 ألف دولار».

وبينت التجارة التركية، أن «المواد والمنتجات الكيميائية جاءت في المرتبة الأولى بواقع 743 مليوناً و889 ألف دولار، وتلاهها قطاع الحبوب والبقول والبذور الزيتية ومشتقاتها بـ 552 مليوناً و789 ألف دولار، ثم المفروشات والورق ومنتجات الغابات بـ 537 مليوناً و610 آلاف دولار».

وبحسب المتخصصين فإن اعتماد العراق على الاستيراد يجعل منه بلداً في طور الإنعاش وسيدخل الموت السريري لا محال على حد وصفهم، ويلفتون إلى أن دولا أفقر من العراق ولا تمتلك مقومات الصناعة نجحت في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الصناعية والزراعية

**في باكستان التي يبلغ  
تعدادها أكثر من ٢١٢  
مليون نسمة نجحت في  
خلق اقتصاد شبه صناعي  
يملك مراكز نمو على  
طول نهر السند، حققت بها  
الاكتفاء كما تقوم بتصدير  
مواد تشمل المنسوجات  
والجلديات والبضائع  
الرياضية والكيماويات  
والسجاد والموكيت والأدوات  
الطبية؛ ..**

والأدوات الطبية؛ وتتمركز أقطاب النمو للاقتصاد الباكستاني على امتداد نهر السند، والاقتصاديات المتنوعة في كاراتشي، ويلفت المتخصصون إلى أن هذا يشمل فقط النشاط الاقتصادي المسجل أما الاقتصاد الباكستاني غير الموثق فيشغل 36% من اقتصاده الكلي، وهو ما لا يؤخذ بعين الاعتبار عند

حساب الدخل الفردي، ولهذا صنفت باكستان وهي من البلدان النامية، واحداً من البلدان الإحدى عشر التي عرّفها المتخصصون الأكثر احتمالاً في أن تصبح من بين بلدان العالم الأكبر اقتصاداً في القرن الواحد والعشرين، وذلك وفقاً للشركات المتخصصة بالبحوث والتحليلات المالية، التي أجمعت في عام 2016،

بحسب تقارير لها على أن باكستان هي واحدة من الاقتصاديات العشرة الناشئة، مع تركيز خاص على محور التصنيع. وبعد دراسة التجربة الباكستانية يشدد متخصصون على ضرورة أن تستبدل البلدان النامية الواردات لتحل محله الإنتاج المحلي فذلك هو السبيل الوحيد للمكاسب المحتملة في عمليات التصنيع

التي تنشأ عن استبدالها تلك الواردات، بحسب قولهم.

ويشرح المتخصصون كيف ان نجاح الاقتصادات الآسيوية القائمة على التصدير، مثل كوريا، حول تركيز نموذج التنمية الاقتصادية من تهيئ الواردات إلى تنشيط الصادرات، بحسب تعبيرهم، مشيرين إلى أن هذا التغيير استند في التركيز من الواردات إلى الصادرات على التأثير المحفز الناشئ من التعرض للمنافسة العالمية على الإنتاج المحلي، وعلى نقل التكنولوجيا نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويلخصون النجاح بتغير السياسات، من سياسات تشجع التجارة لمساندة الصناعات المحلية إلى سياسات تهدف إلى تحويل البلدان النامية إلى منصات للشركات المتعددة الجنسيات، من أجل الاندماج في الأسواق العالمية، غير أنهم يستدركون بالقول، لكن بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لم تحقق استراتيجيات التنمية التي تقودها الصادرات نجاحاً يُذكر، واستمرت أدوات الاستراتيجية السابقة الخاصة بتفضيل الواردات وبدلاً من تعزيز الإنتاج المحلي كما تصوّر خلقت هذه الموروثات صناعات رأسمالية تقوم على المحاباة فقيدت من مستوى المنافسة في عديد القطاعات الاقتصادية وعززت من الاعتماد على الواردات؛ وانتهت حلقات التحرر الاقتصادي بنقل الملكية من الدولة إلى الاحتكارات الخاصة.

ويحذر المتخصصون من تشكل العوامل التي تستفيد بوساطتها من «صناعة» الاستيراد أكبر جماعات الضغط ضد الإنتاج المحلي. فعلى سبيل المثال، تمنح تراخيص الاستيراد الحصرية احتكاراً على الواردات لفرد واحد أو وكالة وطنية واحدة. هذه التراخيص تثبط احتمالات ظهور إنتاج محلي.



## بطاقات الراتب الالكترونية مشكلات البصمة والرقم والتدابير المزاجية

باتت وسائل الدفع الالكتروني للأموال والرواتب امرا اعتياديا في معظم دول العالم، تجري بوساطتها السيطرة على تحرك العملات الورقية؛ وتشكل بطاقات الراتب الالكترونية احدى بوابات تلك العملية التي كان من الاسباب الرئيسة للتفكير بها والتأسيس لها هو خدمة الناس في تعاملاتهم مع استحققاتهم المالية.

فيلي





مشرين إلى اعلان هيئة النزاهة الاتحادية في حزيران 2021 المتعلق بضبط ٢٤٠٠ هوية بطاقة ذكية، تبلغ قيمة القروض فيها 10 مليارات دينار عراقي؛ وان «تفاصيل عمليتي الضبط اللتين نُفِّدتا بناءً على مُدْكَرَتي ضبط قضائيتين، أفادت بتمكّن فريق عمل تابع لمكتب تحقيق الهيئة في محافظة المثنى من ضبط مُتَّهَم يقوم بتقديم قروض وتسهيلات مصرفية للمتقاعدين ورواتب الرعاية»، بحسب بيان النزاهة.

الموظف حينئذ يفضل ان يتسلم راتبه من محاسب الدائرة في يوم الراتب ومن دون عمولة بدلا من الصراف في الدائرة نفسها، والاقصى من ذلك بحسب المراقبين، ان الوزارة قالت في بيانها أنه يحق للموظف سحب راتبه من أي صراف خارج مقر الوزارة، على أن يتحمل كلفة أقل من 3 دولارات، إذا كان المصرف خارج إطار عمل المصرف العراقي للتجارة، بحسب البيان. ومن الامور الاخرى التي يلفت اليها المراقبون قضايا القرصنة الالكترونية،

المثال الى اعلان وزارة الكهرباء، في بيان لها في وقت سابق، أن المصرف العراقي للتجارة بصدد اصدار بطاقات الماستر كارد لموظفي الوزارة وانه سينصب صرافات آلية بمقر وزارة الكهرباء لصراف رواتب الموظفين بالوقت المحدد عند إرسال المعلومات إلى المصرف من قبل الوزارة، على أن تكون كلفة سحب راتب الموظف هي 2000 دينار عراقي للراتب الكلي، بغض النظر عن قيمته، بحسب بيان الوزارة؛ ويلفت المراقبون الى ان تلك العملية لامعنى لها لأن

ان دفع المال لاستصدارها، ما يشكل عبئا ماليا اضافيا للأسرة كان بالامكان تجاوزه، والقضية الاخرى هي غياب منافذ الصرف الالكتروني في شوارع العراق بخلاف دول العالم، ما يؤدي الى اضطرار المستحق للسحب بواسطة المكاتب وتبرز هنا مشكلات متعددة منها ان بعض المكاتب تستقطع مبالغ اكثر من المقرر عند تسليم الراتب ما يرهق ميزانية العائلة، ويقول بعض المتقاعدين ان بعض مكاتب الصرف تستقطع منهم نحو 5 - 8 الاف دينار برغم قلة رواتبهم، في حين ان الاستقطاع المقرر في العادة لا يتعدى الف دينار، وفي استطلاع اجري ذهب بعض الناس ممن استطلعت آراؤهم الى القول ان البطاقة الذكية مضرّة لبعض الأشخاص ذو الدخل المحدود، وترهقهم نسبة الاستقطاع وهم في أمس الحاجة لها، مشددين على ان من الواجب على الدولة وضع قوانين بهذا الشأن، أما بإلغاء العمولة، أو بفرضها على أصحاب الرواتب المرتفعة، وميسوري الحال، بحسب تعبيرهم.

و تبرز ايضا مشكلات اخرى تتعلق بصرف المستحقات المالية للعراقيين المقيمين في الخارج، اذ اخفقت الجهات المعنية بحسب المراقبين في اصال خدماتها المصرفية الى معظم دول العالم، وظلت خدمات اصال الراتب بالبطاقة الالكترونية مقتصرة على بضعة دول منها تركيا والاردن مثلا، فيما يحرم العراقيون من ذلك في معظم الدول؛ من المشكلات الاخرى ضعف خدمة شبكة الانترنت التي يعاني منها العراق فينتظر مستحق الراتب وقتا قد يكون طويلا في بعض الاحيان لحين عودة «اشارة» الشبكة. ويشير المراقبون الى ان اجراءات المتعلقة بصرف الرواتب كثيرا ما يحري تطبيقها بصورة مزاجية مشيرين على سبيل

المحلي الاجمالي، وهي بوابة مهمة لجعل رواتبهم إلكترونية، على حد وصفهم، عادين ذلك وسيلة للسيطرة على النفقات الحكومية؛ وبحسب ارقام سنة 2020، فان 5 ملايين عراقي، يستعملون البطاقة في الحصول على الرواتب، ما بين موظف ومتقاعد وكذلك الإعانات الاجتماعية، لافتين الى ان مجموع أعداد العراقيين الكلي الذين يتقاضون رواتب ومعاشات تقاعد، إلى جانب الإعانات الشهرية نحو 7 ملايين شخص، واعربت الحكومة في عدة مناسبات عن املها بإلحاقهم جميعا ببطاقات الدفع الإلكتروني، ويشير الاقتصاديون الى ان هناك 19 مصرفا حكومياً وخاصاً وأجنبياً، تشترك في عملية توطيّن الرواتب.

مشكلات الدفع الالكتروني يرى المراقبون ان نظام البطاقة الالكترونية الذكية في العراق يتعرض الى مشكلات كبيرة منها تكليف السكان مبالغ متعددة لقاء استخراجها، او مقابل الرسائل النصية التي تصل الى هواتفهم التي تستقطع مبالغ بعضها بصورة شهرية؛ كما يعاني المسنون من مشكلة عدم ظهور البصمة وتأخر ظهور الراتب، كما يُطالب كبار السن بصورة دورية بجلب ما يسمى «شهادة الحياة» ويشير المتابعون الى ان العملية لا ضرورة لها وتشكل هما اضافيا للمتقاعد المثقل بالعلل والامراض، منوهين الى ان المتقاعد او غيره من السكان يفترض ان تظهر جميع متعلقاتهم الحياتية في دوائر الدولة بصورة الكترونية اسوة بالدول الاخرى؛ كما ان من المشكلات الاخرى التي تتكرر في احيان كثيرة هي المطالبة باستبدال بطاقة الكترونية بأخرى، وعلى سبيل المثال ماستر كارد تستبدل بدلا من البطاقة الذكية «بي كارد» حتى قبل انتهاء السقف الزمني لانتهاه البطاقة (3 سنوات كمعدل)، التي سبق

في عام 2017 قالت الحكومة العراقية انها تسعى إلى التوسع في الاعتماد على بطاقات الدفع الإلكتروني «عن طريق الصراف الآلي» لمنح الموظفين رواتبهم، مما يهدد لتقليل التعامل بالعملة الورقية «الدينار»، بحسب قولها، مشيرة الى انها تبني خطة لتطبيق مشروع «توطيّن» الرواتب، تأمل الانتهاء منها كاملة في العام 2020، وبحسب المراقبين فان الموضوع لم يكتمل حتى الآن «ونحن في 2022» والمشكلات المتعلقة به لم تزل تفعل فعلها وتتراكم.

وتوطيّن الراتب يقصد به تحويل رواتب الموظفين بالقطاع العام أو الخاص من رواتب يدوية تستلم من دوائرهم، إلى التسلم من البنوك والمصارف الحكومية أو الأهلية، بوساطة حساب خاص يفتح للموظف في المصرف ويقوم بالسحب منه بوساطة بطاقة خاصة.

ويلفت المراقبون الى انه وبحسب التجربة في العراق فان مستحقي الراتب ولاسيما المتقاعدين فضلا عن الموظفين ظلوا في العادة يتسلمون رواتبهم بصورة يدوية عن طريق مكاتب خاصة بدلا من تسلمها من دون وسيط من الصراف الآلي الذي لم يفعل في العراق قياسا الى عدد مستحقي الراتب، ويقول متخصصون، بما ان نظام الدفع الالكتروني منتشر في كثير من دول العالم ومع تزايد حجم التعاملات الإلكترونية للمصارف، كان لابد من تطبيقه، وتعميمه في العراق، منوهين إلى أن ذلك لو تم سيسهم في اختصار الوقت والجهد والكلفة، في تعاملات البنوك وتعاملات السكان المالية فضلا عن التقليل من التعامل بالنقد ومخاطرة، بحسب قولهم.

ويقول ذوو الشأن ان رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية في العراق تشكل 50% من موازنة الدولة، بما يعادل 25% من الناتج

# دار الكتب والوثائق

## تداعيات خسارة

### المخطوطات ومساعي الإحياء

دار الكتب والوثائق العراقية «المكتبة الوطنية» العراقية، الواقعة بين منطقتي الميدان والباب المعظم في وسط بغداد هل تلبى دورها الآن في الاستجابة لطموحات الباحثين والقراء؛ وكذلك حفظ النتاجات المعاصرة، وهل انها تواكب العصر الالكتروني الذي سهل بصورة كبيرة قضايا الارشفة والحفظ، واين موقعها من مكتبات العالم وفي استعمال التكنولوجيا في الحفظ والتزود بالمعرفة، التي تطورت في العالم حتى في مؤسسات كبرى مثل مكتبة الكونغرس الامريكي التي تسمح بتحميل الوثائق والكتب والمجلات بطريقة سلسلة.

#### فيلي

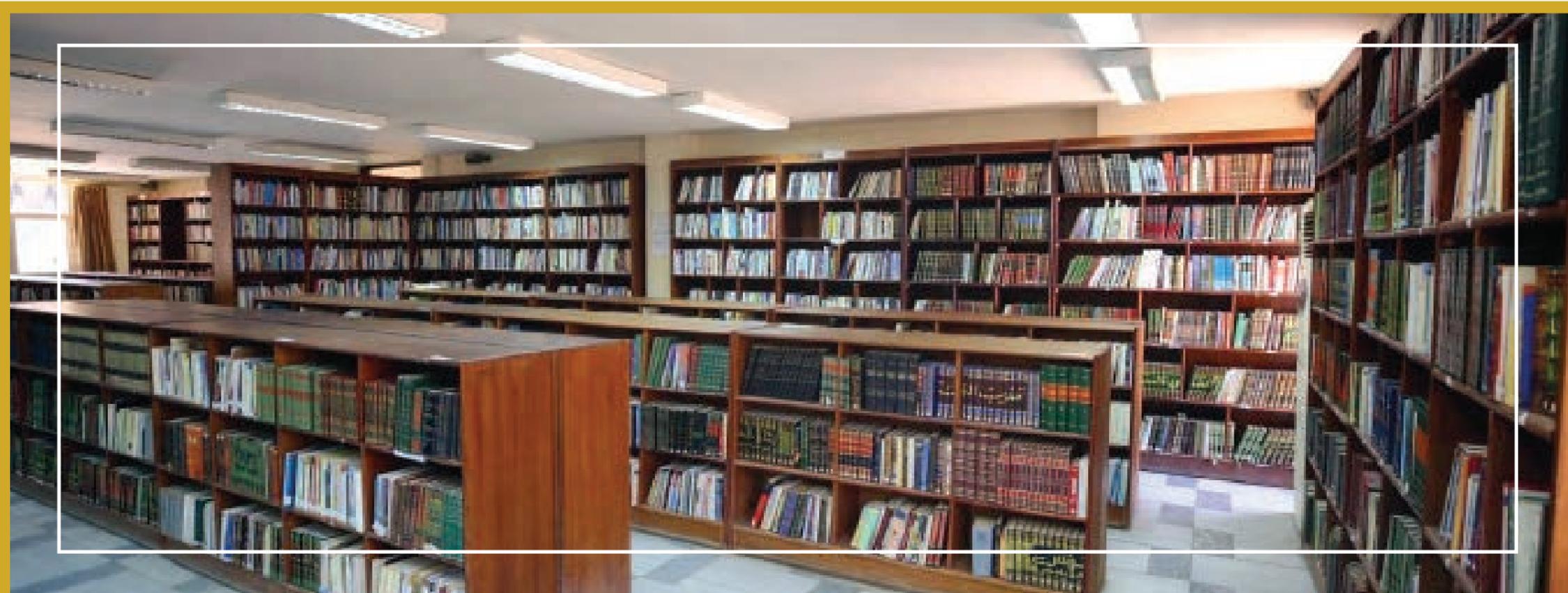
إلى العهد العثماني والعهد الملكي، وهي جزء مهم من تاريخ العراق، على حد وصفه. ويكشف معاون المدير العام للمكتبة الوطنية عن فقدان ما نسبته

وبرغم ان المكتبة الوطنية العراقية تأسست عام 1920 فانها لم تبدأ الا منذ عام 2008 بالاهتمام بموضوعة الإصدارات الإلكترونية، وكان اسم المكتبة قد تغير الى دار الكتب والوثائق عام 1987 حينما قررت وزارة الثقافة العراقية دمج المكتبة الوطنية التي تأسست عام 1920 مع المركز الوطني للوثائق الذي تأسس عام 1963 لتوحيد وجهة العمل وتسهيل مهام الباحثين، بحسب سياستها المعلنة. واثرا لحدوث عام 2003 تعرضت الدار لحريق من قبل مجهولين بعد أن نهبوا جزءا كبيرا من محتوياتها، واختفت وثائق غاية في الأهمية كما يذكر مدير العلاقات والإعلام في الدار في لقاء سابق، الذي قدر نسبة الخسائر من الحرق والسرقة بأكثر من 50% من الكتب و25% من الوثائق، مبينا ان عناصر مجهولة هاجمت المكتبة الوطنية وأضرمت النار فيها للتغطية على سرقة وثائق ومخطوطات نفيسة جداً، وهذه المخطوطات والوثائق تعود

50% من المخطوطات والوثائق العراقية الهامة التي كانت محفوظة في المكتبة الوطنية حتى عام 2003، مبينا أن عدد الوثائق المتواجدة في المكتبة الوطنية قبل عام 2003 كان بحدود عشرين

مليون وثيقة. ويشير مسؤولون في الدار الى انه منذ إعادة ترميمها بعد ذلك من آثار الدمار الكبيرة شرعت بالعمل على إعادة المسروقات عبر الشراء المباشر من

الأسواق أو حث السكان على إرجاع ما اشترهه من مسروقات بأموالهم الخاصة دعماً للدار، وقد عاد جزء من المفقودات بالفعل، بحسب قولهم؛ وفي قسم الوثائق تقول مديرة قسم خدمات





العلاقات الثقافية بينها وبين المكتبات الوطنية في العالم؛ و توفير واقتناء النتاج الفكري العراقي الذي يصدر خارج العراق لمؤلفين أو مترجمين أو مثقفين عراقيين وكذلك اقتناء المطبوعات التي تخص العراق الصادرة باللغات العالمية، ومن الاهداف المعلنة ايضا إقامة الدورات التدريبية المتخصصة في المكتبات والفهرسة والتصميم وحفظ الوثائق وتكنولوجيا المعلومات والأرشفة الرقمية.

ومن مشاريع الدار المعلنة مشروع قاعدة المعلومات الألكترونية بدعم إيطاليا بدأ به عام 2004، و الرقمنة Digitalization 2008 وهو مشروع مستمر؛ وكذلك مشاريع مشتركة مع المكتبة البريطانية لسد الفجوات الحاصلة في الذاكرة التاريخية الحديثة للعراق، بحسب قولها، وتواجد مختبر صيانة وترميم الوثائق - بدعم جمهورية التشيك 2005-، و مختبر تصوير الوثائق بواسطة المصغرات الفلمية Microfilms

بدعم تشيكي وأمريكي 2006، و مشروع ذاكرة بغداد 2007-، ومشاريع التدريب خارج العراق، و مشروع بناية الأرشيف الوطني و مخازن دار الكتب والوثائق - 2009، و تنفيذ مشروع التدريب على إنشاء المكتبات الرقمية وإدارة المواقع الألكترونية بدعم أوري 2010-2011؛ ومن المشاريع الأخرى مشروع موقع ذاكرة بغداد الألكتروني 2012، و مشروع المكتبة الرقمية العراقية 2012، و مشروع صوت العراق - الأرشيف الصوتي الرقمي - 2012، و مشروع «تدريب الأقبليات» 2013، و مشروع «التدريب العالي المستوى لحماية وتعزيز الموروث الثقافي المادي وغير المادي للعراق» 2013 - 2014.

تعني بالمؤلفين العراقيين لتوحيد صياغة اسم المؤلف العراقي و توفير قاعدة بيانات استنادية اضافة الى العناوين و اماكن تواجدها في المكتبات العراقية مما يسهل على الباحث عملية البحث و الاسترجاع، ودعت الى ملء استمارة خاصة من قبل المؤلفين ليتسنى اضافتها الى الملف الاستنادي للمؤلفين العراقيين، بحسب الاعلان.

ومن الاهداف المعلنة للدار؛ تقديم الخدمة المكتبية والوثائقية للباحثين والمطالعين والحفاظ على الموروث الثقافي العراقي وإحيائه، و إصدار السلسلة البليوغرافية الوطنية العراقية بشكل دوري ومنظم، وتبادل المطبوعات على مستوى عربي وإقليمي ودولي وتطوير

الاهداف المعلنة والمشاريع وتؤكد الدار عن طريق موقعها الالكتروني على ضرورة تزويد الدار بنسخة الكترونية و النسخة الورقية للكتب المؤلفة والرسائل الجامعية و الاطاريح بصيغة pdf وذلك حفاظاً على حقوق الملكية الفكرية للمؤلف، بحسب اعلان الدار، التي تنوه الى انها خطوة مهمة لنشر المحتوى العلمي على مواقع دولية مستقبلاً وتطلب تسليم قرص النسخة الالكترونية بحافظة خاصة للحفاظ عليه من التلف، بحسب اعلانها.

كما تنشر اعلانا آخر تقول فيه انه نظرا لأهمية وضرورة ضبط و تقنين اسماء المؤلفين في فهارس المكتبات ظهرت الحاجة الى انشاء قائمة استناد عراقية

الرقمية التي ستسهل مهام الباحثين ومهام الكوادر العاملة، مع حفظ النسخ الأصلية من الاستخدام المباشر المستمر، ويتواجد العشرات من الباحثين الذين تعمل المكتبة على توفير احتياجاتهم لمئات العناوين كل يوم، بحسب قوله.

وسبق لوزارة السياحة والآثار العراقية أن أعلنت في وقت سابق عن وصول أول مشفى إيطالي لمعالجة المخطوطات النادرة التي يمتد عمر بعضها إلى ألف عام، فضلا عن تأهيل وصيانة وحفظ أكثر من 40 ألف مخطوطة نادرة، لكنه لم يواصل عمله بسبب عزوف الشركة الإيطالية عن مواصلة العمل أو تدريب الفنيين العراقيين، بحسب المسؤولين و المراقبين.

عام 1970 شرع قانون الإيداع الذي بموجبه عدت المكتبة الوطنية مركز الإيداع القانوني للنتاج الفكري العراقي من المطبوعات والكتب والدوريات (صحف ومجلات).

ويقول مسؤول في المكتبة إن المكتبة تحوي أكثر من 350 ألف عنوان منوع عدا الصحف والمجلات، إذ تملك الدار نسخا كاملة لأغلب الصحف والمجلات العربية والعراقية؛ ويضاف للمكتبة أربعة آلاف عنوان سنويا عبر الإيداع المباشر من مؤلفي الكتب وأصحاب رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه. كما توجد عناوين أخرى تجد طريقها للمكتبة عبر الشراء والتبادل المحلي أو الدولي.

وينوه الى أن الدار ماضية بإنشاء المكتبة

الباحثين في لقاء لها، ان جميع المؤسسات تحرص على حفظ أهم وثائقها في الدار، ولذا تجد وثائق تعود لمراحل تاريخية قديمة، لا سيما الوثائق العبرية التي تحتفظ بها الدار حتى الآن بحسب قولها.

وتقول عن قسم الوثائق ان مهامه كثيرة ومتشعبة وانه يعمل حتى على استخراج أصول الأملاك الرسمية في زمن الحكم العثماني للعراق قبل عام 1917 وما تبعه فضلا عن اقتباسات الانظمة السابقة؛ وتكشف عن أن كثيرا من الوثائق العثمانية تحديدا قد جرى نهبها بعد 2003 وهو ما يعد خسارة كبيرة لا يمكن تعويضها، بحسب تعبيرها.

ويقول احد الباحثين انه ابتداء من

# رواتب الرعاية الاجتماعية

## مبالغ ضئيلة ووعود بشمول نباشي «القمامة»

فيلي



تشكل المشكلات المتعلقة بالضمانات المعيشية لسكان العراق ممن ليس لديهم مصدر للعيش، هما أساسياً يورق الناس، لاسيما مع ارتفاع نسب البطالة حتى بين المتخرجين من الجامعات، وكذلك انعدام التصنيع والانتاج الزراعي المطلوبين للتشغيل.

الذي ليس له راتب من الدولة واشترطت ان يكون متزوجا او معيناً لأسرة ولديه بطاقة هوية خاصة به، والأرملة والمطلقة والمعاق بنسبة العجز 75% فما فوق، والمعين المتفرغ الذي يرغب بإعانة المعاق وزوجة السجين او المحكوم بحكم قضائي، و زوجة المفقود الذي فقد نتيجة الحروب او تحت ظروف مجهولة؛ و كبار السن من الرجال (غير متزوجين) بشرط ان يكون العمر 60 عاماً فما فوق، وكبيرات السن من النساء وبشرط ان يكون عمرها قد تجاوز 55 عاماً فما فوق. وفي صيف عام 2021 قالت مديرية

وبحسب المراقبين والمتخصصين، فقد اصبح توفير مصدر مالي لمعيشة العائلات العراقية مصدر قلق كبير، وبخاصة اثر التقلبات في الحياة الاقتصادية بسبب وباء كورونا وبفعل خفض قيمة الدينار العراقي التي ادت فيما ادت الى ارتفاع اسعار كثير من السلع ولم يعد بمقدور كثير من السكان شرائها، على حد قول المراقبين. وكانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد حددت في اوقات سابقة، الفئات المشمولة او التي سيجري شمولها بـ «الرعاية الاجتماعية» في سنة 2021، بالقول انها تشمل العاطل عن العمل

66

ان «اقصى ما تتقاضاه الاسرة التي تتكون من 4 اشخاص أو اكثر لرب الاسرة (رجل) هو 175 ألف دينار عراقي الآن، وبعد الزيادة ستكون 275 الفاً، في حين الاسرة التي ربة المنزل فيها امرأة فإنها تتقاضى الآن 225 الفاً، وبعد الزيادة ستكون 325 الفاً، أي هناك 100 ألف زيادة» ..

من قبل الحكومات المتعاقبة فيما لم يجر التوصل الى حلول ناجعة؛ ويشيرون هنا الى حزمة القرارات الأولى لمجلس الوزراء في 2019/10/6 بان انتفاضة تشرين الشبابية وبسببها، التي قدم فيها مجلس الوزراء ما قال عنه انها الحزمة الأولى من القرارات في جلسته الاستثنائية وشملت 17 بنداً أغلبها وعود معيشية واقتصادية لم تتحقق ولم تتواصل متابعتها فيما بعد، ومنها منح 150 الف شخص من العاطلين ممن لا يملكون القدرة على العمل منحة شهرية و توزيع 17 الف قطعة سكنية في محافظة البصرة، و إعداد وتنفيذ برنامج وطني للإسكان يشمل بناء 100 الف وحدة سكنية، وكذلك إنشاء مجمعات تسويقية حديثة (أكشاك) بكلفة كلية قدرها (60.000.000.000) دينار؛ وإعداد برنامج لتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل وبعدها 150 الفاً من الشباب مع صرف منحة مالية خلال فترة التدريب البالغة 3 أشهر، بمبلغ إجمالي قدره 78 ملياراً ونصف المليار دينار، وكذلك تمنح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رواتب الرعاية الاجتماعية لـ 600 الف عائلة

هناك زيادة في تخصيصات مستفيدي الإعانة الاجتماعية، يجري صرفها بأثر رجعي، ويوضح ان «اقصى ما تتقاضاه الاسرة التي تتكون من 4 اشخاص أو اكثر لرب الاسرة (رجل) هو 175 ألف دينار عراقي الآن، وبعد الزيادة ستكون 275 الفاً، في حين الاسرة التي ربة المنزل فيها امرأة فإنها تتقاضى الآن 225 الفاً، وبعد الزيادة ستكون 325 الفاً، أي هناك 100 ألف زيادة»، ويلفت الى انه كان هناك «نقص كبير في موازنة الوزارة، ولكن أجرينا اتصالات مع اللجنة المالية ووزارة المالية، و تم تعديل الوضع». وأشار الى «قيام الوزارة بجهود جيد بشأن ملف مزدوجي الرواتب، اذ وصلنا الى 26 الف من مزدوجي الرواتب، وقد استعدنا 6٠ مليار من الشهر السادس 2020 حتى الان»، مبيناً أن «43 ملياراً استعيدت من مصرف الرافدين وهي مصروفة للحماية الاجتماعية لكن لم تصرف لمدة سنة ونصف، و17 ملياراً تم استعادتها من مزدوجي الرواتب»، بحسب وزير العمل والشؤون الاجتماعية. ويلفت المراقبون الى ان قضية الرعاية الاجتماعية قد استغلت بصورة سيئة



المراقبون عن سبب ابقائها من دون صرف في حين ان دورة البرلمان السابق قد انتهت. وبالحديث عن قلة راتب الرعاية، يقول وزير العمل والشؤون الاجتماعية، إن

في الموازنة هي تريليونان و600 مليار دينار التي خصصت للاسرة الجديدة»، موضحة أن «مخصصات الاسر المشمولة سابقاً والتي يبلغ عددها مليوناً وألفاً 360 أسرة مازالت موجودة»، ويتساءل

الفقيرة»، وأشار الى أن «مليوناً و400 الف عائلة مشمولة براتب الرعاية الاجتماعية، وسيتم شمول 400 الف أسرة جديدة». وكانت اللجنة المالية النيابية قد قالت ان «الاموال الاضافية للرعاية الاجتماعية

الرصد الميداني في وزارة العمل، إن «عدد المشمولين برواتب الرعاية الاجتماعية في الوزارة هو 1.350.000 مستفيد»، معلنة نيتها بإضافة الفقراء الذين يبحثون عن «رزقهم» في اكوام القمامة برواتب الحماية، اذ تلقت المديرية الى تشكيل وفد من الوزارة لزيارة مواقع الطمر الصحي في ديالى وشمول النباشة العاملين بجمع النفايات شمولاً خاصاً براتب الرعاية الاجتماعية»، وتقول مديرية الرعاية الاجتماعية في ديالى، إنه «تمت زيارة موقع الطمر الصحي مع وفد قادم من وزارة العمل لشمولهم شمولاً خاصاً من الوزير براتب الرعاية، وتم تسجيل أسماء رجال ونساء وأطفال معاقين وأيضاً معيدين ميدانياً وفي موقع عملهم، وتم تسجيل هواتفهم»، كما أكد وزير العمل على أن «الطالب المتزوج لغاية المرحلة الاعدادية مشمول براتب الرعاية».

وفي الحقيقة وبحسب ما يشير المراقبون فان تطبيق القانون تعرض الى معضلات ومعوقات كثيرة بعضها ارتبط بالتنافس السياسي بحسب قولهم؛ كما تأتي قلة الراتب كأبرز هموم المستحق فضلاً عن تواصل الاسماء الوهمية والرواتب المزدوجة التي كثيراً ما يعلن عن تشخيصها من دون اجراء حاسم. في نيسان 2021 رجح وزير العمل والشؤون الاجتماعية شمول 400 ألف أسرة جديدة براتب الرعاية الاجتماعية، مشيراً الى إن «الحكومة في موازنة 2021، خصصت مبلغ 5 تريليونات و600 مليار دينار»، مستدركا، أن «اللجنة المالية النيابية خفضت تخصيصات الوزارة بالموازنة الى نحو 4 تريليونات»، وحذر من أن «المبالغ المستقطعة من الموازنة فان وزارة العمل كانت خصصتها للشرائح

## الابتزاز الالكتروني

## دور الفقر والتخلف والفوضى في اذكائه

ينتشر الابتزاز وبخاصة الجانب الالكتروني منه، اذا جاز لنا التعبير، بصورة كبيرة في كثير من المجتمعات؛ وشخصت المجتمعات الفقيرة والمتخلفة على انها الحاضنة الرئيسة لنشوء وتمدد الابتزاز الالكتروني، وهو ما تجمع عليه الدراسات الاجتماعية والنفسية...

## فيلي

معظم المصادر. وعلى سبيل المثال فان اليمن تعد من اولى الدول التي ينتشر فيها الابتزاز الالكتروني؛ ويصل عدد حالات الابتزاز التي وصلت إلى مطور يمني متخصص في أمن المعلومات ومكافحة الجريمة السيبرانية الى 3000 حالة للجنسين ما بين 2020-2021، وقد تصل في اليوم الواحد إلى 25 حالة، منها 2% حالة ابتزاز تعرض لها شباب بسبب دخولهم إلى غرف سرية بحثاً عن علاقات (Sex Phone) فيدخلون بعلاقات مع المبتزين الذين يتحدثون بأسماء فتيات و 30% من مبتزي الشباب اليمني هم من المغرب العربي، والنسبة الباقية يشغلها مبتزون يمنيون، أما عن الفئة العمرية التي تتعرض للابتزاز فيقول المطور اليمني الذي

التي غالباً ما تتمثل في الحصول على المال أو منافع أخرى، وان ارتباط الابتزاز الذي هو مفهوم قديم بالحاضر جاء بفعل التطور التقني والاستعمال اليومي للأجهزة الذكية والحاسبات لاسيما الهواتف. الابتزاز قرين الفقر و التخلف وبحسب المتابعين والمتخصصين والدراسات الاكاديمية، ينمو الابتزاز في البلدان الفقيرة والمتخلفة بصورة رئيسة و يبرز الآن الابتزاز الالكتروني في تلك البلدان التي يقترن فيها استعمال الاجهزة الحديثة مع عدم المعرفة والانغلاق المجتمعي والتخلف عن مجابهة المبتز واساليبه فضلاً عن عدم فاعلية اجهزة الحكومات الامنية وانعدام مهنتها وحالات الفوضى التي تشهدها تلك البلدان بعكس البلدان المتقدمة والمستقرة، بحسب

ويخلق الابتزاز مشكلات متعددة منها على سبيل المثال تنامي حالات الانتحار والقتل وارتفاع معدلات الطلاق ومشكلات أسرية أخرى. وتقول الشرطة المجتمعية العراقية، ان ما اسمته حالات الابتزاز الالكتروني التي شهدها العراق في عام 2021، سجلت رقماً مهولاً بنحو 1950 حالة ابتزاز تعرضت لها النساء بنسبة 70% ولافتة الى ان الظاهرة تنامي مع مرور الزمن والتطور التقني، فيما اشارت الى انها تسعى للحد منها. والابتزاز في العادة بحسب المفهوم اللغوي او الاجتماعي قيام شخص معين بتهديد شخص آخر بمحاولة كشف معلومات يمكن أن تدمر سمعته، وهو يطلب منه في العادة تنفيذ اشياء معينة والا فانه يظهر عنه المعلومات إن لم يلب طلباته،



”

«صديقتها في المدرسة كانت تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بكثرة وسمح لها بذلك بإنشاء علاقة مع شاب قام فيما بعد بابتزازها مالياً والتهديد بنشر صور ومقاطع صوت وفيديو لمحادثات جرت بينهما»

“

والاجتماعية وتسبب الاذى للضحايا، وينوه المراقبون الى انه دائماً ما تبقى صفحات النساء والفتيات مجهولات على مواقع التواصل الاجتماعي خوفاً من عمليات الابتزاز الإلكتروني المتزايدة على نحو مطرد في العراق، على حد قولهم.

لقد اشارت احصاءات دولية إلى ارتفاع نسبة العراقيين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت من 0.6% فقط في عام 2003 إلى 75% في عام 2018. وبحسب وزارة الاتصالات عام 2020 وصل عدد المستخدمين للإنترنت إلى 30 مليون مستخدم أي نحو 80%.

نقول احدي مستعملات وسائل التواصل وهي من منطقة زبونة ببغداد «أنا مجهولة تماماً وأستخدم اسماً مزيفاً على فيسبوك وإنستغرام» مشيرة الى انها تعمل موظفة استقبال في شركة خاصة للطيران منذ عدة سنوات. وتقول عن تجربتها انها بدأت في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي منذ أن كانت تبلغ 15 عاماً «هي الآن في العقد العشريني من عمرها»، وحينها كانت شاهدة على تعرض إحدى صديقاتها لموقف كاد أن يفقدها حياتها، على حد وصفها، و

يسعى مع بعض أصدقائه لحماية الضحايا وتقديم المساعدة لهن؛ وغالباً من دون علم ذويهن حتى لا يتعرضن للأذى، الذي اشتهر على مواقع التواصل الاجتماعي بنشاطه في مكافحة الجرائم الإلكترونية لاسيما الابتزاز يقول «تتراوح أعمار الضحايا بين 14 و21 سنة، هؤلاء الفتيات يتم استدراجهن بعد إيهامهن بالحب والزواج وبإجراءات السفر إلى خارج اليمن، حيث الحرب والصعوبات الاقتصادية»، مشيراً إلى أن «بعض من يدعون أنهم في أميركا أو تركيا هم مقيمون في اليمن».

وفيما يتعلق بالعراق ينوه المراقبون والمتابعون الى ان شبكات التواصل الاجتماعي وفرت لكثير من النساء العراقيات المجال لظهور النفس والتعبير عن آرائهن بحرية ومنتهن مساحة واسعة لمشاركة أفكارهن مع المجتمع، لكن بالنسبة لبعضهن، فان انخداعهن بالكلام المعسول من قبل بعض الاشخاص، بحسب بعض المتابعين، يؤدي بسبب قصور وعيهم وانعدام خبرتهن الحياتية والاجتماعية الى وقوعهن في اشكالات خطيرة تصدم عادة بالأعراف العشائرية

بينهما»، مضيفة «تطورت الأحداث سريعاً وسرعان ما اكتشف الأهل خطة ابتزاز الشاب، ليرضخوا لمطالبه خوفاً من «الفضيحة»، مشيرة الى ان «الضحية كانت الفتاة التي منعت من كل شيء تقريباً، ولم يسمحوا لها

بامتلاك هاتف أو الذهاب للمدرسة وحتى الخروج من المنزل كما هددوها بالقتل»، وفقاً لصديقتها. من جهتها وزارة الداخلية العراقية تكشف بشكل متكرر عن وقوع حوادث مماثلة، يطالب فيها المبتزون

أن اكتشفت أن الموضوع يؤثر كثيراً على الأمن المجتمعي، مبينة بحسب الناطق باسمها إن أحد المبتزين الذين ألقى القبض عليهم في إحدى المحافظات تسبب على سبيل المثال بتسرع حالات طلاق، منوها إلى أن الغالبية العظمى من ضحايا الابتزاز هن فتيات شابات.

وتبين إحصائية في علم النفس، إن معظم الضحايا لا يتوجهون للمؤسسات المعنية لأنهم يخافون «الفضيحة» وبالنتيجة نادراً ما يمكن الوصول لأرقام دقيقة لعدد ضحايا الابتزاز الإلكتروني في البلد، بحسب قولها و تؤثر قيام العائلات بالتعامل بقسوة مع الفتيات الضحايا، بدلاً من الوقوف معهن ومساعدتهن من أجل تخطي الأزمة، وتبرز معاناة الفتيات اللواتي يتعرضن للابتزاز من مشكلات نفسية عدة تستمر عدة أشهر حتى مع العلاج، من بينها التخيلات والضغط النفسي والقلق والانعزال والكآبة وربما حتى الانتحار. تقترح الإحصائية زيادة الوعي المجتمعي لهذه الظاهرة الخطيرة، والمسؤولية هنا تنقسم بين العائلة والدولة»، وبحسب متخصصين فان زواج القاصرات يبرز كأحد العوامل المشجعة على انتشار الابتزاز الإلكتروني وارتفاع اعداد الضحايا، ويظهر إحصاء لوزارة التخطيط العراقية ارتفاعاً بنسبة زواج القاصرات في غضون عشر سنوات، فقد تزوجت في عام 2021 نسبة 25,5% من النساء قبل بلوغهن 18 سنة و10,5% قبل بلوغهن 15 سنة، بينما بلغت النسبتان في عام 2011 على التوالي 21,7% و4,9% بحسب وزارة التخطيط.



الإيقاع بأشخاص يقومون بالابتزاز الإلكتروني، وكذلك إنقاذ ضحايا ابتزاز من دفع مبالغ مالية، لكن مع ذلك لا تزال عمليات الابتزاز منتشرة بشكل ملحوظ في العراق، وتقول وزارة الداخلية انها شرعت بالتحرك بعد

مبالغ مالية يدفعها الضحايا تجنباً للفضيحة، أو يطالبونهم بالقيام بممارسات شائنة، عادة ما تنطوي على ممارسة أفعال جنسية، بحسب المتحدث باسم وزارة الداخلية، التي تعلن بشكل يومي تقريباً، عن

تقول إن «صديقتها في المدرسة كانت تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بكثرة وسمح لها بذلك بإنشاء علاقة مع شاب قام فيما بعد بابتزازها مالياً والتهديد بنشر صور ومقاطع صوت وفيديو لمحادثات جرت



217

فهي بي بي

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة  
شفق للثقافة والاعلام للكويت الفيولين

كانون الثاني 2022

FAILY MAGAZINE  
JANUARY 2022